المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد (12) / المجلد (3)

يونيو – حزيران/ 2021م

ISSN 2626-4927

رقم التسجيل: VR.3373-6322.B.

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center

العدد (12) المجلد (3)

يونيو- حزيران 2021م

مجلة مدارات إيرانية

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بالشأن الإيراني داخليًا وإقليميًا ودوليًا وتصدر باللغة العربية وتقوم بنشر أبحاث باللغة الإنكليزية والفارسية.

تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. تستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة مدارات إيرانية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

فصلنامه مدارات إيرانية فصلنامه أي علمي از طرف مركز دمكراسي عربي برلن منتشر مي شود

مجـــلة مـــــدارات إيرانيـــــة

علمية دولية محكمة تعنى بالشأن الإيراني داخلياً وإقليمياً ودولياً

تصدر عن ..

المركز الديمقراطي العربي

للدراســـات الإستراتيجية

والسياسيـة والاقتصـــادية

Journal of Iranian orbits

It alms at publishing studles and Research in Iranian affaire intermally, regionally and internationally

Is An internatlonal Scieentific periodical journal issued by the Democratic Arabic center

Germany- Berlin

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland
ISSN 2626-4927
رقم التسجيل: VR.3373-6322.B.
Journal of Iranian orbits

- آراء الباحثين والكتاب لا تمثل بالضرورة رأي واتجاهات مجلة مدارات إيرانية والمركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- لا يسمح بإعادة اصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها بأي شكل من الأشكال، دون اذن مسبق خطي من الناشر.
- جميع حقوق الطبع محفوظة : المركز الديمقراطي العربي برلين – المانيا.

All rights reserved No part of this book may by reproducted. stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without prior permission in writing of the published.

E-mail: ***orbits@democraticac.de***

المانيا – برلين

2021

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

أ.د. نداء مطشر صادق الشرفة

مدير المركز الديمقراطي العربي

العراق – بغداد

نائب رئيس التحرير

د. هبة يوسف القصاص

أستاذ علوم سياسية

غزة - فلسطين

رئيس اللجنة العلمية

أ.م.د. إياد خازر المجالي، الأردن

البريد الالكتروني للمجلة:

orbits@democraticac.de

أعضاء اللجنة العلمية

الهيئة العلمية	الهيئة الاستشارية
د. القرع بن علي - الجزائر	أ.م .د. فاطمه سلومي- العراق
د. محمود البازي- سوريا	أ.م.د. وليد الزيدي- العراق
د. فراس عباس هاشم- العراق	أ.م.د. شيماء الهواري- المغرب
د. علي محمد حسين العامري- العراق	**هيئة التحرير**
د. عبله مزوزي- الجزائر	د. فوزيه حمد الواسع – تدقيق لغوي_ ليبيا
د. نوال المجدوب- الجزائر	د. زهره الثابت – تدقيق لغوي_ تونس
د. أمال عبد المنعم أحمد- مصر	د. هيبه غربي – الجزائر
د. بلال داوود- المغرب	د. محمد كاظم هاشم – العراق
د. علاء نزار محمد العقاد- فلسطين	د. ناجي عيسى – ليبيا
د. ريم محي يوسف- مصر	د. رياض مهدي الزبيدي – العراق
د. ريم الشريف- تونس	م. حمزه مسعود سعد – ليبيا
د. عقيله دبيشي- باريس	
د. امينه عبد الله سالم- مصر	
د. أمجد سعد المحاويلي – العراق	
د. كنعان الديب- فلسطين	
د. أحمد شاكر العلاق- العراق	
د. عبد الفتاح محمد علي الفرجاني- الجزائر	
د. رشا يحيى- العراق	
د. علي عبد الهادي الكرخي- العراق	
د. علي محمد ديهوم- ليبيا	
د. محمد فوزي- مصر	
د. جمال خالد الفاضي- فلسطين	

شروط النشر

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغات العربية أو الإنكليزية او الفارسية، التي لم يسبق نشرها، وتستقبل المجلة ايضاً مقالات الرأي، وتقديم موقف، وتحليلات استراتيجية.
- يقدَّم الأصل مطبوعا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (5.000–10.000) كلمة، على ان يراعي الباحث الآتي:
  - يكون الملف مطبوعاً على برنامج. Microsoft office word
  - نوع الخط. Simpelied Arabic
  - حجم الخط (14) للمتن، و(12) للهوامش، و(18) للعناوين الرئيسية، و(16) للعناوين الفرعية.
  - تطبع الهوامش اسفل كل صفحة، وان تكون مطبوعة بالطريقة الالكترونية.
  - يكون تباعد الاسطر والفقرات (1.15) للمتن، و(1.0) للهوامش.
- تجب تطبيق الشروط العلمية المتعارف عليها في كتاب البحث العلمي، من ناحية صياغة الاشكالية ووضع الفرضية وتطبيق المناهج البحثية، وتجب ان تحتوي البحث على مقدمة وخاتمة وابرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلٌ في حدود صفحة مستقلة على أن تحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخص بحدود (350) كلمة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنكليزية)، البريد الإلكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث، أو أية إشارة إلى ذلك.
- تجب ان توضع كلمات مفتاحية باللغتين العربية والانكليزية، على ان لا تقل عن خمس كلمات مفتاحية.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث، وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.

- يزوّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات، أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويُشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يُشير فيما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.
- أن لا يكون البحث قد نشر سابقاً، وليس مقدما إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهد مستقل بذلك.
- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، وتخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.
- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الإستلال العلمي. **Turnitin**
- لا تجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التحرير، إلا لأسباب تقنعها هيأة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلم بحثه.
- تحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- ترسل البحوث على الايميل: **orbits@democraticac.de**
- تخضع الابحاث لتقويم سري لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ- يبلغ الباحث بتسلم المادة المرسَلة للنشر خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلم.

ب- تخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقع.

ت- الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.

ث- الأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

محتويات العدد

عنوان البحث		رقم الصفحة
كلمة رئيس التحرير	أ.د نداء مطشر صادق الشرفة	8
ملف العدد – العلاقات الإيرانية الخليجية		
الصراع الإيراني السعودي بين الزعامة الدينية والمكانة الإقليمية.	د. علي محمد حسين العامري	10
مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية.	أ. هيبـــة غـربي	42
اتفاقيات السلام الخليجية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات الإيرانية الخليجية	د.هبة علي حسين	77
العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط	أ. ماهر لطيـف	89
الأبحاث باللغة العربية		
أثر جائحة فايروس كورونا (19 covid) على اسعار النفط الدولية (إيران)	د. محمد أسامة حسنيه	112
السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جو بايدن اتجاه إيران	أ. رامي عبد الله عبد المحسن عبد القادر	134
الأبحاث باللغة الإنكليزية		
Biden Administration: Transitions of US Foreign Policy Towards Iran	**Dr. Mohamed Abdelaziem Elchime**	151
Turkey and the West (Western alliances) as a model	**Dr. Ahmed Jassim Ibrahim**	168

كلمة رئيس التحرير ..

يتصدى هذا العدد لطرح ملف شائك تسوده وجهات نظر متناقضة حول العلاقات الإيرانية الخليجية في ظل ظروف متناهية التعقيد دوليا واقليميا ، حيث رياح التغيير باتت واضحه تعكس امكانية حصول تغييرات جوهريه في الشرق الاوسط والذي كان يسوده دائما ويمكنه سياسة العمودين ايران والسعودية .

فتارة تسود السيطرة والنفوذ والمكانة لإيران، واخرى للسعودية، الامر الذي جعل العلاقة فيما بينهما تمر بمراحل متعددة بين صراع وتوتر وتعاون وتنافس؛ وبما ان لكل قطب او عمود مصالحه واهدافه التي تعزز مكانته وهيبته سواء العقائدية (الزعامة الدينية) او (الجيوسياسية على السيادة الإقليمية) والسعي المستمر لتوظيف الثاني لخدمة الأول .

كل ذلك جعل القطبين السعودي والايراني يسعى الى ترتيب الظروف لتسهيل آليات تدخله في الشؤون الداخلية لدول الجوار الاقليمي لهما ، سيما منها العراق واليمن ولبنان وسوريا .

حيث تسعى السعودية جاهدة الان لإزاحة ايران من العراق بالذات من خلال سياسات التدخل في الشأن الداخلي العراقي، بمحاولات متعددة الابعاد لإثارة وخلق رأي عام يقف بالضد من الجمهورية الاسلامية الايرانية، مع الاستمرار في سياستها في اليمن، إضافة لسوريا ولبنان مستغلة الظرف الايراني في التفاوض حول الملف النووي مع امريكا والغرب .

يتزامن مع ذلك بروز سياسة التطبيع التي لجأت لها دولة الامارات العربية المتحدة لتحقيق اهداف عديدة لعل من بينها تضييق الخناق على ايران والاستعداد لمهاجمتها وتقويض نفوذها .

من هنا ركز هذا العدد على ملف العلاقات الخليجية الإيرانية محاولين طرح كافة وجهات النظر العلمية بهذا الصدد رغم تناقضها وتعبيرها عن وجهة نظر باحثيها ليس الا .

ومن هنا نتوجه بالشكر العميق لكل من ساهم معنا بجهوده وقلمه وفكره ووقته لإخراج هذا العدد .

ونوجه دعوتنا الى كافة الزملاء الكتاب للإسهام معنا في الاعداد المقبلة لمجلتنا لأثراء المكتبات العالمية بقضايا تهم الشرق الأوسط بقطبه المهم والمؤثر والمتميز الا وهو الجمهورية الإسلامية الايرانية وتقديم دراسات تتعلق بالقضايا الداخلية والإقليمية والدولية لإيران .

رئيس التحرير

أ.د. نداء مطشر صادق الشرفة

حزيران 2021

الصراع الايراني- السعودي
بين الزعامة الدينية والمكانة الاقليمية

م. د. علي محمد حسين العامري

جامعة بغداد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

ملخص:

هذا البحث محاولة لتقصي مسار الصراع الايراني – السعودي للتعرف على ادواته ومسبباته ومن ثم أبعاده ومدياته من خلال الاجابة على تساؤلات تطرحها مفردات البحث من بين أهمها الاتي :

- هل الصراع الايراني – السعودي وجودياً يحاول كل طرف اقصاء الطرف الاخر من المعادلة الاقليمية ؟ أم انه محض تنافس بينهما ...؟
- أي الدولتين أكثر فاعلية في مستوى القوة والتأثير في المعادلة الاقليمية ...؟

هذه التساؤلات وغيرها تضع الباحث أمام فرضية مفادها:

أن كلا الفاعلين يسعى الى توظيف كل الأدوات المتاحة سبيلاً للوصول الى مكانة دولية مهمة ودور اقليمي أوسع ومحاولة أثبات ان الصراع الايراني– السعودي ، صراعاً عقائدياً على الزعامة الدينية وجيوسياسياً على السيادة الاقليمية ، ومن ثم السعي لتوظيف الاول لخدمة الثاني.

تناول الباحث في هيكلية البحث، موقع ايران في التفاعلات الاقليمية وعوامل القوة والتأثير التي أسهمت في تعاظم الدور الايراني في المحور الاول ودور العربية السعودية وموقعها في المعادلة الاقليمية في المحور الثاني وخصص المحور الثالث لإبعاد الصراع الايراني – السعودي ومدياته .

الكلمات المفتاحية: إيران، العربية السعودية، صراع، تنافس، عقائدي، جيوسياسي، زعامة دينية، سيادة اقليمية.

The Iranian conflict – Saudi between religious leaders and regional status

Dr. Ali Mohammed Hussein Alameiry
University of Baghdad
center for Strategic and International Studies

Abstract:

The topic are of that's paper dealing with causes and effects of Iranian-Saudian conflict and also its dimensions, By answering questions raised by the vocabulary of the study, among the most important of which are the following:
Is the Iranian-Saudi conflict an existential struggle in which each side tries to exclude the other from the regional equation? Or is it just a competition between two countries? Which two countries are the most effective in terms of power and influence in the regional equation?

Such questions and others motive the researcher to put forward the hypothesis its based upon following themes:Both actors seek to employ all available tools as a way to reach an important international position and a wider regional role, and try to prove that the Iranian-Saudi conflict is an ideological conflict represented by religious and geopolitical leadership related to regional sovereignty, and then seeking to employ the first as mechanism to achieve the second.The structure of the study included Iran's position in regional interactions and the factors of power and influence that contributed to the increase in the Iranian role in the first axis, the role of Saudi Arabia and its position in the regional equation in the second axis, and the third axis was devoted to the dimensions of the Iranian-Saudi conflict and its ranges.

Key words: Iran, Saudi Arabia, Conflict, Competition, Dogmatic, Geopolitics, Religious Leadership, Regional Hege mony.

مقدمة:

تكتسب العلاقات الايرانية – السعودية اهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الاقليمية بحكم الثقل الذي تمثله الدولتان سياسياً وتاريخياً واقتصادياً وثقافياً ، فضلاً عن الاهمية التي تحضيان بها على الصعيدين العالمي والاقليمي كونهما يتمتعان بميزه جيوستراتيجية / اقتصادية تكاد تكون مشتركة، منحت كل من الدولتين موقعاً محورياً في سياسات واهتمامات قوى دولية واخرى اقليمية في منطقة تضم بين جنباتها اكبر مخزون نفطي في العالم وموقعاً يتيح لهما اداء ادوار مؤكدة في تقرير العديد من القضايا ذات الصلة بالمصالح والاهداف التي تتطلع اليها اطراف بعينها في كل من البيئتين الاقليمية والعالمية ... وقد انعكس ذلك بقدر او باخر ، سلباً او ايجاباً على سلوك طرفي العلاقة حسب طبيعة وحجم الاحداث والمتغيرات الاقليمية والعالمية .

اجمالاً، يغدو بالإمكان القول ان العلاقات الايرانية – السعودية اتسمت بالتوتر وعدم الاستقرار السياسي في حقب تاريخية مختلفة بسبب اشكاليات متعددة مثلت عائقاً امام تنامي العلاقات البينية وادخلت البلدين في دوامة من الصراع تارة والتنافس تارة اخرى منذ سقوط شاه ايران ونجاح قادة الثورة الايرانية باستلام السلطة في العام 1979 وحتى الان، وتسببت في قطع العلاقات الدبلوماسية مرتين ، الاولى في العام 1988 والثانية في العام 2016 .

وتحتل كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية موقعاً مهماً في ميزان القوى الاقليمي كل حسب قدراتها وعوامل القوة والتأثير المتوافرة لديها ومساحة دورهما كفاعلين في المعادلة الاقليمية وحجم الدور الذي تضطلعان به ، فضلاً عن طبيعة تحالفاتهما الاقليمية والدولية ... ومن ثم امكانية توظيف عوامل القوة والتأثير لكل من الدولتين سبيلاً للوصول الى المكانة المطلوبة في المعادلة الاقليمية ، فضلاً عن سعيهما الحثيث للحفاظ على مكانتهما في العالم الاسلامي .

الامر الذي ادى الى تزايد شقة الخلاف بين العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية على خلفية الاحداث والتطورات والازمات التي طبعت البيئة الاقليمية بعد العام 2011، من بين اهمها: حركة الاحتجاجات العربية والانسحاب العسكري الامريكي من العراق وتداعياتها الامنية الاقليمية والدولية، فضلاً عن ازمة البرنامج النووي الايراني وطموحات ايران الاقليمية وتعاظم نفوذها في المنطقة .

واخر هذه التطورات واهمها ، تصاعد حدة التوترات بين واشنطن وطهران بعد انسحاب ادارة الرئيس (دونالد ترامب) من الاتفاق النووي في العام 2018 وتزايد العقوبات الامريكية ضد ايران بهدف التوصل الى اتفاق جديد واعادة النظر في مجالات نفوذها الاقليمي الذي تسبب باختلال ميزان القوى في المنطقة،

مما دعى الى استدعاء القوى الدولية الفاعلة ، في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، الامر الذي شكل حالة من التصادم بين ارادات دولية واخرى اقليمية ممثلة بإيران وغيرها من القوى الاقليمية الطامحة بعد تزايد دور ايران وطموحاتها الاقليمية ، في مقدمتها العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومحاولة كل هذه القوى رسم واقع جيوسياسي جديد في المنطقة وفقاً لرؤيته ومصالحة في ظل صراع وتنافس وجودي، مما دعى العربية السعودية ودول الخليج العربية الى الاستعانة بالقوى الدولية الغربية لإعادة التوازن مع ايران .

هذا البحث هو محاولة لتقصي طبيعة الصراع الايراني السعودي والتعرف على ادواته وابعاده ومدياته عن طريق الاجابة عن تساؤلات متعددة تطرحها مفردات البحث من بين اهمها الاتي :

- ماهي طبيعة الصراع الايراني – السعودي وماهي ادواته ؟
- ماهي مسببات الصراع ...؟ وهل هو صراع وجودي يحاول كل طرف اقصاء الطرف الاخر من المعادلة الاقليمية ؟ ام انه محض تنافس بينهما ؟
- أي الدولتين اكثر فاعلية في مستوى القوة والتأثير في المعادلة الاقليمية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً ؟

هذه التساؤلات وغيرها تضع الباحث امام فرضية مفادها :

ان كلا من الدولتين ايران والعربية السعودية تسعى الى توظيف كل الادوات المتاحة لأقصاء الطرف الاخر ، لا سيما ايران ، يأتي في مقدمتها توظيف الطائفية او المذهبية سبيلاً للوصول الى مكانة دولية مهمة ودور اقليمي اوسع، أي محاولة اثبات ان الصراع الايراني – السعودي في حقيقته وجوهره ، صراعاً عقائدياً على الزعامة الدينية وجيوسياسياً على السيادة الاقليمية ومن ثم توظيف الاول لخدمة الثاني .

وهيكلية تنطوي على ثلاثة محاور :

المحور الأول / يتناول موقع ايران ودورها في التفاعلات الاقليمية (عوامل القوة والتاثير التي اسهمت في تعاظم الدور الايراني)

المحور الثاني / يذهب الى دور السعودية وموقعها في المعادلة الاقليمية .

المحور الثالث / القاء الضوء على ابعاد الصراع الايراني – السعودي ومدياته، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المحور الأول: موقع ايران ودورها في التفاعلات الاقليمية " عوامل القوة والتأثير"

من أجل بلوغ اهدافها وتحقيق طموحاتها، تسعى دول بعينها الوصول الى مستوى متقدم من الفاعلية والتأثير في العلاقات الدولية... ولكي تحتل الدولة هذا الموقع المتقدم ينبغي ان تتوافر لديها المقومات والادوات التي تؤهلها لأداء ادوار مؤثرة اقليمية او دولية .

وتبعاً لذلك، تتفاوت ادوار الدول المعنية حسب طبيعة حركتها السياسية الخارجية ومدياتها، فبعضها يسعى الى اداء ادوار عالمية وبعضها الاخر ينحسر دورها بحدود بيئتها الاقليمية، او الاثنين معاً.

على هذا النحو، فان دور الدولة لم يكن ذا مستوى واحد، اذ قد يكون دورها فاعلاً او متوسط الفاعلية او محدود الفاعلية وقد يكون غير مؤثر وغير فاعل .... وهذا يتوقف على طبيعة مصادر القوة والتأثير ومدى توافرها لدى الدولة .

ويمكن التعبير عن دور الدولة بانه الوظيفة او الانموذج الذي ينظم سلوكها حيال محيطها الخارجي يختلف في تكوينه وامكانياته المادية والمجتمعية تبعاً للظروف المحيطة والمؤثرة في كل دولة، اذ يمثل الدور وفق هذا المفهوم مدركات صانع القرار لتوجهات دولته وفقاً للمقومات التي تتمتع بها وتصوراته للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية والوظائف التي يمكن ان يؤديها حيال بيئته الخارجية، الامر الذي يفرض عليه ان يحقق مجموعة من الاهداف والمصالح التي تتناسب ومستوى الدور الذي ينبغي ان تؤديه الدولة في محيطها الخارجي.

ولكي يكون دور الدولة على النحو الذي يضعها في مستوى القوى الفاعلة، لا بد ان يرتكز على مجموعة شروط تضفي عليها درجة من الشمول والمصداقية لبلوغ مستوى من التأثير محسوب النتائج .

بمعنى ان قدرة الدولة في التأثير داخل بيئتها الاقليمية او العالمية لا ينحصر فقط في قدراتها العسكرية، بل يتعدى ذلك الى مقومات قوتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وعناصر القوة الثقافية وطبيعة التوازن السكاني(الديموغرافي) ومستوى التماسك المجتمعي، فضلاً عن موقعها في اهتمامات القوى العالمية .

ومن الممكن تسقيط ما تقدم على طبيعة الدور الذي تضطلع به جمهورية ايران الاسلامية وقدرتها على التأثير في محيطها وطموحاتها لبلوغ مكانه اقليمية ودولية مهمة في ظل السيولة الملحوظة في مناخ العلاقات الاقليمية السائدة على الرغم من العزلة الدولية التي واجهتها عبر مراحل مختلفة في اطار صراعها مع الغرب والولايات المتحدة وحتى الاتفاق النووي في صيف العام 2015 وما بعده .

انطلاقاً من موقعها الجغرافي الممتد من سواحل الخليج العربي وحتى حدود روسيا الاتحادية مروراً بأسيا الوسطى والقوقاز، امتلكت ايران مكانة لا يمكن تجاهلها في منطق التفاعلات الاقليمية الى المستوى الذي

يعدها البعض بانها محوراً جيوسياسياً مهماً[1] الامر الذي جعلها ساحة جذب عالمية وساحة للتأثير والتأثر الاقليمي ، فموقعها الفريد بين اسيا الوسطى والخليج العربي وبعدها الجيوسياسي الذي يمتد في القوقاز واسيا الوسطى وبحر قزوين بكل ما يعنيه ذلك من اهمية اقتصادية وتجارية للقوى العالمية [2].

تتبنى جمهورية ايران الاسلامية سياسات اقليمية تختلف في مضمونها ومدياتها عن القوى الاقليمية المناظرة لها مثل تركيا والعربية السعودية، اذ ترغب ايران بان تكون لاعباً اقليمياً لا يمكن تجاوزه في مدركات القوى الفاعلة في المنطقة بل وحتى في مدركات القوى العالمية المعنية بشؤونها، ونعني هنا دون شك المملكة العربية السعودية كقوة اقليمية منافسة ذات طموحات ومصالح مختلفة ومتباينة تسعى من خلالها الى بلوغ مستوى الزعامة الدينية بقدر او السيادة الاقليمية بقدر اخر .

فمنذ قيام الثورة الايرانية في العام 1979، عمدت القيادة الايرانية في حركتها وسياساتها الاقليمية الى القيام بدور القائد الاقليمي في تفاعلات المنطقة تطبيقاً لنظرية ام القرى[3]. باتجاه تحقيق مشروعها السياسي بـ(الدولة الاسلامية العالمية).

واتساقاً مع هذا التوجه، شرعت ايران في تبني حركة اقليمية موازية لتحقيق اهدافها وغاياتها عن طريق الانفصال عن التبعية للغرب،لاسيما الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم التحول الى قوة اقليمية لا يستهان بها [4] عن طريق بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية، ويعد هدف صعود ايران كقوة اقليمية واحداً من اكثر التطورات اهمية في المنطقة لما تتمتع به ايران من مصادر قوة جيوسياسية كونها بلداً ممتداً من سواحل الخليج العربي حتى حدود روسيا الاتحادية[5] ما يمكنها من الاشراف على مناطق متعددة تمتد من اقليم الشرق الاوسط وتتعداه الى مناطق اخرى في اسيا الوسطى والقوقاز فضلاً عن باكستان وافغانستان المتاخمتين لحدودها.

أولاً : طموحات ايران الاقليمية:

من الحقائق التي اضهرتها الاحداث والمتغيرات في منطقة الشرق الاوسط ما بعد الاحتلال الامريكي لافغانستان والعراق، ان ايران وجدت بيئة اقليمية تتيح لها فرص متعددة لإعادة صياغة وجودها ودورها الاقليمي ، لا سيما بعد انتهاء دور العراق في المعادلة الاقليمية وتراجع دور مصر وسوريا، كما وجدت العربية السعودية نفسها في بيئة داخلية واقليمية تشهد حالات مرتفعة من العداء لسياسات حليفتها الولايات المتحدة الامريكية ودعوة الأخيرة صراحة او ضمناً الى احداث تغييرات كبيرة في منطقة الشرق الاوسط، فضلاً عن تصدع النظام العربي المتمثل بـ(الجامعة العربية).

وقد اتاح الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 تنامي دور ايران في المنطقة تحت مظلة مكافحة الارهاب لتعزيز نفوذها وان تصبح منطقة الخليج العربي ومحيطها الاوسع منطقة الشرق الاوسط وقضاياه في صلب استراتيجية ايران الامنية [6] والاعلان بان أمن الخليج العربي جزءاً من الامن القومي الايراني والاقرار أن أي مشروع امني او ترتيبات امنية في المنطقة لا ينبغي تجاوز الدور الايراني فيها .

وبعد اندلاع حركة الاحتجاجات العربية مطلع العام 2011، تعاملت ايران مع معطياتها بطرح مفهوم (الديمقراطية الدينية) وتعاملت مع الثورات العربية بوصفها صحوة اسلامية مستوحات من مبادئ الثورة الاسلامية الايرانية وفرصة لا عادة هيكلة توجهاتها الاقليمية بما يضمن مصالحها السياسية والاقتصادية .[7]

كما انها تعد انتصاراً لتوجهاتها ومنطلقاتها الحضارية الاسلامية ومكاسب مهمة على صعيد علاقاتها التصارعية مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها في المنطقة والعامل الاساس في قلب موازين القوى في المنطقة لصالحها باتجاه تشكيل المشهد الاستراتيجي المطلوب ايرانياً في المنطقة برمتها [8].

من هنا شرعت القيادة الايرانية بالإعلان عن تبني دور اقليمي اكبر يطغى في العديد من جوانبه ومدياته على الادوار الاقليمية الاخرى الفاعلة في المنطقة ، عن طريق [9] .

1- السعي الى اقامة توازن عسكري مع منافسيها الاقليميين .
2- التأكيد على ان تواجهاتها اسلامية لا مذهبية كمنطق واساس لحركتها الاقليمية.
3- دعم حلفاءها في المنطقة من الدول والفاعلين من غير الدول.
4- الحد من هيمنة القوى الكبرى ووجودها العسكري في المنطقة ،لا سيما الولايات المتحدة الامريكية.

وهكذا تصاعدت وتيرة الدور الايراني الاقليمي الذي لم يعد قائماً على المفاهيم التقليدية مثل الموقع الجيوسياسي الذي جعل منها مركزاً لمكونات الشرق الاوسط الكبير بدء اًمن اسيا الوسطى الاسلامية والقوقاز الى افغانستان وباكستان والخليج العربي والعراق والشرق الاوسط العربي فحسب، بل تعداه الى رؤية اكثر شمولية في الجوانب (الامنية والسياسية والاستراتيجية)- وقضايا الارهاب وخطر انتشار الاسلحة النووية في المنطقة [10].والعمل على صياغة نظام اقليمي جديد يتوافق مع رؤيتها في السياسة الاقليمية [11].

اتساقاً مع ما سبق، يغدو بالإمكان القول ، ان توجهات ايران تندرج ضمن رغبتها بتأدية الدور الاقليمي المتميز عن طريق ملئ فراغ القوى الذي احدثه الاحتلال الامريكي للعراق من جهة، ومواجهة الدور

الامريكي المتزايد على حساب المنطقة [12] او التوافق مع واشنطن بوسائل المساومة من جهة اخرى.... وان تكون ايران القوة المؤثرة والفاعلة في اهم قضايا المنطقة [13].

ثانياً : العوامل التي اسهمت في تعاظم دور ايران الاقليمي :

من الحقائق التي لا يمكن تجاهلها بان منطقة الخليج العربي ومحيطها الاوسع منطقة الشرق الاوسط تحتل مكانه على قدر عال من الاهمية في اطار حركة ايران السياسية الخارجية سياسياً واقتصادياً وامنياً وتعد المرتكز الاساسي في مدركات التفكير الاستراتيجي لصانع القرار الايراني بما ينسجم مع استحقاقات دورها ومكانتها بما يحقق لها النفوذ في ابعد مدياته على حساب دول المنطقة . ومن بين اهم العوامل التي اسهمت في تعزيز الدور الايراني :

اولاً: تفعيل علاقاتها التاريخية مع القوى والاحزاب ، لا سيما– الشيعية في العراق ودول المنطقة العربية. اذ تسعى القيادة الايرانية الى تعزيز نفوذها الديني المذهبي في العراق عن طريق عدم السماح بقيام حكومة عراقية معادية لها وقد تجلى ذلك عن طريق تدخل ايران وتوظيف نفوذها في الانتخابات العراقية وعلى الاحزاب الشيعية التي تعاظم دورها بعد اسقاط النظام السابق [14].

ثانياً: ايلاء العراق وسوريا وازمات المنطقة الاهمية الاكبر في سياسات ايران الاقليمية ومدركاتها الاستراتيجية، فضلاً عن ازمة التدخل السعودي في اليمن وازمة انخفاض اسعار النفط وادائها الاستراتيجي حيال ازمة برنامجها النووي وقدرتها على المساومة .

ثالثاً: غياب القوى العربية والاقليمية في معادلة التنافس على النفوذ في العراق، مما مكن ايران من ان تكون اليد العليا في العراق والمناصر القوي الذي تركن اليه القوى والاحزاب الشيعية والكردية دون حليف عربي او اقليمي حقيقي سوى ايران ، وهو ما منح الاخيرة حرية الحركة والنفوذ لدى القوى والاحزاب الشيعية والكردية وبعض القوى السنية في العراق واستدامة الحوار معهم في ترتيب الشأن السياسي العراقي ودعم بقائهم في سدة الحكم في مقابل ضمان ولائهم الدائم لايران بغية تفردها بالعراق وتهميش دور دول الجوار الاقليمي (السعودية وتركيا) واتخاذ حلفاءها في العراق كورقة تفاوضية تساوم بها الولايات المتحدة الامريكية بشأن برنامجها النووي وقضايا المنطقة، والحيلولة دون وصول نظام سياسي يناصب ايران العداء ويغدو العراق مجدداً مصدر تهديد لايران عسكرياً وحتى ايديولوجياً ليحد من تطلعاتها في الهيمنة والنفوذ [15] ويقوض مشروعها السياسي المغلف بصبغة دينية (الدولة الاسلامية العالمية)اذ يشكل العراق في الاستراتيجية الايرانية ، اداة لزعزعة الرغبة الامريكية في السيطرة على المنطقة ، وان الخطر الذي تمثله

ايران، وفق الرؤية الامريكية هو قدرتها على اعاقة مشروع اعادة تنظيم ميزان القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الامريكية [16].

رابعاً: ان التوسع او التمدد في طموحات ايران الاقليمية يفسره صانع القرار الايراني بانه توسع طبيعي يتفق وحقائق القوة التي تمتلكها ايران في مقابل عوامل القوة والتأثير لدى الدول الاخرى، ما يستلزم توسعاً في الادوار الاقليمية [17].

خامساً: تواصل ايران دعم القضية الفلسطينية ومساندة قوى المقاومة، لا سيما حماس والجهد الاسلامي مما يترك اثراً لدى طيف واسع من العرب والمسلمين المعادين لإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، بما يحقق لإيران، وحسب مدركات صانع القرار الايراني، موقفاً شعبياً عربياً واسلامياً يتعاطف مع تطلعات ايران وطموحاتها الاقليمية بهدف تحقيق مكاسب جيوسياسية على حساب المنطقة بعد (ترهل) الموقف العربي حيال القضية الفلسطينية .

وخلاصة لما تقدم ، فان طموحات ايران الاقليمية التي تصاعدت بعد العام 2003 ، ترافقت مع نمو واضح في قوتها ، في حين عاشت الدول العربية فوضى كبيرة، وهو الامر الذي دعى العربية السعودية الى وضع تلك الطموحات في اجندة علاقاتها مع واشنطن بقصد كبحها من اجل تعظيم مكانة المملكة ودورها الاقليمي .

غير ان صانع القرار في ايران كان يدرك كل ذلك ، وان ادراكه جاء من خلال المدخل العراقي ، لا سيما ان ايران تقوم بتبني كل ما يلزم من اوراق القوة في العراق وسواه، بما يؤمن لها القدرة والتأثير في جميع مجريات الوضع الاقليمي ، تعزيزاً لنفوذها ليس في الخليج العربي فحسب، بل في المشرق العربي برمته، وانها تمتلك القدرة والحافز معاً ، فضلاً عن سعيها لتثبيت هذا الدور وتفعيله بما يجعلها جزءاً من معادلة اساسية لا يمكن تخطيها عند تقرير أي شأن عراقي أو أي شأن اقليمي عبر العراق [18] .

وقد تزامن تعاظم دور ايران ونفوذها في المنطقة مع انتهاء ولاية ادارة الرئيس (دبليو بوش) وتراجع الدور الامريكي .... اذ اعتمدت ادارة الرئيس (باراك اوباما) 2009-2016 تجاه ايران تنوعاً في انماط السلوك والتعامل مع سعيها لتوظيف الضغوط الدولية، مع عدم مغادرة مبدا (العصا والجزرة) [19].

من جانبها ، كانت ايران تنظر بعين الشك الى سلوك الادارات الامريكية المتعاقبة تجاهها واستمرت في توظيف برنامجها النووي والموقف منه، وسيلة تحاكم عن طريقها سلوك الولايات المتحدة الامريكية ، اذ كانت تؤكد بان (الاقرار بحقها في تخصيب اليورانيوم على اراضيها) هو الدليل على صدق النوايا[20].

وتسعى ايران في هذا السياق الى احداث تغيير فعلي في السياسة الامريكية يرتكز على محاور متعددة اهمها : [21]

- ان تتوقف الادارة الامريكية عن القيام بأي فعل يكون هدفه اسقاط النظام في ايران .
- ان تحترم وحدة الاراضي الايرانية .
- ان تقبل بمشروعية دور ايران في المنطقة .

في هذا السياق ، وظفت ايران ملفات العراق وافغانستان وملفات اخرى في المنطقة كاختبار لما يمكن ان يقود اليه التعاون مع واشنطن .

فمع وصول ادارة الرئيس اوباما الى سدة السلطة في العام 2009، قللت من اهمية التركيز كثيراً على مسألة تغيير النظام في ايران، اذ تبنت ادارته منهج الانخراط مع ايران بدلاً عن الاشتباك عبر مبدأ (اشراك الخصوم) وليس عزلهم باعتماد الوسائل الدبلوماسية (القوة الناعمة) بدلاً عن (القوة الصلبة) في التعامل مع ايران والتأكيد على مبدأ المشاركة الدولية لتسوية مشكلة البرنامج النووي الايراني [22].

فالولايات المتحدة في ظل ادارة الرئيس اوباما ، كانت في مرحلة الانسحاب من تفاعلات مهمة في منطقة الشرق الاوسط، بل وفقدت جزءاً من قدرتها التنافسية في هذه المنطقة [23] .

وهو الامر الذي جعل تلك الادارة تقبل بمساومة البرنامج النووي الايراني مقابل التزامات لم يفصح عنها جرت في لقاء سلطة عمان نهاية العام 2014 ، ثم وقعت الاتفاق النووي في صيف العام 2015 وهي تدرك ان ايران لها القدرة على التأثير وتمسك ملفات مهمة في منطقة الشرق الاوسط، في حين كانت العربية السعودية الطرف الاضعف في هذا الاتجاه من المعادلة، لا سيما في ملفات العراق وسوريا واليمن ، وهو الموقف الذي دفع الرئيس اوباما الى عدم التعرض لا يران في تحملها أي مسؤولية في الشأن الاقليمي ، انما لجأت في شباط 2016 الى الطلب من العربية السعودية الى ضرورة ايجاد لغة حوار مناسبة في اطار المعادلة الاقليمية، لا سيما في ملفات العراق وسوريا واليمن [24].

وقد استمر الموقف الامريكي بهذا الاتجاه حتى نهاية ولاية ادارة الرئيس اوباما مطلع العام 2017 بعد وصول ادارة الرئيس (دونالد ترامب) الى البيت الابيض .

في مقابل ذلك، استمرت ايران في سعيها الى صياغة بيئة استراتيجية اقليمية تفرض على واشنطن خيار التفاهم مع طهران بدل خيار المواجهة العسكرية عن طريق الوصول الى وسيلة ردع تجعل صانع القرار الامريكي يدرك ان الهجوم العسكري على ايران سيكون مكلفاً لواشنطن وستكون خسائرها اكبر من مكاسبها وفق معادلة الربح والخسارة ، ويشار في هذا السياق ان ايران تمكنت من بناء حالة من الردع على

المستوى التقليدي تهدد المصالح الامريكية وحلفاءها في المنطقة ، لا سيما السعودية ومنظومة مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن وكلائها الاقليميين وقدراتهم الصاروخية القادرة على تهديد المصالح والقواعد الامريكية في دول الخليج العربية – وهي بذلك تسعى لموازنة ادوارها بما يتوافق وطموحاتها الاقليمية عن طريق التوظيف والتعاطي بذكاء في التعامل مع كل قضايا المنطقة وازماتها .

غير ان الموقف المتناقض والانتقائي من حركة الاحتجاجات العربية وثوراتها التي اندلعت مطلع العام 2011، قد أثر على صورة ايران بتخليها عن شعاراتها وخطابها المعلن وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال جملة حقائق من بين اهمها الاتي :

1. تعاملت جمهورية ايران الاسلامية مع حركة الاحتجاجات العربية وثوراتها كل على حدة وكأنها حالة مستقلة عن الاخرى، ولأول مرة تتدخل ايران الثورة عسكرياً لدعم نظام دولة كما هو الحال مع النظام السوري [25]. وهو مالم يكن في وارد مبادئ سياستها الخارجية.
2. كان حضورها الايديولوجي ظاهراً في الخطاب الاعلامي الذي قدم السياسة الخارجية الايرانية على انها سوغت لإيران التدخل الخارجي في كل من سوريا والبحرين واليمن على انه دفاع عن المذهب الشيعي والحفاظ على شخصيات ورموز اسلامية شيعية ، في مقابل ذلك ، تقدم دور العربية السعودية تجاه الثورات العربية على انه (دور للوهابية الجهادية) ، مما يجعل الموقف الايراني ذا طابع طائفي ينبع عن الايديولوجيا الايرانية التي لم تنجح ايران يوماً على التخلص منها [26] والانتقال من الثورة الى الدولة .
3. ظهور حالة التناقض والانتقائية بوضوح في الموقف الايراني حيال الثورة السورية والذي انتهى بالترويج للنظام السوري على انه يسعى الى الاصلاح الجدي في سوريا وانه ليس نظاماً مستبداً وان المعارضة في سوريا ليسو مستضعفين وعليه لا ينطبق عليهم شـــرط المســانـــــدة.[27] لذلك، فان الازدواجية التي تعاملت بها ايران مع الاحداث والازمات في المنطقة العربية، لا سيما الثورات العربية، تظهر بان المصالح وليس المبادئ من يحكم السياسة الايرانية تجاه المنطقة .

اذ استغلت ايران التطورات والازمات التي سادت المنطقة العربية من اجل ممارسة دورها الاقليمي وتوظيف ذلك في طرح مشاريعها التي حلمت فيها كثيراً ، لا سيما مشروع الشرق الاوسط الاسلامي الذي يرتكز على عاملين [28]:

الاول: ايديولوجي يتمثل بحتمية قيام الحكومة العالمية الاسلامية وضرورة اضطلاع ايران بدور قوي في التمهيد لها .

الثاني : استراتيجي يتصل بمحاولات ايران لتكوين حزام امني يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل او تقييد تحركها الاقليمي .

لذا تبنت سياسات متناقضة حيال تلك الازمات ، لا سيما حركة الاحتجاجات العربية وتداعياتها .

فضلاً عن ذلك، فان مفهوم الدور الاقليمي لدى ايران يعني بسط النفوذ وجعل اي تحرك اقليمي يراعى فيه مصالح ايران والا فان الانهيار والفشل سيكون مصير ذلك التحرك [29]

ومن اجل ذلك اعتمدت ايران منهجاً في السلوك السياسي الخارجي يتمثل بالقدرة على المزاوجة بين التصعيد والتهدئة لكسب الوقت في طريق تحقيق طموحاتها الاقليمية .

ولكي تصبح شريكاً مؤسساً في اللعبة الاقليمية ، اعتمدت ايران في سياستها الاقليمية استراتيجيات متعددة من بين اهمها ، استراتيجية المساومات التي تهدف الى تحقيق اعلـــى درجة من الربحية (معادلة الربح والخسارة) من خلال المناورة والمساومات من تغليب مصالح ايران القومية على حساب مصالح الاطراف الاخرى عبر المناورة الدبلوماسية [30].

المحور الثاني : الدور السعودي في المعادلة الاقليمية

تحتل المملكة العربية السعودية موقعاً مهماً في ميزان القوى ضمن منطقة الخليج والجزيرة العربية ومحيطها الاوسع منطقة الشرق الاوسط منذ سبعينيات القرن الماضي، ومبعث ذلك يعود الى قدراتها المالية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن مكانتها الدينية والثقافية في العالم الاسلامي وادوارها المتعددة حيال القضايا العربية ، لا سيما القضية الفلسطينية والصراع العربي– الاسرائيلي وتبنيها سياسة خارجية ترتكز على القوة الناعمة متخذة وسيلة المساعدات المالية والاقتصادية سبيلاً في تعزيز دورها الاقليمي .

ناهيك عن امتلاكها نفوذاً عالمياً فرضته حركتها في استثمار امـــوال هائلة مـــن عوائد النفط (البترو دولار) لدى مؤسسات المال والاقتصاد في عدد كبير من دول العالم، تأتي في المقدمة منها الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية ، فضلاً عن الصين والهند وقوى اسويه اخرى صاعدة، كما انها وظفت اموالاً طائلة لإدامة نفوذها في الداخل الامريكي عن طريق شركات العلاقات العامة واللوبيات التي تروج للنظام السعودي وسياساته الداخلية والخارجية .

الامر الذي جعل منها فاعلاً اقليمياً يمتلك قدرة المنافسة لقوى مماثلة في التأثير تؤهلها لأداء ادوار القيادة لمساحة مهمة ضمن نطاق التفاعلات التي تشكل المعادلة الاقليمية حيال قوى اخرى صاعدة تسعى الى اداء ادوار اقليمية وعالمية تأتي في مقدمتها ايران وتركيا .

ان الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الاوسط الذي يشكل البيئة الاقليمية الاوسع للعربية السعودية، يمثل دوراً محورياً في رسم علاقات التاثير والتأثر بالمحيط الخارجي لدوله، فضلاً عن انه كان وما يزال منطقة صراع الدول العظمى والكبرى لأهمية موقعه وثراء موارده.

اذ تحتل العربية السعودية موقعاً جغرافياً يكاد يكون الاهم في الشرق الاوسط وهي اكبر دول الخليج العربي من حيث المساحة وثاني اكبر دولة عربية بعد الجزائر ومحاطة بثمان دول مجاورة تتفاوت بدرجات استقرارها وقدراتها في موقع يفرض عليها سياسة امنية تتناسب وطول حدودها، الامر الذي دفعها الى توقيع العديد من الاتفاقيات الحدودية مع دول الجوار والتخطيط لبناء قوة عسكرية تؤمن حدودها [31].

اذ ان مساحتها الشاسعة، مثلت لها في الوقت ذاته جوانب ايجابية واخرى سلبية ، فقد اكسبتها سعة المساحة امكانيات اقتصادية كبيرة كالثروة النفطية الهائلة، ومثلت في الوقت ذاته هواجس امنية بسبب اشتراكها بحدود طويلة مع دول الجوار الجغرافي التي تختلف معها في الفكر والاهداف والتوجهات السياسية كالعراق واليمن [32] .

لذلك، اتجهت العربية السعودية الى اقامة علاقات مع الدول الغربية وفي المقدمة منها الولايات المتحدة الامريكية لخدمة مصالحها والحفاظ على دورها الاقليمي ، كما انها اعلنت عن رغبتها بعدم اثارة المشكلات السياسية في المنطقة العربية ورغبتها في تحقيق استقرار دول الجوار وتسوية النزاعات الحدودية والمحافظة على امن الخليج العربي وعدم اثارة المطالب التاريخية بين دول المنطقة [33].

ولا تقتصر مشكلة العامل السكاني في العربية السعودية على انخفاض الكثافة السكانية فحسب، وانما يوجد جانب اخر هو التركيب السكاني ، فعلى الرغم من ان المجتمع السعودي يتمتع بالتجانس، اذ يمثل العرب المسلمون الذين ينتمون الى المذهب الحنبلي ذا التوجه الوهابي غالبية سكان المملكة ، غير ان وجود اقلية شيعيه بمنطقة الاحساء، يجعل المذهبية عامل عدم استقرار للنظام السياسي السعودي ، لا سيما انهم يقطنون المنطقة الشرقية ذات المخزون النفطي الهائل وقربهم من ايران مما يسبب قلقاً مستمراً للملكة العربية السعودية ، فضلاً عن بنية المجتمع السعودي القائمة على النظام القبلي والقرابة والعصبية واتباع المذهب الحنبلي ذا التوجه الفكري الوهابي المتشدد والذي يمثل حاجزاً قوياً يحول دون اقامة نظام مركزي، اذ يتمتع رؤساء القبائل بسلطة محلية كبيرة في حسم النزاعات والمحافظة على الاعراف الاجتماعية التي تقف حائلاً دون التغيير [34]. مما يؤثر بقدر او باخر على مكانة المملكة ودورها الاقليمي.

وبسبب اهميتها الاستراتيجية، حظيت المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ من قبل القوى الدولية، هذا الاهتمام جعلها تمارس ادواراً مركزية في مشاريع هذه القوى في منطقة الشرق الاوسط، وهذا يرجع في جانب كبير منه الى ادراك صانع القرار السعودي بحاجة القوى الدولية لدور المملكة، اذ نجحت الاخيرة بتوظيف هذه الحاجة لتعويض عناصر الضعف في قدراتها الذاتية لمواجهة القوى الاقليمية التي تتفوق على العربية السعودية من حيث الفاعلية والتاثير، لا سيما جمهورية ايران الاسلامية [35].

لم يقتصر نطاق التأثير بالنسبة للعربية السعودية على حاجتها للتحالف مع القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية، بل شمل دول عربية واسلامية ادراكاً من صانع القرار في المملكة بضرورة التحالف الدولي والاقليمي لدعم مركزية الدور الذي تحاول العربية السعودية ان تمارسه في المنطقة، هذا الادراك تكامل مع رغبة صانع القرار السعودي في اعتماد سياسة خارجية على المستوى الاقليمي تكون متسقة مع اهداف ومصالح الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط [36] على الرغم من ان تحالفها مع الولايات المتحدة وانسياقها وراء سياساتها في المنطقة قد يؤثر سلباً على مكانتها في العالم الاسلامي ويفاقم – هواجسها ومخاوفها حيال نظامها السياسي بما يتصل بشرعية ومشروعية الحكم ومن ثم يجعل دورها الاقليمي اقل فاعلية .

أولاً : الامن الاقليمي ومحددات السياسة الخارجية السعودية :

ان العربية السعودية في سعيها لامتلاك الوسائل الممكنة لتحقيق قدر من الامن والاستقرار لم تكن حاسمة او قد تكون غير قادرة بالمرة على التصدي للتهديدات المحتملة دون مساعدة خارجية، ذلك لشمولية معضلة الامن التي تتمثل في تفاعل كثير من العوامل الداخلية والخارجية، فضلاً عن ان الامن في مفهومه الشامل لا يقتصر تحديده على وجود خطر عسكري فحسب، وان حمايته لا تتوقف على زيادة القدرات العسكرية للدولة فحسب، بل انه مفهوم استراتيجي يسعى الى تخطي عناصر الضعف ضمن اطار الدولة ومعرفة مصادر قوتها ومن ثم تنمية هذه المصادر والقدرات تنمية حقيقية لتكون قادرة على احتواء مصادر التهديد لكي توفر تبعاً لذلك، امنا حقيقياً لحاضرها ومستقبلها .

وقد واجهت المملكة العربية السعودية، وهي دولة ضعيفة وغنية وموالية للغرب تهديدات امنية اقليمية كبيرة من قبل قوى تزاحمها على الادوار الاقليمية، مما حدى بها الى الاعتماد شبه الكلي على الحماية الامريكية وغيرها من القوى الغربية عن طريق عقد التحالفات مع القوى الخارجية لتحقيق التوازن في مواجهة التهديدات دون تفعيل قدراتها الذاتية [37].

وانطلاقاً من مبدأ (التوازن الشامل) ،فان حاجة السعودية الى مواجهة تهديدات داخلية وخارجية للبقاء في السلطة عن طريق التحالف ، ما يفسر قرارها باستدعاء الولايات المتحدة الامريكية واخرون للدفاع عنها اثناء ازمة الكويت 1990-1991.

ان التحالفات، كما يرى دعاة (المدرسة الواقعية) تمثل عنصراً اساسياً في الحفاظ على ميزان القوى، ويرى البعض من دعاة الواقعية، بان نظام الحكم في الدول الضعيفة يبقى مستعداً للتحالف مع قوى خارجية من اجل احتواء التهديد داخلياً، وفي حالة التهديد الخارجي، يسعى النظام نفسه الى التحالف مع دول اخرى تتعرض لتهديد مماثل او تحتمي بدول كبرى اخرى .... وهذا ينطبق تماماً على سلوك صانع القرار السعودي [38].

انطلاقاً من هذه الرؤى، يمكن توصيف محددات السياسة الخارجية السعودية امنياً، من ان الرياض تصوغ علاقاتها الخارجية بما يمكنها من حماية نفسها ضد التهديدات داخلياً وخارجياً ويتأثر التوازن السعودي الشامل بالحاجة الى قبول وتلقي الدعم عربياً واسلامياً .وترسم العربية السعودية سياستها الخارجية بموجب المحددات الاساسية كما في الاتي :

1- في النظام العالمي، يؤثر التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الامريكية بوضوح في السياسة الخارجية السعودية وفاعلية دورها الاقليمي ، فعلى الرغم من ان عدداً من المعنيين يصف هذه العلاقة بانها (علاقة تابع ومتبوع) في اطار العلاقة بين دولة المركز والدولة الطرفية في النظام ، يشير سجل العلاقة الى ان العربية السعودية تحتفظ بقدر معقول من الاستقلال الذاتي او انها تسعى بهذا الاتجاه لدرء الاخطار الداخلية التي تمس جوهر شرعيتها ومشروعية نظامها السياسي ودورها الاقليمي ومكانتها في العالم الاسلامي. وفي النظام العالمي ، يؤدي هذا التعاون دوراً اقرب الى الاعتمادية المتبادلة اللامتكافئة من كونه تبعية الى قوة خارجية- كما يرى اخرون – اذ اسهم عامل النفط وعوائده المالية الهائلة (البترو دولار) في الحفاظ على استقلال الدولة وعلى استقرار نظامها السياسي[39].

2- في النظام الاقليمي ، ينبغي على العربية السعودية ان تتفاعل ليس مع التهديدات السياسية التي تمس جوهر نظامها السياسي وشرعيته فحسب، بل كذلك مع تبدلات موازين القوى – عسكرياً واقتصادياً ...وواجهت السياسة الخارجية السعودية تعقيدات ناجمة عن القوى التقليدية، ناهيك عن المواجهات الايديولوجية مع القوى الراديكالية القومية اولاً، ثم حركات الاسلام السياسي ثانياً ، لذا حاولت العربية السعودية تجنب الترابط الوثيق مع الولايات المتحدة الامريكية، وفضلت ان تكون مساعداتها العسكرية في الافق [40]. أي دون الوجود العسكري المباشر. ولكن دون جدوى وقد

تجلى ذلك في ازمة الكويت 1990-1991 وما اعقبها من احداث وتطورات اقليمية ودولية وصلت ذروتها في الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 وظهور قوى اقليمية صاعدة مثل (تركيا وايران) تسعى الى ادوار اقليمية وعالمية .

3- ويأتي الاسلام بوصفه محدداً غاية في الاهمية في السياسات السعودية، وهو يؤدي دوراً مركباً يتمثل في اضفاء صفة الشرعية على النظام السياسي وتاكيد دوره القيادي سياسياً بين الدول الاسلامية، اذ وظفت العربية السعودية هـــــذا الدور القيادي اداة في التعامل (التخادم) مع القوى الاقليمية ووسيلة للتعامل مع واشنطن وضبط العلاقة معها في الوقت نفسه، غير ان هذا الامر قد عرض النظام للنقد داخلياً من قبل قوى الاسلام السياسي، فمن ناحية تعد المملكة بوصفها المحافظة على الاسلام والحامية لمقدسات المسلمين، ومن ناحية اخرى يعتمد نظامها كلياً على الحماية الامريكية [41].

ان مبدأ التضامن الاسلامي الذي طرحته العربية السعودية اثناء الحرب الباردة ، يعد قوة كبرى في شرعنه السياسة الخارجية السعودية ، كما منحها موقعها كحامية لمقدسات المسلمين، جانباً اعتبارياً مكنها من القدرة على الاحتفاظ بموقع ريادي واخلاقي في العالم الاسلامي- في مقابل ذلك- تخدم هذه الريادة مصالح الامن الداخلي للنظام ، لذلك، يتعارض احياناً اعتماد السعودية على الولايات المتحدة الامريكية مع رغبتها في الحفاظ على صدقيتها اسلامياً .

ثانياً : موقع السعودية في معادلة الامن الاقليمي :

نظراً لموقعها في خارطة الصراع وثروتها النفطية وقوتها المالية والاقتصادية، تحتل المملكة العربية السعودية موقعاً مهماً في المعادلة الاقليمية، لذلك فان أي تحليل منطقي لأهداف السياسات الامنية وخياراتها المتعددة للقوى الاقليمية او القوى الكبرى المعنية بأمن المنطقة واستقرارها، ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار الدور السعودي ويستوعب حقائقه السياسية والاقتصادية والعسكرية .

واذا كانت القدرات الاقتصادية والمالية التي تتمتع بها العربية السعودية تضفي عليها مزايا استراتيجية مهمة، فان النظام الاقليمي في منطقة الخليج العربي قد فرض عليها اعباء ومسؤوليات كبيرة ووضعها في شبكة متراصة من المهام الجيوسياسية والضغوط والاعباء الاقليمية [42] .

في مثل هذا السياق ، يمكن فهم العلاقات الامنية السعودية- الامريكية كونها تشكل مرتكزاً مهماً في نظرة الطرفين المتبادلة والذي اكده عملياً توافق المصالح بينهما والطابع الشمولي للفهم السعودي لمتطلبات الامن الاقليمي ، اذ اسس اعتماد المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي على الولايات المتحدة لتامين حمايتها من التهديدات والاخطار المزعومة، تصميماً امريكا على تدعيم وجودها

العسكري في المنطقة وشرعنه هذا الوجود عن طريق ابرام الاتفاقيات الامنية الثنائية مع دول الخليج العربية [43] .

وقد اصبحت الولايات المتحدة مع هذا الوجود صاحبة الدور القيادي الاول في المنطقة وان سياستها تبعاً لذلك، تنطلق من الاعتقاد بان لها حقوقاً سيادية تعطيها الحق بالحفاظ على مصالحها وتعزيز نفوذها دون الحاجة للرجوع او التشاور مع أي طرف اقليمي او دولي الامر الذي احدث انقساماً في المجتمع السعودي ومعارضة داخلية اتسمت بالعنف المسلح ضد الوجود الامريكي وضد السياسات الامريكية في المنطقة ، مما اشر كذلك، خطراً وجودياً للنظام السعودي والمرتكزات التي تقوم عليها شرعية هذا النظام .

وهكذا، فان الوجود العسكري الامريكي على امتداد عقد التسعينيات من القرن الماضي واستمراره بقدر او باخر بعد احتلال العراق في العام 2003، قد ولد اسباب جديدة بظهور معارضه داخلية تمثلت بالإسلام السياسي المتشدد وفي تحريض الراي العام الاسلامي ضد النظام السعودي تمخض عنها موجه من العنف شديد التطرف، تمثل في تنظيم القاعدة والاجيال التي تبعته، لا سيما (تنظيم الدولة الاسلامية/ داعش) ، ذلك التنظيم الذي اسهمت في صنعه وانتاجه واشنطن والرياض وقوى اخرى اقليمية ودولية ثم انقلب عليهما ، اذ ساعدت حرب الكويت وما تبعها من اثار، وحرب العراق وتداعياتها، على اذكاء حركات المعارضة المتطرفة في اوساط التيارات الدينية متحدية شرعية النظام السعودي واقرارها ضمناً استخدام وسيلة العنف المسلح[44] .

وان احتلال العراق وتغيير نظام الحكم فيه قد غير من طبيعة التهديد الذي كان سائداً آنذاك، فخطر العراق على المنطقة لم يعد تمدداً وتهديداً بغزو او احتلال وضم اراضي الغير، بل ان التهديد ، كما يذهب العديد من المعنيين بشؤون المنطقة يأتي من دوامة الفوضى والصراع الطائفي وهو امر له مدلولاته السياسية وانعكاساته ليس على العراق فحسب، بل يتعداه الى الامن الاقليمي في المنطقة برمتها .

اذ ينبع التهديد وفق هذه الرؤية من المصادر الاتية [45] :

1- تحول العراق الى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وارض خصبة وجاذبة لعناصر التطرف والتكفير والارهاب من عرب وعراقيين واجانب .
2- دور ايران المتنامي في العراق وما يتبعه من ادوار نافذة في المنطقة بغية تحقيق مشروعها السياسي وطموحاتها الاقليمية عن طريق تشكيل محور ممانعة ضد المحور الامريكي وحلفاءه.
3- تنامي حالة القلق لدى العربية السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي من عراق يعطي ايران ثقلاً سياسياً اكبر، ومن ايران نووية تتاخم حدود مجلس التعاون الخليجي .

فضلاً عن ذلك، فأن جمهورية ايران الاسلامية نجحت في اداء ادوار فاعلة ومؤثرة في المنطقة نتيجة احتلال العراق في العام 2003، ذلك الحدث الذي منحها حضوراً قوياً في المشهد السياسي العراقي ، فضلاً عن المشهدين السوري واللبناني، واعطاها نقاط تفوق على سياسة العربية السعودية ودورها في المنطقة ، كما ان استكمال ما تفعله ايران في اليمن لم تكن العربية السعودية مستعدة لقبوله [46] لما يمثله ذلك من تهديد بالغ الخطورة لجهة امنها واستقرارها ، ذلك التهديد الذي يتاخم خاصرتها الجنوبية ويستنزف من قدراتها العسكرية.

في مقابل ذلك، تسعى المملكة العربية السعودية بأدواتها المتاحة للحفاظ على دورها في العالمين العربي والاسلامي ، عن طريق تجريد خصومها من امتلاك عوامل القوة والتأثير كما هو الحال مع قطر التي مارست ضغوطها ضدها في اطار الازمة الخليجية بغية تحجيم نفوذها في منطقة الخليج والعالم وارغامها على تغيير سياستها الخارجية وعدم السماح لها بالاستقلالية الكاملة في قرارها السياسي الخارجي بما ينسجم مع اهداف السعودية ومصالحها لتصبح الدولة الوحيدة القادرة على الهيمنة الاقليمية وكسب النفوذ في الاقليم كونها القوة التي ينتج عن دورها، وجود الحرمين الشريفين الاكثر قداسة في الاسلام على اراضيها [47].

المحور الثالث : ابعاد الصراع الايراني – السعودي ومدياته :

اتخذت العلاقات الايرانية– السعودية مسارات مختلفة ومتباينة وتأثرت بعوامل محلية واقليمية ودولية فرضت على طرفي العلاقة الانتقال من مرحلة الى اخرى وفقاً لما تملية مصالح الدولتين واهداف سياستهما الخارجية، فضلاً عن مصالح قوى دولية اسهمت في توسيع شقة الخلاف بين البلدين وغذت حالة التنافس والصراع بينهما .

غير ان ذلك لم يدفع باتجاه الصراع المباشر عن طريق المواجهة العسكرية بسبب ادراك الطرفين عواقب الحرب وما يمكن ان تخلفه من نتائج على المنطقة .

ومنذ نجاح قادة الثورة الايرانية باستلام السلطة في ايران في شباط عام 1979 والى الوقت الحاضر، شهدت العلاقات الايرانية– السعودية تنافساً حاداً وصراعاً ممتداً، باستثناء المدة الواقعة ما بين العامين 1997–2005 وهي مـــــدة رئاسة الرئيس الاصلاحي(محمد خاتمي) اذ تطورت العلاقة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وفي حجم التبادل التجاري وتواتر الزيارات على مستويات رفيعة بين طهران والرياض وعلى نحو لم يحدث منذ قيام الثورة الايرانية .

غير ان مشهد الصراع قد تأطر بين البلدين- كما يجمع الكثير من المعنيين- بـ (سياسة توازن القوى) وهو الخيار السياسي الذي يلجأ اليه صناع القرار للحيلولة دون الوقوع تحت هيمنة احد الاطراف في النظام الدولي او الاقليمي من الساعين الى الهيمنة كوسيلة للحفاظ على امن واستقرار ووجود دولهم ، الامر الذي يدخلهم في مأزق امني يكون انعكاساً لحالة الشك وعدم اليقين المتبادل[48] .

كما ان التنافس او الصراع ، غالباً ما يتغذى بين الدولتين، على الاختلافات والتباينات الايديولوجية والتي يمكن ان تصبح اكثر حسماً في زمن الاضطرابات الاقليمية [49].

ويستند ادراك صانع القرار الايراني للعربية السعودية الى ثلاثة معطيات اساسية [50].

الأول : النظام السياسي بجمهورية ايران الاسلامية ومن منطلق قطيعته مع النظام الملكي السابق (نظام الشاه) في ايران ينظر سلبياً الى المملكة العربية السعودية بوصفها نظاماً ملكياً مستبداً .

الثاني : تعتمد السعودية في حماية امنها على الولايات المتحدة الامريكية التي ترى هيمنتها لسنوات ، معيقاً لدورها ومستقبلها وتفرض عليها حصاراً دولياً .

الثالث : السعودية مترددة في سياستها الخارجية، وهذا التردد مفيد لطهران، مما جعلها تدرك بانها في موقع متقدم سياسياً على العربية السعودية وانها قادرة على فرض قواعد اللعبة التي تريد لحسم النتيجة سلفاً لصالح طهران .

فالعربية السعودية بالمقابل تدرك تماماً ضعف امكانياتها وقدراتها الشاملة بالمقارنة مع جمهورية ايران الاسلامية، لا سيما الخاصة منها بالقدرات العسكرية على الرغم من الغموض وعدم اليقين الذي يحيط بالبرنامج النووي الايراني[51] كوسيلة ردع ضد التهديدات المحتملة.

في مقابل ذلك تدرك جمهورية ايران الاسلامية انها في بيئة اقليمية ودولية تحد من حركتها باتجاه رفع وتيرة التفاعل مع الطرف الاخر من المعادلة في ساحات الصراع، كما ان هذه البيئة تطرح عليها تهديدات من نوع اخر على امنها وسيادتها[52] وقد لا تكون في وارد تخطيطها الاستراتيجي .

اتساقاً مع ما سبق، فقد اتخذ الصراع بين طهران والرياض صور واشكال شتى وتمسَرح في ساحات وميادين مختلفة ومتباينة الابعاد والاتجاهات : -

- **المرتكز الاول : البعد الايديولوجي (العقائدي)**

رداً على خصومها من القوى الراديكالية المتمثلة بالحركات والاحزاب ذات الاتجاهات القومية، لا سيما الحركة الناصرية، فضلاً عن معاداتها للحركة الشيوعية، تبنت المملكة العربية السعـــودية(مبدأ التضامن

الاسلامي) مطلع ستينيات القرن الماضي وهي واحدة من مفردات رؤية الملك فيصل بن عبد العزيز (1964-1975) في السياسة الخارجية السعودية التي ارسى دعائمها ذلك الاخير وتوارثها عنه اسلافه من بعده حتى نهاية الحرب الباردة، تلك الحقبة التي انتجت خصماً جديداً تمثَّل. بحركات الاسلام السياسي على اختلاف اتجاهاتها ومشاربها جاءت متزامنة مع صعود ايران الثورة وتعاظم الدور الايراني، مثلت تحدياً جديداً اكثر خطراً على شرعية النظام السعودي، بدءاً من تبني مبدأ ولاية الفقيه التي تتخطى حاكميتها الحدود وصولاً الى تبني مشروع (الدولة الاسلامية العالمية) وفق نظرية (ام القرى) عن طريق مبدأ الزعامة الاسلامية باستمرار مرحلة التأسيس الثوري حتى وفاة الامام الخميني، بدأت بوادر صراع ايراني– سعودي على زعامة العالم الاسلامي كل حسب حجته وطبيعة مسوغاته.

اذ ترى كل من الدولتين، انها الممثل الحقيقي للإسلام النقي الاصولي بعقيدته ومبادئه ومن ثم لا بد ان يحصل نوع من اصدام الشرعيات والتنافس بين الطرفين[53].

وقد مثل اعدام السلطات السعودية للشيخ الشيعي (نمر النمر) في العام 2015 ذروة الصراع ضمن مقاربة اكثر جرأه تعتمدها الرياض اقليمياً في مواجهة خصمها في طهران وتهدد برفع مستوى التوتر المذهبي وتسعير النزاعات، لا سيما في سوريا واليمن .

اذ لم تشهد العلاقات بين الطرفين هذا المستوى من التراجع ، ولم تكن حادثة اعـــدام الشـــيخ (نمر باقر النمر) سوى نقطة التماس المباشر في تضارب المصالح وتفاقم حالة الصراع المتنامي عبر الوكلاء الاقليميين في ساحات مختلفة [54].

ذلك الحدث الذي فجر الغضب الايراني، لاسيما مؤسسات داخل النظام اقرب للمؤسسة الدينية والامنية، وان مهاجمة السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد، وضع الرياض امام خيارات محدودة تمكنها من الرد على كل التدخلات الايرانية بخطوة من شأنها ان تحرج النظام السياسي الايراني، فكان قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران في العام 2016 خيارها الذي تزامن مع توقيع الاتفاق النووي بين ايران والقوى الدولية او ما يعرف بـ(5+1) في حزيران عام 2015، مما عرض الجمهورية الاسلامية الى اتخاذ دول متعددة خطوات تصعيدية ضدها وصل الى مستوى قطع العلاقات كما فعلت جمهورية السودان، كما عكس الخيار السعودي بقطع العلاقات مع طهران حجم التوتر الذي كان مستتراً خلف غطاء العلاقات الدبلوماسية[55].

وفضلاً عن ذلك، فان اعلان الرياض قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران مثل تطوراً جديداً في الصراع القائم بين البلدين جاء متزامناً مع تفاقم ازمة اليمن واستمرار الحرب واشتدادها بين انصار الله

الحوثي وداعمي الشرعية داخل اليمن وخارجه والتي انتجت صراعاً ذا طبيعة طائفية مذهبية بعد دخول انصار الله الحوثي العاصمة صنعاء في العام 2014 اذ اشتد الطابع الطائفي للصراع بعد ان قدمت السعودية الدعم لبعض الحركات الاسلامية السنية الشافعية، في مقابل دعم ايران لانصار الله الحوثي، مما اظهر فيما بعد سلفية واخوانية جهادية من جهة وحوثية جهادية من جهة ، وحوثية جهادية من جهة اخرى[56].

غير ان الصراع الطائفي في اليمن لم يتبلور بشكل واضح بسبب الطبيعة الخاصة للمجتمع اليمني كونه مجتمع قبلي يتصل بروابط تاريخية ومجتمعية لا يمكن الفصل بينها وبين المذهبية ما يبعث على الاعتقاد بان طهران والرياض ارادوها طائفية مذهبية لتحقيق مكاسب سياسية كل حسب مشروعة السياسي واستحقاقات دوره الاقليمي .

على هذا النحو، اثار دور ايران حفيظة السعودية ودفع بالعلاقات الى مستويات شديدة التوتر والتأزم :

1- ترى العربية السعودية ان جمهورية ايران الاسلامية قد هندست دورها منافساً لها على زعامة العالم الاسلامي وتحاول بإصرار اضعاف دورها في الدائرتين العربية والاقليمية ، لا سيما بعد اندلاع حركة الاحتجاجات العربية مطلع العام 2011 بعد ان اصبح لدى المرشد الاعلى للثورة الاسلامية في ايران ضرورة ملحة في طرح مفهوم (الديمقراطية الدينية) للشعوب الاسلامية التي يمكن ان تملئ فراغات المستقبل في المنطقة مؤكدا(ان الانتفاضات العربية استلهمت من الثورة الايرانية مفاهيمها ومعانيها) لذا فان ايران تسعى لتغيير ثقافي في المجتمعات المحيطة من اجل تغيير المعادلة الاقليمية على المدى البعيد[57].

2- تسعى ايران عن طريق مشروعها الى تعبئة مذهبية في العالم الاسلامي وتحاول نسج علاقات قوية ذات طبيعة مذهبية في المنطقة، اذ كان من تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 هو تنمية الانتماءات المذهبية والتي حاولت كل من السعودية وايران استثمارها لتحقيق اهدافها السياسية الخارجية في المنطقة وان تمدد ايران في المنطقة ، فضلاً عن وصول الشيعة الحكم في العراق ، من شأنه التأثير على الطائفة الشيعية في دول الخليج العربية ورفع سقف طموحاتهم بالمطالبة بالإصلاحات السياسية ...لذلك فقد تعاملت السعودية مع هذه المطالب على ارضية الصراع الاقليمي موجهة الاتهام الدائم لهم بان ولائهم لإيران [58].

وترى كذلك، ان الدور الايراني المباشر وغير المباشر في اثارة عدم الاستقرار في المملكة ودول الخليج العربية يأتي من تشجيع وتبني اطروحات ومواقف قوى المعارضة السياسية [59].

3- اتساع نطاق تأثير الدور الايراني في العلاقات العربية- العربية في ملفات متعددة من بين اهمها ملف القضية الفلسطينية والتباين في تناول هذا الملف بين طهران والرياض، فضلاً عن الموقف من لبنان ودعم ايران لحزب الله اللبناني وهيمنته على الساحة السياسية في البلاد، ذلك الامر الذي تسبب بقطع المساعدات المالية والاقتصادية السعودية للحكومة اللبنانية، وكذلك الموقف من حركة الاحتجاجات في البحرين والازمة السورية، اذ ترى السعودية ان الدور الايراني في كل هذه الملفات محاولة للتأثير السلبي على دورها في المنطقة العربية[60].

- **المرتكز الثاني : البعد السياسي للصراع**

يتخذ الصراع بعداً سياسياً بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية نتيجة طبيعة التفاعل القائم بينهما حيال الاحداث والتطورات الاقليمية المحيطة تحركها دوافع سياسية لزيادة النفوذ والسيطرة وصولاً الى دور اقليمي مركزي يتمظهر في النظام الاقليمي تارة، وعلى صعيد الزعامة في العالم الاسلامي تارة اخرى .

وكلاهما يسَوغ لنفسة شرعية ومشروعية الحكم ويطرح نفسه بديلاً عن الاخر للزعامة الاسلامية والسيادة الاقليمية ويسوق الحجج والمبررات التي تمنحه صفة القيادة.

فالنظام السياسي في السعودية نظام ملكي مطلق يستمد سلطته من اسرة ال سعود المالكة وولاء ومساندة فئة متنفذة من علماء الدين (المؤسسة الوهابية) وتأييد قبلي يتمثل بولاء شيوخ القبائل القوية ويعلن ان الاساس الدستوري في السعودية – في ظل غياب دستور مكتوب ومجلس نيابي – يستند الى الشريعة الاسلامية التي تستمد قوانينها من القران والسنة.

اما النظام السياسي في جمهورية ايران الاسلامية، فقد اتخذ من (مبدأ ولاية الفقيه) شرعته في الحكم دون وجود عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم كما هو الحال في الدولة المدنية، اي ما يمكن توصيفه على انه نظام حكم شبه ثيوقراطي .

وان الصراع القائم بين كل من طهران والرياض في هذا الاتجاه هو صراع للحفاظ على نظام الحكم، وان المحرك الاساس للصراع هو الهاجس السياسي للحفاظ على انظمة الحكم وبقاء الشرعية[61] والمغالبة من اجل اكتساب اسباب القوة والبقاء والظهور والسيطرة والاستحواذ على مركز القيادة في الشرق الاوسط، وان سعي الرياض وطهران لدعم بعض الدول والفاعلين من غير الدول، ليس من باب الحريات والحقوق والشرعية وحماية التيارات والحركات المذهبية، وانما تحقيق مزيداً من المكاسب باتجاه السيطرة والنفوذ والظهور كقوة منافسة ولو على حساب الدول التي تمثل ساحة الصراع ومقاصده وقد تجلى ذلك في تأييد

المملكة العربية السعودية الشرعية الرئيس عبه ربه منصور هادي في اليمن وعبد الفتاح السيسي في مصر وشرعية الثورة السورية ورفض شرعية الرئيس مرسي وبشار الاسد[62] .

في مقابل ذلك، ايدت جمهورية ايران الاسلامية شرعية الرئيس بشار الاسد وثورة الحوثيين ورفض الثورة السورية وشرعية الرئيس هادي ... ومن مظاهر الصدام بالوكالة التي تمظهرت بين الطرفين: ميلشيا سنية تواجه نظام شيعي علوي في سوريا ، ومليشيا شيعية تمثلت بأنصار الله الحوثي تواجه نظام سني في اليمن.

ما يبعث على القول ، ان كلا البلدين وظفوا المذهبية والطائفية لأغراض سياسية وانهما يتعاملان مع كل ما يجري في المنطقة من منطلق المصالح... وقدم اثبتت الاحداث، انه ليس صحيحاً ان الاختلاف المذهبي من احدث التقاطع بين جمهورية ايران الاسلامية ودول عربية بعينها، ولكن الخلاف السياسي هو جوهر المشكلة، وهو الذي يستدعي الخلاف المذهبي ليكون احد ادوات الصراع .

- **المرتكز الثالث: البعد الامني واختلاف الرؤى حول الامن الاقليمي**

لعلنا لا نجانب الصواب ، اذ قلنا ان الخلاف بين العربية والسعودية والولايات المتحدة الامريكية قد اشتد حين حمَلت الرياض واشنطن مسؤولة الخلل في التوازن الاستراتيجي في المنطقة وامن الخليج[63]. لصالح ايران التي تعاظم دورها نتيجة استفادتها من معطيات احتلال العراق واخراجه من المعادلة الاقليمية عبر اقامتها خط اتصال جيوسياسي / امني يبدأ من ايران نزولاً صوب سوريا وحتى لبنان الى التماس مع الاراضي الفلسطينية المحتلة والذي يمثل من وجهة نظر العربية السعودية اداء سياسي على ارض الغير من دون اي ترتيبات او تنسيق مع دول الجوار [64]. مما يثير هواجس الرياض على اكثر من صعيد، لا سيما بعد التنسيق الامريكي – الايراني بشأن الملف النووي [65].

ومبعث ذلك يعود الى ان العربية السعودية تحاول بين الفينة والاخرى ، اثبات رؤية مفادها ، ان امن الخليج لا بد ان يرتكز على دور سعودي تكون فيه المملكة شريك رئيس ، اذ ان النظام الاقليمي في منطقة الخليج، يفرض على العربية السعودية اعباء ومسؤوليات كبيرة ويضعها في شبكة متراصة من المهام الجيوسياسية والضغوط والاعباء الاقليمية بكل ما ينطوي عليه ذلك من مشكلات سياسية وامنية ما زالت تشغل صانع القرار السعودي .

وترى العربية السعودية ان علاقات العراق مع ايران سيجعل من تهديد الاخيرة تهديداً مشتركاً في الخليج وهذا التهديد المشترك يعتمد على العراق ،فمتى لو كان هذا الاخير غير مؤهل للقيادة الاقليمية، فانه في ظل علاقاته مع ايران سيكون مؤثراً في معادلة امن الخليج[66] . اذ تكاد تكون ايران هي الفاعل

الوحيد الذي يمتلك عناصر القوة الاقليمية الشاملة في منطقة الخليج[67]،مما يظهر تفوقها في ميزان القوى الاقليمي ويمنحها مكانة ودوراً مسيطراً في الاقليم .

في ظل تلك الرؤية، تجد السعودية نفسها بين خيارين: اما تتلقى تبعات ما تريده ايران ،او تتحمل اعباء فاتورة الدفع لهذا التوازن نحو التعادل النسبي عبر توطيد مسارات التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية[68].

من هذا المنطلق ، تحاول العربية السعودية اعادة التوازن في ميزان القوى الاقليمي من خلال تحقيق وسيلة ردع عبر القيام بصفقات تسليح ضخمة بمليارات الدولارات ورفع معدل الانفاق العسكري بما يضمن تحقيق هذا الهدف .

اما جمهورية ايران الاسلامية، فأنها ترى ان أي تدخل خارجي او وجود غربي في المنطقة ، يمثل تهديداً لأمن الخليج، وترى ان امن الخليج يجب ان يكون من مسؤولية دوله، فضلاً عن ضرورة التقارب بين دول المنطقة بما يناظر الاتحاد الاوربي ، وقد تبلور من هذا المفهوم ان طهران ترفض الاتفاقيات والترتيبات الامنية التي تعقد مع دول خارج المنطقة ، بما فيها الدول العربية، بل وتذهب الى ابعد من ذلك حين تربط امن الخليج بأمن دول اسيا الوسطى وتعد نفسها الموازن والرابط بين امن الخليج العربي وامن دول اسيا الوسطى[69].

ان غياب الرؤية العربية الخليجية لأمن الخليج وترك الامر برمته للحليف الامريكي بشكل عام والسعودية بشكل خاص، وتقاطع ذلك مع رؤية ايران الاسلامية لمنظومة الامن الخليجي ما ينعكس سلباً على نمو العلاقات بين الجانبين، فالسعودية تؤيد بقاء القوات الامريكية في المنطقة خوفاً من ان يشكل النفوذ الايراني المتزايد خطراً على امن واستقرار دول الخليج العربية، في حين ترفض جمهورية ايران الاسلامية تماماً هذا الوجود ، الامر الذي دفع العلاقات السعودية – الايرانية نحو التوتر والتأزم في اوقات ومناسبات متعددة .

وفي الميدان العسكري وسياسات الدفاع ، فان لكل من الرياض وطهران، استراتيجية شاملة لحيازة المكانة والنفوذ، تلك الاستراتيجية قائمة على تعزيز عناصر القوة وملء الفراغات الناشئة عن التغييرات الحاصلة في اختلالات التوازن المستمرة في المنطقة ، اذ يحضى البعد العسكري بأولوية متقدمة في التخطيط الاستراتيجي للدولتين، لما يمثله ذلك في تجليات لتداعيات البيئتين الاقليمية والدولية والقضايا التـــي يتم طرحها وفقاً للتفاعلات الدائمة بين عناصـــــــــرها ومكوناتها [70] .

وقد كان للأداء الاستراتيجي في سلسلة المفاوضات التي جرت بين جمهورية ايران الاسلامية ودول (5+1) وتوافقها مع طهران حول ملفها النووي ، مثل خيبة امل بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية واستند اعتراضهم على الاتفاق النووي على انه سيؤثر في امن واستقرار منطقة الخليج والشرق الاوسط، اذ بدأت مخاوف السعودية تزداد في مرحلة ما بعد رفع العقوبات الاقتصادية، الامر الذي ينعش الاقتصاد الايراني ويمنحها حرية التحرك اكثر في المنطقة وتعاظم دورها الذي يؤدي بالنتيجة الى انكماش دور ومكانة المملكة العربية السعودية في المعادلات السياسية في المنطقة . اذ اختارت العربية السعودية ان تدخل طرفاً مقابل جمهورية ايران الاسلامية في سباق التسلح لشكوكها حول متانة التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ، لا سيما بعد تخليها عن حلفاءها في المنطقة العربية مثل مصر بعد موجه الثورات العربية التي عمت المنطقة[71]، اذ حازت قضايا الامن والدفاع على النصيب الاكبر من موازنة الحكومة السعودية نتيجة قلقها المتزايد من البيئة الامنية الاقليمية التي هيمن عليها الفعل الايراني .

المرتكز الرابع : البعد الاقتصادي وتقاطع السياسات النفطية

يحظى البعد الاقتصادي بأهمية كبيرة في اطار العلاقات الايرانية – السعودية كون الدولتان تمتلكان موارد طاقة هائلة منحت الطرفين ميزة جيواقتصادية جعلتهما محط انظار القوى العالمية واخرى اقليمية واصبح البلدان وبفعل مخزوناتهما النفطية الكبيرة، دولتان ريعيتان يعتمدان على ايرادات النفط، الامر الذي جعل التقلبات السياسية ذات مردود سلبي او على تلك الايرادات وان تحديد اسعار النفط في السوق العالمية يعتمد على التفاعلات السياسية .[72]

وعلى الرغم من ان السوق النفطية العالمية تعتمد على انتاج النفط السعودي كون السعودية المنتج المرجح القادر على تعويض النقص الحاصل في الاسواق العالمية في اوقات الازمات والحروب، فان جمهورية ايران الاسلامية، تفسر سياسات المملكة العربية السعودية النفطية على انها ملبيه لحاجات الغرب عن طريق زيادة كميات الانتاج، الامر الذي يؤثر على اسعار النفط ومعادلة العرض والطلب، اذ تعتمد الموازنة الايرانية بما نسبته 80% على العائدات النفطية، لذا ترى طهران ان ذلك يؤثر على اقتصادها، ولعل حرب التصريحات التي تشنها ايران حول امكانية تعويض العربية السعودية كميات النفط في حال تم فرض عقوبات اممية جديدة على النفط الايراني ماهي الا نموذج يمثله النفط والسياسات المتعلقة به في الخصومة السياسية بين البلدين [73] وقد تمظهر ذلك في وقوف ايران الى جانب السياسات المناوئة للسعودية داخل منظمة الاوبيك، فضلاً عن خروجها عن الحصص المقررة لها من قبل تلك المنظمة كما

حدث اواخر العام 2011 حين قامت ايران بزيادة انتاجها بمقدار (548) برميل عن حصتها المقرر[74] لذلك، فان اسعار النفط تعد الغائب الحاضر في دائرة الخصومة بين البلدين، هو مرتبط بمقدار ما يوفره النفط من عوائد تمكن ايران من تحقيق اهدافها السياسية ، ان ان الاستمرار في لعبة خفض الاسعار يفاقم الازمات في الداخل الايراني ، الامر الذي يزيد من حدة الانتقادات ضد النظام والذي ظهر جانب منه في مطالبات عمال مصانع الحديد في اصفهان بأن تتوقف حكومتهم على الانفاق المالي في سوريا واليمن وان تلتفت لهم في اشارة الى الداخل الايراني [75].

- **المرتكز الخامس : الموقف من القضية الفلسطينية:**

تعاطفت جمهورية ايران الاسلامية مع القضية الفلسطينية بعد نجاح الثورة الايرانية، وان اول اجراء اتخذه قادة الثورة قطع علاقاتها مع اسرائيل وتحويل السفارة الاسرائيلية الى مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد اتخذت جمهورية ايران الاسلامية مسارين في التعامل مع القضية الفلسطينية، الاول هو التعاطف الاسلامي مع القضية الفلسطينية كونها قضية اسلامية، اما المسار الثاني فقد انبثق عن الحسابات الجيوسياسية لإيران وطموحها التاريخي لتولي دور المرجعية الاقليمية عبر توجيه القضية الفلسطينية في مسار تقتضيه مصلحة ايران الوطنية وتوازنات القوى الاقليمية [76].

ومن ثم توظيف القضية الفلسطينية كورقة رابحة تستخدمها ضد خصومها السياسيين في المنطقة وتذكر دائما بعجز الدول العربية ومنها السعودية في ايجاد حلول عادلة للقضية الفلسطينية واحراجها بهذا الاتجاه، مما انعكس سلباً على علاقاتها مع الدول العربية . في مقابل ذلك ، اعتمدت العربية السعودية وسيلة المساعدات المالية والاقتصادية عن طريق الدعم المالي المباشر، فضلاً عما تقدمه عن طريق البنك الاسلامي للتنمية لقطاعات التعليم والصحة .

ثم اتجهت جمهورية ايران الاسلامية اثناء ولاية الرئيس (محمود احمدي نجاد) الى دعم ومساندة المقاومة الفلسطينية المتمثلة في حركتي حماس والجهاد الاسلامي متحدداً بالمال والسلاح على العكس من رؤية الرئيس (محمد خاتمي) ، اذ اكدت القيادة الايرانية حرصها على السلام العادل والشامل، ولعل خاتمي ابدى موقفه على هذا النحو تماشياً مع سياسته التي انتهجها اثناء حوار الحضارات سعياً منه لكسر قيود العزلة الدولية لإيران.[77]

اما العربية السعودية فقد عرفت بدعمها السياسي للقضية الفلسطينية المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية وتمسكها بالمبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي – الاسرائيلي والتي هي في الاصل مبادرة سعودية اطلقها الملك فهد بن عبد العزيز في العام 1982 عرفت باسم مشروع فهد للسلام ثم

اطلقت المبادرة ذاتها من قبل الملك عبد الله بن عبد العزيز في مؤتمر قمة بيروت في العام 2002 والتي تنص على انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية المحتلة عام 1967 تنفيذاً لقراري مجلس الامن 242-338 والذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد في العام 1991 ومبدا الارض مقابل السلام وقبول اسرائيل قيام دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف مقابل اعتراف الدول العربية بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها .

من هنا يتضح الاختلاف والتقاطع بين موقف كل من ايران والسعودية من القضية الفلسطينية والصراع العربي – الاسرائيلي وقضية السلام مع اسرائيل ، الامر الذي انعكس على العلاقات بين البلدين .

الخاتمة:

لعل هذا البحث قد اسهم في الوصول الى نتائج تتوافق مع الفرضية والتساؤلات التي طرحتها مفراداتها، من بين اهمها، ان العلاقات الايرانية – السعودية ووفقاً للمعطيات التي عرضت في ثناياها هي علاقات تصارعيه في حدودها القصوى وتنافسية في حدودها الدنيا ... ولو ذهب اي باحث او متتبع للشؤون الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط الى مكامن الصراع وساحاته فيها، يجد ان الصراع القائم بين جمهورية ايران الاسلامية والمملكة العربية السعودية هو صراع نفوذ ومغالبة على النفوذ وقد يكون صراعاً وجودياً، يسعى كل طرف فيه الى اقصاء الطرف الاخر ولا يتوانى في توظيف كل الوسائل المتاحة من اجل غاياته ومقاصده، لا سيما ايران التي تحاول توسيع مساحات نفوذها السياسي وتعظيم فعلها الاستراتيجي، وهو الامر الذي شكل حالة من التصادم بين ارادات قوى دولية واخرى اقليمية بعينها يأتي في مقدمتها الفاعل الايراني والفاعل السعودي..... ومحاولة كل هذه القوى رسم واقع جيوسياسي جديد في المنطقة وفقاً لمصالحة ورؤيته .

ونظراً للتباين الحاصل في عناصر القوة والتأثير بين ايران من جهة والعربية السعودية ودول الخليج العربية من جهة اخرى، فان ذلك قد احدث اختلال في ميزان القوى لصالح ايران، مما يدعو الى الاستعانة بالقوى الحليفة، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية لإعادة التوازن عن طريق وجودها العسكري في المنطقة او قريباً منها .

ومن النتائج التي توصلت اليها البحث، ان الصراع الايراني- السعودي بكل ابعاده ومدياته، هو صراع وظفت فيه وسائل متعددة وبأشكال شتى يأتي في مقدمتها البعد (المذهبي- الطائفي) سبيلاً للوصول الى مكاسب جيوسياسية .

بمعنى، ان احد اشكال الصراع جاء عن طريق مخرجات (مبدأ تصدير الثورة) هذا الاخير الذي تستحضره دوائر القرار في ايران حسب طبيعة الاهداف والسياسيات المطلوبة ايرانياً وتغادره متى ما انتفت الحاجة اليه او متى ما يشكل عبئاً على سياساتها الاقليمية بقدر او باخر، في هذا الميدان او ذلك، مستفيدة من خطاب قوى راديكالية ومؤسسات داخل النظام الايراني اقرب الى المؤسسة الدينية والامنية المتشددة في مقابل خطاب اخر من قوى قد تكون مناظرة في الداخل السعودي تقابل قوى بعينها في الداخل الايراني .

كما ان الخصومة بين الطرفين لا تقوم على الاستقطاب المذهبي او الطائفي في ساحات صراع بعينها فحسب، فالهوية السياسية للصراع تتأكد كذلك مع تطورات الاحداث السياسية على الارض .

على هذا النحو ، يعني ان الخطاب المذهبي او الطائفي الذي ينطلق عن اطراف داخلية في كلا البلدين قد يكون مكملاً لحالة الخصومة السياسية وبالعكس مع سعي الدولتين لحيازة المزيد من عناصر القوة والتأثير وصولاً الى المكانة الاقليمية .

ويؤكد الكثير من المعنيين على ان المعادلة التي تأسس عليها الصراع الايراني – السعودي اتخذت طابعاً مذهبياً طائفياً، ولكنه صراع جيوسياسي من اجل النفوذ وظفت الطائفية اداة له وان حضور ايران القوي في تفاعلات الصراع وصولاً الى تحقيق مشروعها السياسي، انتج حجم هائل من التصدع في البيئة الاقليمية ما زالت تداعياته قائمة.

الامر الذي يدعو طرفي الصراع الى اللجوء الى خيار التعاون سبيلاً لإحلال الامن والاستقرار في منطقة لا تحتمل مزيداً من الصراعات والازمات الممتدة، كما ينبغي ان تدرك كل القوى الاقليمية دولاً وفاعلين من غير الدول، بأن منطقة الشرق الاوسط ما زالت تحت وصاية القوى الدولية على اختلاف مصالحها ومشاربها وهي من يهندس معادلاتها الامنية وميزان القوى فيها .

المراجع :

1- زبغنيو برجنسكي، وقعة الشطرنج الكبرى ، ترجمة امل شرقي، عمان / الاردن، الدار الاهلية للنشر، 1999، ص 66 .

2- ينظر بهذا الصدد، خالد ياموت، الصعود الايراني الجديد ، العودة الى الصفر في صراع جيو سياسي دولي تقاطبي، مجلة رؤية تركية، العدد(29) مركز الدراسات السياسية والاقتصادية، 2016،ص 41.

3- نظرية ام القرى: تعني تحويل ايران الى دولة المقر او مركز العالم الاسلامي يكون بموجبها ولي امر المسلمين هو الولي الفقيه الذي يحكم ايران ومن ثم ينبغي ان ترتكز السياسة الخارجية الايرانية على هذا الاساس

الفكري والروحي والفقهي ويعد ذلك من المبادئ الاساسية للثورة الايرانية، للمزيد من التفاصيل ، ينظر ، علي حسين باكير في مجموعة باحثين، المشروع الايراني في المنطقة العربية والاسلامية، عمان ، دار عمار للنشر، 2013 ص 62 .

4- حسن موسوي، سياسة ايران الدفاعية، مجلة شؤون الاوسط، العدد (102)، ربيع 2001، ص 192 .

5- المصدر نفسه، ص 192 .

6- ينظر، حسام مطر، ما بعد القتال.... حرب القوة الناعمة بين امريكا وحزب الله، بيروت، شركة المطبوعات للنشر، 2019، ص 137.

7- جون ار برادلي، ما بعد الربيع العربي، ترجمة شيماء عبد الحكيم ، القاهرة كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013،ص 48 .

8- بنظر، حسن موسوي، سياسة ايران الدفاعية، مصدر سبق ذكره ص 192.

9- ينظر، محمد السعيد عبد المؤمن ، ايران ومحاولات استعادة الحلم الامبراطوري، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(201)،2015 .

10- المصدر نفسه

11- كوثر عباس الربيعي، الاداء الاستراتيجي تجاه المتغيرات الاقليمية بعد العام 2010 ... الفاعلية والتاثير ، مجلة الخليج العربي، العددان(1-2) البصرة والخليج العربي ، 2017،ص ص 6-7 .

12- المصدر السابق ، ص7 .

13- نفس المصدر ، ص 7 .

14- خليل العناني، دلالات الانتخابات العراقية(تساؤلات ما بعد الانتخابات) مجلة السياسة الدولية العدد (160) القاهرة نيسان2005، ص 127 .

15- محمد صادق الهاشمي واخرون، الموقف الاقليمي من الانسحاب الامريكي من العراق، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2011 ص 86 .

16- فنسان الغريب، مازق الامبراطورية الامريكية، ط/1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008،ص 297 .

17- علي محمد حسين، تأثير المتغيرات الاقليمية في العلاقات السعودية- الامريكية بعد العام 2001، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، شباط 2017، ص 180 .

18- محمد صادق الهاشمي واخرون ، الموقف الاقليمي من الانسحاب الامريكي ، مصدر سبق ذكره، ص 86 .

19- علي محمد حسين ، تاثير المتغيرات الاقليمية، مصدر سبق ذكره ص 183.

20- المصدر نفسه، ص182 .

21- محمد صادق الهاشمي واخرون، مصدر سبق ذكره ، ص86 .

22- ينظر، احمد سليم البرصان، مبدأ اوباما والشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق اوسطية العدد(76) ، مركز دراسات الشرق الشرق الاوسط، عمان ص ص 71-73.

23- علي محمد حسين، تاثير المتغيرات الاقليمية، المصدر السابق ص 183.

24- المصدر نفسه، ص 183.

25- محجوب الزويري، العلاقات العربية – الايرانية: الابعاد السياسية في مجموعة باحثين، العلاقات العربية-الاقليمية.. الواقع والافاق مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان ط/1 2018 ص ص 105-107 .

26- محجوب الزويري، المصدر نفسه، ص ص 107-108 .

27- المصدر نفسه، ص 110 .

28- ينظر ، محمد عباس ناجي، الانكماش: مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية العدد(185) 2011،ص ص 56-57 .

29- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي- الايراني للسيطرة على العراق بعد العام 2003، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014 ص ص 136.

30- عمار مرعي الحسن، المصدر نفسه ص 137 .

31- بهجت قرني، علي الدين هلال، السياسة الخارجية للدول العربية ...تحدي العولمة، ترجمة احمد مختار الجمال، ط/ 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة2016، ص ص 512-513 .

32- ينظر، عبد الوهاب القصاب ، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والاقليمية، بغداد ، بيت الحكمة، 2000،ص 133.

33- غازي صالح نهار، السياسة الخارجية السعودية تجاه الولايات المتحدة الامريكية بعد حربي الخليج (1980-1991) :الواقع والمستقبل ، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد العدد(13)،2001، ص136.

34- ينظر، بهجت قرني وعلي الدين هلال ، السياسة الخارجية للدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص 516.

35- المصدر نفسه، ص ص 516-517 .

36- ينظر، علي محمد حسين ، تأثير المتغيرات الاقليمية ، مصدر سبق ذكره ص ص 128-129 .

37- المصدر نفسه، ص ص 129-130 .

38- ينظر، المصدر نفسه، ص 130 .

39- نايف بن حثلين، صراع الحلفاء: السعودية والولايات المتحدة الامريكية منذ 1962، ترجمة احمد مغربي، ط/1 ، دار الساقي ، بيروت 2013، ص 18 .

40- المصدر نفسه ، ص 81 .

41- علي محمد حسين، تأثير المتغيرات الاقليمية ، المصدر السابق ،ص132 .

42- المصدر نفسه ، ص 135 .

43- عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي ، مجلة السياسة الدولية العدد (114) اكتوبر 1993،ص62 .

44- ينظر، علي محمد حسين ، المصدر السابق ،ص138 .

45- ينظر، المصدر نفسه ، ص ص 232-233 .

46- محجوب العلاقات السعودية – الايرانية: الواقع والمستقبل مجلة دراسات شرق اوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان العدد(76)، صيف 2016،ص 88 .

47- ينظر مثلاً، علي فارس حميد، قطر والخليج المضطرب... محنة الذات وعقدة الجيوبولتيك، في مجموعة باحثين، قطر وازمة الخليج، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط/1 بيروت 2018، صـ صـ 47-48.

(*) ينصرف مفهوم توازن القوى الى معنى التعادل في القوة بين دولتين او مجموعتين من الدول، بحيث لا تتمكن دولة او مجموعة دول من القيام بالعدوان لوجود قوة مقابلة لها، اذ يعد نظام توازن القوى احد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية، ينظر بهذا الصدد، سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة،2009 ، ص 224 .

48- صباح علال زاير، العلاقات السعودية- الايرانية 2005-2012 رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2013، ص 150 .

49- اندرو تيريل، اوراق استراتيجية: التنافس السعودي – الايراني ومستقبل امن الشرق الاوسط، كانون الاول 2011 على الرابط : http://www.org/article.php

50- محجوب الزويري، العلاقات السعودية- الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص 88 .

51- صباح علال زاير، العلاقات السعودية- الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص150 .

52- المصدر نفسه، ص 150.

53- ينظر، رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الايرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم ، 2012، ص 60 .

54- ينظر ، علي محمد حسين، تاثير المتغيرات الاقليمية في العلاقات السعودية- الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص 236 .

55- محجوب الزوبري، العلاقات السعودية- الايرانية.... الواقع والمستقبل مصدر سبق ذكره، صـ صـ 87-91 .

56- ينظر،عادل الشجاع، الصراع السعودي- الايراني واثره على اليمن، على الرابط: www.arabi21.com (الرابط العربي 21).

57- مجموعة باحثين، الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي، ط/1 بيروت مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، 2015، ص 242 .

58- مجموعة باحثين، المصدر نفسه، ص 207 .

59- المصدر نفسه، ص ص 206 – 207 .

60- محجوب الزويري ، العلاقات السعودية- الايرانية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، 2012 ص 3 .

61- ينظر ، انتصار السعداوي، حلقة نقاشية حول الصراع السعودي- الايراني وتاثيراته، موقع النبا على الرابط ww.annaba.org

62- فهمي هويدي، ايران من الداخل، دار الشرق الاولى،2011، القاهرة،ص10 .

63- ينظر، محمود سالم السامرائي، احتلال العراق والتحديات الجيوستراتيجية لامن الخليج العربي، مجلة اراء حول الخليج ، العدد(82)، دبي مركز الخليج للابحاث، يوليو 2011،ص69 .

64- ينظر على سبيل المثال، محمد عبد الله محمد، قراءة في العلاقات الخليجية- الايرانية 1980-2011، مجلة اراء حول الخليج، العدد(82)، دبي، مركز الخليج للابحاث، يولو 2011، ص21.

65- ميثاق خير الله، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2011،ص351 .

66- خضر عباس عطوان ، جيرة ايران في ميزان الامن الخليجي، مجلة اراء حول الخليج، العدد (82)، ص39 .

67- خضر عباس عطوان، المصدر نفسه،ص39 .

68- المصدر نفسه، ص40 .

69- ظافر محمد العجمي ، امن الخليج العربي: تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، م د و ع ، بيروت ، 2006، ص55 .

70- صباح علال زاير، العلاقات السعودية- الايرانية 2005-2012 مصدر سبق ذكره، ص113 .

71- ينظر، محمد عبد السلام، قضايا التسلح في جيوش الدول العربية، مجلة شؤون الاوسط، العدد(106) مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت 2012،ص53 .

72- صباح علال زاير، مصدر سبق ذكره، ص 95 .

73- محجوب الزويري، العلاقات الايرانية – السعودية، مصدر سبق ذكره ص4 .

74- محجوب الزويري، المصدر نفسه،ص4 .

75- ينظر، محجوب الزويري، العلاقات السعودية- الايرانية: الواقع والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص92 .

76- مصطفى اللباد، ايران والقضية الفلسطينية: مشاعر التضامن وحسابات المصالح، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(94) ، ص5 .

77- ينظر، محمد احمد ابو سعده، السياسة الايرانية تجاه حركات المقاومة الاسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الازهر القاهرة/ مصر، 2012، ص77 .

مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية

هيبة غربي

ماستر في العلوم السياسة قسم العلاقات الدولية

اختصاص الدراســـــات الأمنية والإســـتراتيجية

2017 بجامعة قسنطينة 3 /الجزائر.

ملخص:

مرت العلاقات بين طهران والعواصم الخليجية بـــــ فترات متفاوتة ومتقلبة بين الصدام والتعاون انطلاقاً من التوتر ما بعد الثورة الذي عرفه الطرفان مروراً بـــ مرحلة الهدوء والحذر وصولاً إلى مرحلة القطيعة. وانطلاقاً من التاريخ المخزي لإيران في التعاطي والتعامل الحميمي مع أعداء الأمة العربية الإسلامية يتضح لنا أنّ إيران لديها مشروع توسعي استعماري في المنطقة، لا يقل في الخطورة عن المشروع الصهيوني الأمريكي. وعليه لا ينبغي الانجرار وراء هذه النظرة الضيقة التي تخفي وراءها أهدافا مصلحية وسياسية بحتة، بل ينبغي العمل على كشف زيف هذه الرؤية الإيرانية التي تتسم بالازدواجية والتناقض، فالعرب يتمسكون في علاقتهم بإيران بمبادئ حسن الجوار، ويحترمون سيادتها ولا يتدخلون في شؤونها، بل ويعترفون بأنها دولة جارة ودولة مهمة في المنطقة، وعلى إيران إذا أرادت أن تتعايش مع محيطها العربي، أن تتبنى النظرة نفسها، وأن تُوقف تدخلاتها في الشؤون العربية، وأن تسعى إلى حل الأزمات العالقة مع بعض الدول العربية بالطرق السلمية والقانونية، وأن تتوقف عن توظيف العامل الديني والمذهبي من أجل التمدد ، وأن تُعلي من قيم التعاون البناء مع دول المنطقة، حتى يعم الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: إيران، دول الخليج، العلاقات الايرانية الخليجية.

The future of Iranien Gulf relations

Hiba Gharbi

Master in Political Science Department
of International Relations
Security Studies and Strategic Studies
2017 Constantine University 3 / Algeria.

Abstract:

Relations between Tehran and the Gulf capitals have passed through varying and volatile periods between clashes and cooperation, stemming from the post-revolutionary tension that the two parties experienced, through the phase of calm and caution, up to the phase of estrangement. And based on Iran's shameful history of dealing with and intimate dealing with the enemies of the Arab and Islamic nation, it is clear to us that Iran has a colonial expansion project in the region that is no less dangerous than the Zionist-American project. Accordingly, we should not be drawn into this narrow view that conceals purely political and interest-based goals. Rather, we must work to uncover the falsehood of this Iranian vision, which is characterized by duality and contradiction. An important neighbor and country in the region, and if Iran wants to coexist with its Arab surroundings, it must adopt the same view, stop its interference in Arab affairs, seek to resolve the pending crises with some Arab countries by peaceful and legal means, and stop employing the religious and sectarian factor of In order to expand, and to raise the values of constructive cooperation with the countries of the region, so that security and stability prevail at the regional and international levels.

Key words: Iran / Gulf Countries / Iranian–Gulf Relations.

1.1 مقدمة:

الإطار العام للدراسة:

تتشكل العلاقات الإيرانية – الخليجية بمجموعة من العوامل التي فرضها كل من الواقع الجغرافي والتاريخي إضافة إلى المصالح المشتركة، فإيران تقع شمال شرقي شبه الجزيرة العربية التي بدورها تضم دول المجلس الست، (السعودية – الإمارات – قطر – البحرين – عمان – الكويت)، وتاريخيا خضعت المنطقتان تحت راية واحدة وهي راية الخلافة الإسلامية كما تتشارك كل من إيران والدول الخليجية دينا واحدا وهو الدين الإسلامي الذي يعد الدين الرسمي لهما. وتتشاركان كذلك مجموعة من المصالح بحكم انتمائهما إلى نطاق جغرافي واحد من الأهمية بمكان الحفاظ على استقرار ها وأمنها حتى ينعما بالهدوء إضافة إلى الروابط التجارية بين الجانبين.

ورغم ذلك فإنه على مدى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، تأرجحت العلاقة بين الطرفين ما بين الصراع، وما يشبه الانفراج ففي عهد الشاه كانت العلاقات الخليجية – الإيرانية تبدو قوية، لاسيما بعد أن طرح الشاه نفسه كمناهض للتوسع الشيوعي السوفياتي في المنطقة، غير أنه ورغم ذلك وضع بذور التوتر بين الجانبين، باحتلاله الجزر الإمارتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرين ابو موسى)) سنة 1971.

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 اصبح التوتر هو العنصر الحاكم في العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي، نظرا للأطماع الإيرانية في تزعم العالم الإسلامي وهو الأمر الذي من شانه يُهدد مكانة المملكة العربية السعودية، وزادت الأمور سوءا عندما ساور القلق دول الخليج العربية من احتمالات تصدير الثورة الإيرانية إليها، ثم جاءت الحرب العراقية – الإيرانية لتلقي بـــــ ضلالها على العلاقات بين الجانبين، بحكم دعم بعض دول الخليج للعراق. وكنتيجة لانتهاء هذه الأخيرة، وما أعقبها من غزو العراق للكويت، وظهور تيار معتدل في إيران بزعامة "**محمد خاتمي**" تحسنت العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران، ولاسيما مع بروز مؤشرات تؤكد عدم استغلال إيران للتجمعات الشيعية في دول الخليج، والتي تعد من القضايا الخلافية التي كانت دائما تثير القلق والتوتر في العلاقات السياسية بين الجانبين.

ولإنهاء علاقة، بحكم خبرة التاريخ، تتسم بالتذبذب عادت أجواء التوتر إلى العلاقات بين الجانبين، مع الغزو الأمريكي للعراق وتولي "**أحمد نجاد**" السلطة سنة 2005 حيث سعى هذا الأخير ؟؟؟؟ بلاده القوة العظمى في المنطقة، وبالتالي الهيمنة عليها، الأمر الذي كان له أثر سلبي في النظم السياسية لدول الخليج لتي رأت في ذلك ما يقوض دعائم الثقة بين الطرفين، وفاقم من ذلك الإصرار الإيراني على عدم الدخول في أي مفاوضات تتعلق بـــــ الجزر الإماراتية الثلاث، وكذلك إطلاق مزاعم بشأن حقوق إيرانية

بـــــ البحرين، وعدم ارتياح طهران للوجود العسكري الأجنبي في الخليج، والتي رأت أنه يُهدر، في المقام الأول طموحاتها في المنطقة. ولعل هذا التذبذب في العلاقات بين الطرفين، ما بين التطور وما يشبه الانفراج والقلق الإيراني من الوجود الأجنبي العسكري في الخليج، وتصاعد الأزمة بين الغرب وإيران، على خلفية برنامج الأخيرة النووي، قد يقود منطقة الخليج إلى حرب جديدة ستقضي على الأخضر واليابس هذه المرة(1).

2.1 مشكلة البحث وتساؤلاتها:

تبرز مشكلة البحث في أنّ العلاقات بين طهران والعواصم الخليجية مرت بـــــ فترات متفاوتة ومتقلبة بين الصدام والتعاون انطلاقا من التوتر ما بعد الثورة الذي عرفه الطرفان مروراً بـــــ مرحلة الهدوء والحذر وصولاً إلى مرحلة القطيعة. وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أبدت دول مجلس التعاون الخليجي –ولا تزال– حرصًا بالغًا على الملفات العالقة بين الجانبين، وفقًا للقوانين والمعاهدات الدولية. إلاّ أنه انطلاقا من التاريخ المخزي لإيران في التعاطي والتعامل الحميمي مع أعداء الأمة العربية الإسلامية يتضح لنا أنّ إيران لديها مشروع توسعي استعماري في المنطقة، لا يقل في الخطورة عن المشروع الصهيوني الأمريكي، لذا يظهر من الإشكالية السابقة التساؤل التالي: **ما مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية بعد حقبة من التوتر؟ وما دور الانخراط الأمريكي بإدارة جوبايدن القائم على دبلوماسية نشيطة ومستمرة تساعد على تحقيق المصالحة و تدعيم مساعي التعاون بين الطرفين؟. ومنه تفرعت الأسئلة التالي:**

- **هل الخليج عربي أم فارسي..؟ ما هي أهم المحددات الجامعة بين إيران ودول الخليج ؟.**
- **ما هي أبرز المحطات التاريخية في العلاقات الإيرانية الخليجية وأهم عوامل التوتر الدائمة بينهما؟.**
- **ما مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية خاصة في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة لـــ" جو بادين" القائمة على دبلوماسية نشيطة ومستمرة.**

3.1 أهداف البحث:

يهدف البحث ضرورة الاشارة إلى نشر حقائق هامة للعلاقة الإيرانية – الخليجية منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وإيران واحدة منها

---

(1) عرفات علي جرغون، **العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع... الانفراج...التوتر**، .العربي: للنشر والتوزيع، ط 1، 2016، ص ص5 – 6.

ولهذا لُوحظ بأن أي تناقض بين المصالح الإيرانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فإيران كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بـــــ القطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام. وعليه لمن يريد تحليل هذه العلاقة عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية الإيرانية إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس–نظرياً– للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة. خاصة وأنّ السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية هي حصيلة مصالحها الذاتية.

4.1 أهمية البحث:

تتشكل العلاقات الإيرانية – الخليجية بمجموعة من العوامل التي فرضها كل من الواقع الجغرافي والتاريخي إضافة الى المصالح المشتركة، فإيران تقع شمال شرقي شبه الجزيرة العربية التي بدورها تضم دول المجلس الست، (السعودية – الإمارات – قطر – البحرين – عمان – الكويت)، وتاريخيا خضعت المنطقتان تحت راية واحدة وهي راية الخلافة الإسلامية كما تتشارك كل من إيران والدول الخليجية دين واحد وهو الدين الإسلامي الذي يعد الدين الرسمي لهما. وتتشركان كذلك مجموعة من المصالح بحكم انتمائهما إلى نطاق جغرافي واحد من الأهمية بمكان الحفاظ على استقرارها وأمنها حتى ينعما بالهدوء إضافة الى الروابط التجارية بين الجانبين. لكن من الواقع السياسي المأزوم في العالم العربي، يشهد، بأنّ إيران الثورة الخمينية التي تمتلك ثرواتٍ نفطية وغازية هائلة، لم تعجز فقط عن تحقيق السعادة والعدل والرفاهية والمساواة لشعبها، وعن المساهمة في بناء وتمتين وحدة الأمة الإسلامية، بل هي على العكس، قد أصبحت بسبب أطماعها، أداةً أساسية من أدوات هدم وتحطيم وتفتيت هذه الأمة.

5.1 الفرضية:

قد يكون الانخراط الأمريكي باعتماد دبلوماسية نشطة ومستمرة تساعد على تحقيق المصالحة، وتدعم مساعي دول مجلس التعاون الرامية إلى تخفيف التنافس الاستراتيجي في المنطقة، أين يساعد هذا النهج في تخفيف الصراع بين دول مجلس التعاون وإيران. ليكون دور الولايات المتحدة الامريكية التدخل للدفع ورعاية مبادرات المصالحة والوساطة الدبلوماسية.

6.1 منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي من خلال البحث في أقدم الخلافات الجيوسياسية في منطقة الخليج، وهو الخلاف الدائر بين الدول الخليجية العربية وجمهورية إيران الإسلامية، حول تسمية المسطح المائي

الفاصل بينهما، والذي يمتد من خليج عُمان جنوباً وحتّى شط العرب شمالاً، إضافة الى "**المنهج الوصفي**" من خلال وصف وعرض لـــــ أهم وأبرز المحطات التاريخية في العلاقات الإيرانية الخليجية وأهم عوامل التوتر الدائمة بينهما خاصة وأن العلاقات الخليجية–الإيرانية مرّت بـــــ منعطفات مختلفة، عبر مراحل زمنية ممتدة، تأرجحت فيها ما بين الصراع وما يشبه الانفراج. وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ما جعلها تُبادر إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في **ماي 1981**، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بـــالدرجة الأولى حماية أعضائه من طموحات إيران ما بعد الثورة في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بـفكرة "**تصدير الثورة**" إلى الجوار الجغرافي القريب مُمثلًا في الخليج آنذاك.

7.1 الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات السابقة والتي جاءت تقريبا في نفس الصدد أهمها:

مجلة **سعيد علي محمد سعيد الغيثي**، تحت عنوان **الخليج: عربي أم فارس؟ دراسة تاريخية لجذور الصراع وأبعاده وتداعياته**، صدرت سنة **2020**. ركز الكاتب هنا على أقدم الخلافات الجيوسياسية في منطقة الخليج، وهو الخلاف الدائر بين الدول الخليجية العربية وجمهورية إيران الإسلامية، حول تسمية المسطح المائي الفاصل بينهما، والذي يمتد من خليج عُمان جنوباً وحتّى شط العرب شمالاً، حيث ظلت هذه التسمية خلاف قديم ومتجدد بينهما، حيث بقي الخلاف محصوراً في هذا السؤال: هل هذا المسطح المائي، هو خليج عربي أم فارسي؟ وبالتالي ما معنى هذا المسمَّى، وما رمزيته لشعوب المنطقة، وما الذي يمكن أن يترتب على ذلك من آثار ونتائج؟ .خاصةً وأنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت ولا زالت عينها مفتوحة على الخليج، إذ تعده "**إرثاً**" من أمجاد الإمبراطورية الفارسية القديمة، وبالتالي نلاحظ إصرارها الدائم وبشكل قطعي على عدم الاعتراف بأي تسمية للخليج على مر العصور والأزمنة سوى " **الخليج الفارسي** ".

مجلة عسكرية تحت عنوان **العلاقات العربية–الإيرانية: تشابكات السياسة والدين والتاريخ والجغرافيا**، ركز الكاتب هنا على **محددات العلاقة الإيرانية الخليجية والتي هي تلك العوامل المتحكمة في مسار العلاقة بين الطرفين سواء تحكماً إيجابياً او سلبياً فإذا خاصة وأنه عند تحليل هذه العلاقة لا يمكننا إغفال هذه الأبعاد والتي هي مجموعة من المحددات والمعطيات الجيوسياسية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية الحاكمة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.**

التعقيب على الدراسات السابقة: استعرض البحث مجموعة من الدراسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بـموضوع البحث محل الدراسة، حيث توصلت الأبحاث من خلال تلك الدراسات إلى مجموعة من النتائج أعانته على إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، ومن خلال الاستعراض للدراسات السابقة يُمكننا التعقيب عليها في النقاط التالية:

الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتمثل هذه الاستفادة في النقاط التالية أهمها:

_ تحديد الإطار العام للبحث.

_ تحديد متغيرات البحث وإمكانية صياغة أسئلتها.

_ اختيار منهج البحث والأداة المناسبة لها.

_ مقارنة بعض النتائج في الابحاث والدراسات السابقة بـــ نتائج البحث الحالية.

_ الاستفادة من مراجع الدراسات السابقة.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية:

أوجه التشابه: كلاهما يهدفان إلى البحث في أدبيات موضوع البحث انطلاقا من التركيز على بداية ظهور أقدم الخلافات الجيوسياسية في منطقة الخليج، وهو الخلاف الدائر بين الدول الخليجية العربية وجمهورية إيران الإسلامية، حول تسمية المسطح المائي الفاصل بينهما، مرورا بـــ أبرز المحطات التاريخية في العلاقات الإيرانية الخليجية وصولاً إلى أهم عوامل التوتر الدائمة بينهما.

أوجه الاختلاف: قدمت الدراسات السابقة في تعاملها مع موضوع البحث وصفا وعرضا لـــ أهم وأبرز المحطات التاريخية في العلاقات الإيرانية الخليجية وأهم عوامل التوتر الدائمة بينهما خاصة وأن العلاقات الخليجية–الإيرانية مرّت بـــ منعطفات مختلفة، عبر مراحل زمنية ممتدة، تأرجحت فيها ما بين الصراع وما يشبه الانفراج. وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. لكنها لم تستشرف مستقبل هذه العلاقات بعد هذه الحقبة من التوتر والدور الذي سيقوم به الانخراط الأمريكي بإدارة جو بايدن القائم على دبلوماسية نشيطة ومستمرة تساعد على تحقيق المصالحة وتدعيم مساعي التعاون بين الطرفين. خاصة وأنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وإيران واحدة منها ولهذا لُوحظ أنّ أي تناقض بين

المصالح الإيرانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فإيران كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بـالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

2 الخليج عربي أم فارسي..؟ إشكالية التسمية وأهم المحددات الجامعة بينها:

لعل من أقدم الخلافات الجيوسياسية في منطقة الخليج، هو الخلاف الدائر بين الدول الخليجية العربية وجمهورية إيران الإسلامية، حول تسمية المسطح المائي الفاصل بينهما، والذي يمتد من خليج عُمان جنوبا وحتّى شط العرب شمالاً، والذي يبلغ طوله قرابة **ألف كم**، ويتراوح عرضه بين **200 و350 كم** تقريباً، ويضيق عند مضيق هرمز. وظلت هذه التسمية خلافا قديما ومتجددا بينهما، حيث بقي الخلاف محصوراً في هذا السؤال: هل هذا المسطح المائي، هو خليج عربي أم فارسي؟ وبالتالي ما معنى هذا المسمَّى، وما رمزيته لشعوب المنطقة، وما الذي يمكن أن يترتب على ذلك من آثار ونتائج؟ .خاصةً وأنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت ولا زالت عينها مفتوحة على الخليج، إذ تعده "**إرثاً**" من أمجاد الإمبراطورية الفارسية القديمة، وبالتالي نلاحظ إصرارها الدائم وبشكل قطعي في عدم الاعتراف بأي تسمية للخليج على مر العصور والأزمنة سوى " **الخليج الفارسي** " على الرغم من أنه غير صحيح كما سيأتي توضيحه من خلال هده النقطة.

1.2 تعدد أسماء الخليج و إشكالية التسمية:

لاشك أن الخليج هو "**الخليج العربي**" بالنسبة إلى الدول العربية الخليجية، وهو "**الخليج الفارسي**" بالنسبة إلى إيران، فكلا الجانبين له حق في هذا الخليج لكونهما يطلان على سواحله، والجدل حول عروبة الخليج أو فارسيته هي محكومة بالخلاف السياسي[1].

1.1.2 تعدد أسماء الخليج:

عرف الخليج على مر التاريخ بـــــ تسميات عديدة لعل أهمها "**البحر الأدنى أو المر، وبحر أو خليج فارس، والبحر أو الخليج العربي، والبحر الأخضر**" وفي فترات لاحقة وتحديداً في النصف الثاني من **القرن السادس عشر الميلادي** ظهرت تسميات أخرى للخليج مثل "**بحر أو خليج القطيف، وخليج**

[1] سعيد علي محمد سعيد الغيثي، "**الخليج: عربي أم فارس؟ دراسة تاريخية لجذور الصراع وأبعاده وتداعياته**"، مجلة كلية التربية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، م 36، ع 12 ، 2020.

البصرة". وللتعرف أكثر على ذلك سنقوم بذكر أهم التسميات التي يثار حولها الجدل في وقتنا الحالي، إضافة إلى السبب الذي أدى إلى تسمية الخليج بها، وذلك على النحو التالي:

بحر أو خليج فارس: ذكرت المصادر بأنه في سنة **325 ق.م** قام "**الإسكندر المقدوني**" بـــ إرسال أسطول يقوده "**نيرخوس**" في مهمة استكشافية إلى المحيط الهندي، ويُقال أنه أثناء مروره بـــ الخليج سار بـــ محاذاة الساحل الشرقي أي الجانب الفارسي بينما ظل الساحل الغربي من الخليج مجهولاً لديه، وبالتالي أطلق عليه تسمية "**الخليج الفارسي**"، وظلت هذه التسمية متداولة مع أنها كانت تعد في حقيقة الأمر تسمية ناقصة كونه لم يمر بـــ محاذاة الساحل الغربي الذي كان يتواجد ويسكن فيه العرب، حتى قيل أنه لو كان نيرخوس قد اكتشف الساحل الغربي من الخليج أثناء رحلته هذه لما أطلق عليه بـــ "**الخليج الفارسي**".

الخليج العربي: تذكر المصادر بأنّ الرومان قد أسموه "**الخليج العربي**". وممن أطلق تلك التسمية، المؤرخ الروماني "**بليني بلينيوس الأصغر**"، في **القرن الأول** للميلاد. وقيل أطلقها عندما أراد وصف مدينة "**خارك**" التي تعرف في وقتنا الحالي بـمدينة "**المحمرة**"، قائلاً: " **الشراكس هي مدينة تقع في أقصى أطراف الخليج العربي**". كما يوضح "**عماد الحفيظ**": "**إن تسمية الخليج العربي ظلت معروفة منذ قبل الإسلام واستمرت إلى ما بعد الإسلام لدى سكان شبه الجزيرة العربية وما جاورها**".(الإحالة؟؟) وهذا يعني، بأنّ تسمية الخليج العربي ليست حديثة، ولم تظهر بـــ ظهور المد العروبي الناصري في **خمسينيات القرن العشرين**، كما يردّد البعض خطأً، وإنما هي أقدم من ذلك بكثير.

بحر أو خليج القطيف وخليج البصرة: هذه التسميات ظهرت في النصف الثاني من **القرن السادس عشر الميلادي**، ويعود السبب إلى قيام الدولة العثمانية في سنة **1546م** بـــ احتلال مدينة البصرة وبعدها بسنوات احتل العثمانيون القطيف ودخلوا الخليج، وقد نتج عن ذلك تحول التجارة إلى كل من البصرة والقطيف وبندر عباس، وبالتالي أصبحت هناك مصالح مشتركة حيث اضطر أصحاب السفن القادمة للخليج في تلك الفترة إلى كتابة وتسمية الخليج بعدة تسميات في آن واحد، حتى يتمكنوا من إرضاء الطرفين الفارسي والعثماني، والسماح لهم بـــ الدخول إلى الخليج من دون مواجهة أي مشاكل[1].

[1] **المرجع نفسه.**

2.1.2 إشكالية التسمية:

إذا كان تولي "**محمد رضا شاه**" العرش قد عاصر فترة الاحتلال الأنجلو سوفييتي لإيران أثناء الحرب العالمية الثانية، فإن الصيغة التي اعتلى بها العرش بعد خلع والده رسخت في وجدانه كراهية عميقة لدولتي الاحتلال، وجعلته يبحث عن سند دولي جديد يساعده في تحقيق طموحه لوضع بصمات لعهده تتخطى إنجازات أبيه، بعد اقتناعه بأنّ الحنكة السياسية والخبرة الإدارية يتوجهما الاعتماد على قوة عسكرية تؤمن للحاكم السيطرة الكاملة على شؤون دولته داخليا وخارجيا[1].

كما أدرك أهمية وجود جيش قوي يحمي عرش الطاووس من الانتفاضات العرقية التي ما فتأت تخرج عليه من حينٍ لآخر كما كان الحال في عهد أبيه، نظراً لأن إيران تتكون من أعراقٍ عدة. فالفرس، وهم السكان الأصليون الذين ينحدرون من أصول هندوأوروبية ويشكلون نصف سكانها، ويعتبرون أنفسهم الحماة الحقيقيين لإيران الحضارة والتاريخ، بالإضافة إلى الأذريين كأكبر أقلية متواجدة فيها وبنسبة **16%**، ومن ثم يأتي الأكراد كثاني أكبر أقلية في إيران بعد الأذر، حيث يتراوح تعداد سكانهم بين **8 إلى "1مليون نسمة** أي ما نسبته **10%** تقريباً من مجموع سكان إيران، ومذهبهم السنة، ويداخلهم دائماً إحساس بأنّ الحكومة تُهدد بقاءهم كعرق ولغة مختلفة، ممّا جعلهم يتمردون بـــــ استمرار على السلطة المركزية في طهران.

فضلاً عن ذلك هناك **أربعمائة عشيرة** من البدو والرحل المقيمين في المناطق النائية من إيران، وغالبيتهم مسلمون. كما يوجد **مليون من البلوش** القاطنين شمال شرق إيران، بـــــ الإضافة إلى **سبعمائة ألف** من قبائل اللور و**مليون** من البختياريين وهم يعيشون شمال ووسط جبال زاجروس، ومذهبهم شيعي. وكذا **مليون وربع تركماني** يسكنون الشط الشرقي لبحر قزوين، وهم سنة ويتكلمون التركية، **وسبعمائة ألف** من قبائل قشقائيا المتحدثين باللغة التركية. بالإضافة إلى وصول **نصف مليون** عربي يتمركزون في شمال شرق خوزستان، ويُشكل **المازندرانيون والكيلانيون نصف مليون مواطن** يسكنون ساحل بحر قزوين، أضف إلى كل هذا **الكرنفال** العرقي أقلية من اليهود والبهائيين والزرادشت والسريانيين والمسيحيين والأرمن. ومعظم الأقليات عانت من تجاهل الحكومة البهلوية لمطالبهم وإهمال المجتمع الإيراني لثقافتهم. كما أنّ الأعراق ما عدا الفرس قد سببوا متاعب عديدة للحكومة البهلوية بسبب فرضها اللغة والثقافة الفارسية عليهم.

---

[1] **المرجع نفسه.**

للأسباب السابق ذكرها، وضع "**محمد رضا**" نصب عينه الأهمية القصوى لبناء جيش قوي يساعده على فرض تماسك الدولة ووحدة الأمة، بـــــ الإضافة إلى أهمية المؤسسة العسكرية التقليدية في حماية العرش واستقلال البلاد من الطامعين.

كانت الفترة الواقعة بين سنتين **1941 و1945م** فترة مهادنة ظاهرية بين "**الشاه محمد رضا**" وقوى الاحتلال من جهة وبينه وعناصر الحركة الوطنية الموجهة ضد الاحتلال من جهةٍ أخرى. لكن حقيقة الحال أثبتت أنه كان للشاه سبب مضمر يخفي من ورائه احتواء المد الشعبي والظهور بـــــ مظهر المؤازر للحركة النضالية ضد الاستعمار. وفضلاً عن صغر سنه – حيث تولى العرش وعمره واحد وعشرون عاماً – وعدم تمرسه في العمل السياسي، وما عرف عن شخصه من خجل شديد، وكبرياء وريبة في المحيطين به والعاملين داخل بلاطه، لذا كان الحذر والتأمل والتأني أبرز خصاله في تلك المرحلة.

2.2 أهم المحددات الجامعة بينها:

المقصود بـمحددات العلاقة الإيرانية الخليجية هي تلك العوامل المتحطمة في مسار العلاقة بين الطرفين سواء تحكما إيجابياً او سلبياً فإذا ما أردنا تحليل العلاقة بين إيران والخليج لا يمكننا إغفال هذه الأبعاد وعليه ثمة مجموعة من المحددات والمعطات الجيوسياسية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية الحاكمة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وفي مقدمتها([1]):

الموقع الجغرافي : لا شك أن قرب إيران الجغرافي للمنطقة العربية، ومشاركة حدودها مع العديد من الدول العربية، كان له أثره البالغ في العلاقات السياسية بين الجانبين، وأسهم بدرجة كبيرة في تشكيل وعي كل طرف بالآخر، وإدراك مدى تأثيره. فإيران ترى المنطقة العربية واحدا من مدارات المدى الحيوي لمصالحها وتعزيز نفوذها في المنطقة، فيما تنظر الدول العربية إلى إيران نظرة إيجابية، من منطلق أنها جار وتتعامل معه وفقا لمبادئ حسن الجوار، لهذا تعرب عن قلقها دوماً من أي ممارسات تنتهك هذه المبادئ.

وفي الوقت الذي كان يمكن للعامل الجغرافي أن يكون أحد مقومات تعزيز العلاقات بين الجانبين، فإنّ ممارسات إيران جعلت منه أحد أسباب الصراع، خاصة في ظل سعيها إلى السيطرة على بعض الأراضي العربية، وتكرار ادعاءاتها بتبعية مناطق أخرى، بل إنها استغلت حدودها مع بعض الدول العربية العراق

---

[1] **المرجع نفسه.**

مثلاً في تعزيز نفوذها وتواجدها فيه عبر دعم سياسي وعسكري لفصيل بعينه، كمنطلق لتعزيز النفوذ في العالم العربي(1).

الامتدادات السكانية والاجتماعية :فقد ساعد الجوار الجغرافي بين إيران ودول الخليج على سهولة التنقل والتواصل بين ضفتي الخليج، ومن ثَمَّ أصبحت هناك امتدادات ديمغرافية وروابط اجتماعية بين الجانبين؛ حيث يوجد العديد من العائلات والأسر الخليجية ذات أصول إيرانية، كما هي الحال في **البحرين، والكويت، والإمارات**، على سبيل المثال.

الروابط التجارية والاقتصادية : تُعد إيران شريكًا تجاريًّا مهمًّا –وفي بعض الأحيان الشريك التجاري الأول– لبعض دول الخليج، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى سبيل المثال، تعد الإمارات شريكًا اقتصاديًّا لإيران من الدرجة الأولى، وتشير الإحصاءات الإيرانية إلى وجود نحو **8 آلاف** شركة إيرانية تمارس أنشطة تجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية، شكَّلت الصادرات الإماراتية نحو **31%** من إجمالي الواردات الإيرانية لـــــ سنة **2011**؛ حيث أصبحت إيران **ثالث** أكبر سوق تصديرية للإمارات مستحوذةً على ما يُقارب **11%** من إجمالي صادراتها.

الروابط المعنوية "**المذهبية**": " تتمثل في الارتباط المعنوي بين أبناء الطائفة الشيعية في عدد من الدول الخليجية وبين إيران باعتبارها أكبر دولة إسلامية شيعية في العالم[2]. في الحقيقة يُعتبر هذا المحدد أحد محددات العلاقات العربية–الإيرانية، فهو يُمثل متغير تابع، يتم توظيفه ضمن مشروع إيران للهيمنة، وفي إطار رؤيتها لتعزيز دورها الإقليمي في المنطقة.

وفي هذا السياق يمكن فهم لماذا تصر إيران على استخدام هذه الورقة كإحدى أدوات سياستها تجاه المنطقة العربية، وذلك من خلال تشكيل أذرع لها في بعض الدول العربية، كما هي الحال في العراق واليمن ولبنان، وتقديم الدعم السياسي والمادي لهذه الأذرع، من أجل الدفاع عن مصالحها في تلك الدول وبالتالي تعزيز نفوذها هناك، وأيضاً لتوظيف ذلك كإحدى أوراق الضغط والمساومة مع القوى الخارجية، على اعتبار أنها تستطيع من خلال هذه الأذرع أن تكون طرفاً في أي تسوية، كما يحدث حالياً في اليمن،

---

(1) **العلاقات العربية–الإيراني ة: تشابكات السياسة والدين والتاريخ والجغرافيا**، مجلة عسكرية وإستراتيجية، موقع: http://nationshield.ae/، 2021/03/25.

(2) محمد بدري عيد، "**مستقبل العلاقات الخليجية– الايرانية بعد الاتفاق النووي**"، مركز الجزيرة للدراسات، موقع: https://studies.aljazeera.net/، 2021/03/17.

إذ كثيراً ما تشير تصريحات من المسئولين الإيرانيين إلى أنه بمقدور طهران أن تكون طرفاً في تسوية الأزمة اليمنية، وذلك اعتماداً على قدرتها على التأثير في الحوثيين[1].

3 أبرز المحطات التاريخية في العلاقات الإيرانية الخليجية وأهم عوامل التوتر الدائمة بينهما:

مرَّت العلاقات الخليجية–الإيرانية بـــمنعطفات مختلفة، عبر مراحل زمنية ممتدة، تأرجحت فيها ما بين الصراع وما يشبه الانفراج. فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة **1979**، مرَّت العلاقات بين طهران والعواصم الخليجية بـــفترات متفاوتة ومتقلبة بين الصدام والتعاون. وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أبدت دول مجلس التعاون الخليجي –ولا تزال– حرصًا بالغًا على الملفات العالقة بين الجانبين، وفقًا للقوانين والمعاهدات الدولية.

وقد بادرت دول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في **ماي 1981**، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بـــــ الدرجة الأولى حماية أعضائه من طموحات إيران ما بعد الثورة في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بفكرة "**تصدير الثورة**" إلى الجوار الجغرافي القريب ممثلًا في الخليج آنذاك[2].

1.3 مسار العلاقات الايرانية الخليجية:

مرت العلاقات بين الدول العربية الخليجية وإيران بعدد من مراحل التطور خاصة في ظل نظام الجهورية الإسلامية ويمكن توضيح ذلك من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: توتر ما بعد الثورة

اتسمت العلاقات الخليجية – الإيرانية بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة **1979** بـــــ التحفظ الخليجي والعداء الإيراني خاصة أنّ الدول العربية الخليجية كانت إحدى نقاط الارتكاز التي يريد النظام الإيراني الاعتماد عليها لتصدير أفكار الثورة. ومع اندلاع الحرب العراقية . الإيرانية وجدت دول الخليج العربية الست المتبقية في الضفة الغربية للخليج العربي، المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت ودولة

---

[1] **المرجع سبق ذكره.**

[2] محمد بدري عيد، **المرجع سبق ذكره.**

قطر والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، أنّ تلك الحرب تُمثل خطراً على وجودها، وهو ما استدعى الدعوة إلى تأسيس كيان عربي خليجي موحد في وجه التهديدات المحتملة الواردة من الضفة الشرقية للخليج، خاصة أنّ الدول العربية في ذلك الوقت كانت قد قاطعت جمهورية مصر العربية على خلفية توقيع اتفاقية السلام في "**كامب ديفيد**" مع إسرائيل، ونقلت مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من ميدان التحرير في وسط العاصمة المصرية القاهرة، إلى الجمهورية التونسية.

ولقد رأت الدول العربية الخليجية أنّ خروج مصر من معادلة القوة في مواجهة إيران وانشغال العراق في حرب لا يمكن التنبؤ بـــــ نتائجها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وضع الدول العربية في مأزق، إذ إن تحييد أكبر دولتين عربيتين لا يصب بالقطع في صالح الدول والممالك والإمارات العربية الصغيرة؛ وعلى هذا النحو كان تأسيس مجلس التعاون الخليجي أحد مضاعفات حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران. بعبارة أخرى كانت إيران بسلوكها الإقليمي الجديد بعد نجاح الثورة سنة **1979** أبرز أسباب التفكير في والدعوة إلى تأسيس تكتل عربي خليجي يحافظ على المصالح الخليجية في ظل تناحر القوى في هذا الإقليم.

في هذا الوقت كانت الدول العربية الخليجية تستشعر الخطر الإيراني والتهديد المحتمل الوارد من طهران فعلياً، وعلى رأس تلك الدول المملكة العربية السعودية ودولة الكويت إلى جانب مملكة البحرين وسلطنة عمان والإمارات بطبيعة الحال، وكان لكل دولة من تلك الدول أسبابها الخاصة التي تدعوها إلى التكتل والتحالف في هذه المنظمة الإقليمية، خاصة أن الحديث الرسمي الإيراني في الأشهر الأولى للثورة استهدف الدول العربية الخليجية كنقطة ارتكاز أولى في استراتيجية مبدأ "**تصدير الثورة**"، جنباً إلى جانب مع أحاديث مرشد الثورة، "**روح الله الموسوي الخميني**"، المتكررة عن ضرورة السيطرة على الحرمين الشريفين في المملكة العربية السعودية ووضعهما تحت قيادة إسلامية مشتركة، ضمن إطار مبدأ "**تدويل**" الأماكن الإسلامية المقدسة[1].

وهو مطلب يتجدد في إيران عند كل أزمة إيرانية . عربية، كورقة من ورقات الضغط الإيراني على المملكة العربية السعودية نظراً لمواقفها المدافعة عن حقوق جيرانها ضد الأطماع الإيرانية، وبالتحديد مملكة

---

[1] محمد محسن ابو النور، "**أي مستقبل للعلاقات الإيرانية الخليجية**...؟"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية موقع: https://afaip.com/، 2021/03/27.

البحرين التي تدّعي إيران بأحقيتها في السيطرة عليها، على اعتبار أنها إحدى محافظات إيران في التقسيم الإداري الداخلي منذ عهد "**الشاه محمد رضا بهلوي**".

ولقد اتخذت إيران موقفاً مضاداً من تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وكان هذا طبيعياً في ضوء نظرة إيران إلى تحزب أغلب الدول العربية إلى جانب العراق في حرب الخليج الأولى، ولم يكن مفهوما في إيران أن إنشاء المجلس ليس موجها لحماية الخليج من إيران فحسب بل لحمايته أيضا من العراق، على اعتبار أنّ الجمهورية العراقية كانت تتعامل بنوع من الوصايا على الدول الخليجية الست الأخرى، وكان الرئيس العراقي "**صدام حسين**" آنذلك يسعى لتكوين تحالف خليجي بـــــقيادة العراق لمواجهة إيران في مرحلة ما بعد الثورة.

وتبنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية نظرة سلبية تجاه هذه الدول ونظرت إليها نظرة شديدة السلبية على اعتبار أنها حلف عسكري موجه ضدها وليس هناك سبب للاعتقاد بأنها موجهة ضد إسرائيل واعتبرتها أداة لإبعاد إيران عن شؤون المنطقة[1].

كما أنّ إنشاء مجلس التعاون الخليجي مثل خطوة أولية للاندماج الاقتصادي والسياسي العربي ما شكل وضعاً غير ملائم للمصالح الإيرانية، بل امتد الأمر إلى أن نظرت إيران إلى هذا الكيان الجديد كونه غطاء لمد النفوذ السعودي، إلاّ أنه على المستوى العملي لم يؤثر إنشاء هذه المنظمة على علاقات إيران بالدول الأعضاء بشكل منفرد، إذ كان لكل منها اقترابها المستقل للتعامل والارتباط بالجمهورية الإسلامية كل على حدة.

المرحلة الثانية: الهدوء الحذر

بدأت تلك المرحلة في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت في **2 اوت 1990**، واستمر هذا الهدوء حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، خاصة أنّ إيران كانت بـــطبيعة الحال من الدول الرافضة لهذا الغزو، غير أنّ القضايا الرئيسة بين الخليج وإيران ظلت عالقة وعلى رأسها مسألة تصدير الأفكار الثورية القائمة على ولاية الفقيه واحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث "**أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى**" وأدت تلك القضايا الخلافية إلى عرقلة سبل إقامة علاقات مستديمة بين الطرفين.

---

[1] **المرجع نفسه.**

مع وصول التيار الإصلاحي للسلطة في إيران إثر فوز "**محمد خاتمي**" بالانتخابات الرئاسية سنة **1997**، شهدت العلاقات التي تربط طهران بـــــالعواصم الخليجية، وفي مقدمتها الرياض، تطورات إيجابية وانفتاحًا غير مسبوق، سواء على صعيد الخطاب السياسي أو السلوك العملي الإيراني، ذلك أنّ خاتمي حاول تعزيز سياسة رفسنجاني المنفتحة على الخليج بل وضم إلى الخليج دولاً أخرى مثل مصر والأردن.

في تلك المرحلة كان لإيران تمثيل دبلوماسي رفيع المستوى في العواصم الخليجية، لدرجة أنه كان لإيران سفيرين في المملكة العربية السعودية أحدهما في العاصمة الرياض والآخر في جدة حيث مقر منظمة التعاون الإسلامي.

وبعودة المحافظين إلى السلطة في انتخابات سنة **2005** من خلال فوز "**محمود أحمدي نجاد**"، فقد عاد التوتر ليخيم من جديد على مسار العلاقات، واستمرت حالة المد والجزر بين الجانبين منذ ذلك الحين وخلال السنوات اللاحقة، غير أنّ الطابع الاستفزازي في الخطاب والسلوك السياسي الإيراني اتخذ منحى نوعياً بالتزامن مع المفاوضات التي أطلقها الغرب بشأن برنامج طهران النووي، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق تاريخي بين الجانبين في هذا الشأن يوم 14 **جويلية 2015** وهو ما يعرف بـــ"**خطة العمل الشاملة المشتركة**" أو "**الاتفاق النووي**".

المرحلة الثالثة: مرحلة القطيعة

بدأت تلك المرحلة بين **مارس 2011** وهو موعد اندلاع الثورة السورية وتناقض مواقف طهران والخليج حول انتقال السلطة وبقاء نظام الرئيس بشار الأسد، **وخريف** 2014 عندما انخرطت إيران في دعم الانقلاب الحوثي على الشرعية في اليمن وما تبعه من توغل إيراني واسع في أغلب الدول العربية جنبا إلى جنب مع مباحثات الاتفاق النووي، وهو ما عنى أنّ إيران تريد أن تحصل على أكبر مكاسب ميدانية وقت التفاوض حتى إذا ما تم الاتفاق . وهو ما حدث بالفعل . يكون وجودها في العواصم العربية أمرا واقعا لا يمكن التفاوض بشأنه[1].

[1] **المرجع نفسه.**

2.3 أهم عوامل التوتر الدائمة بين إيران ودول الخليج:

احتلال الجزر الإماراتية الثلاث:

تعد مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث، التي ترفض ظهران إحالة ملفها الى محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن، عاملاً رئيسياً من عوامل التوتر بينها وبينها دول الخليج. فالنزاع على الجزر الثلاث، "طنب الكبرى طنب الصغرى وابو موسى" ما بين جمهورية إيران الاسلامية ودول الإمارات العربية المتحدة، ليس حديث العهد وإنما تمتد جذوره إلى القرن **الثامن عشر الميلادي**، والذي كان دائماً بين مد وجزر طبقاً للظروف التي كانت تحكم المنطقة في ذلك الحين، وتبعا للمتغيرات الدولية والإقليمية التي تؤثر عليها. هذا وقد تعاقبت عدة أحداث سياسية وتاريخية على قضية الجزر بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ما جعلت بريطانيا تعمد إلى إغلاق هذه القضية بين سنتين **1924- 1932** بعد فشل المباحثات البريطانية – الإيرانية بشأن بيع أو تأجير هذه الجزر من قبل شيخ رأس الخيمة. وظل الصمت مخيما على هذه الحقوق المغتصبة سنوات طويلة حتى عادت الأحداث تتجدد مرة أخرى في مطلع سنة **1968**، عندما أعلنت بريطانيا رغبتها في الانسحاب من المنطقة بـــــ نهاية سنة **1971**.

في عهد "**الشاه محمد رضا بهلاوي**" هاجمت إيران هذه الجزر، واحتلت قواتها العسكرية قسماً من جزيرة "**أبي موسى**" مع الاستيلاء على شقيقتيها جزيرتي "**طنب الكبرى**"و"**طنب الصغرى**" في **29 و30** من شهر **نوفمبر 1971**، وهو اليوم المحدد رسمياً لانتهاء الحماية البريطانية على الإمارات المتصالحة، والتي أعلن عن استقلالها الوطني باسم الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من الثاني **ديسمبر 1971**. وبدأت الأطماع الإيرانية تتزايد في ظل احتلالها للجزر العربية الثلاث مع ظهور ملامح تهديدها بـــ احتواء عسكري لدول المنطقة، دون احترام لحقوق جيرانها في منطقة الخليج العربي.

بنجاح الثورة الاسلامية في الإطاحة بنظام الشاه واستلام مقاليد الحكم والاعلان عن قيام الجمهورية الاسلامية سنة **1979**، توقعت كافة المحافل الدولية والإقليمية من القيادات الاسلامية الجديدة تصحيح الأخطاء التي ارتكبها نظام الشاه في حق جيرانه، وفتح صفحة جديدة من العلاقات بأسلوب منطقي وعقلاني، في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية بدءا بإعادة الجزر العربية الثلاث الى أصحابها الشرعيين. فعلى الرغم من تصريحات القيادة الإيرانية الجديدة التي تدعو إلى إسقاط سياسة التوسع، وأنها ستجري مراجعة شاملة لكافة المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت في العهد السابق، إلاّ أن النتائج لم تتعد مجال التصريحات والوعود.

توالت الأحداث في منطقة الخليج العربي، فنشبت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980-1988) وبعد إيقاف القتال بين الدولتين بعد حرب طويلة ومريرة، بدأت مرحلة أخرى من الصراعات المسلحة بغزو العراق الكويت في الثاني من أوت 1990، لتبدأ حرب الخليج الثانية، وبـــــــــ نهاية هذه الحرب صعدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحداث قضية الجزر العربية الثلاث ابتداءا من أوت 1992، وأعادت فتح ملف الأزمة باستيلائها على القسم الثانيى من جزيرة "أبي موسى" في انتهاك غير مبرر لمذكرة التفاهم الموقعة مع إمارة الشارقة في نوفمبر 1971.

يرجع هذا التوتر إلى أنّ هذه الجزر على الرغم من ضالة مساحتها فهي تمثل الطريق الأوحد دخولاً وخروجا من وإلى "مضيق هرمز "البحري المعروف، وهو مضيق تتعاظم أهميته وتزداد كلما تعاظمت الاخطار التي تحيط به، ومن ثم الاثار الناجمة عن هذا التأثير في وضعه القانوني بصورة او بأخرى. ولقد استشعر المجتمع الدولي حيوية هذا المضيق، فبادر منذ امد ليس بالقصير إلى وضع نظام قانوني دولي يحكم هذا المضيق وأمثاله من المضايق الدولية.

لذا يراهن البعض على أن مشكلة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث ستكون إحدى العقابات الرئيسية في تحسن وتطور العلاقات الخليجية الإيرانية والعربية الإيرانية[1].

استمرار الأطماع الإيرانية في الأراضي العربية:

الواقع أنّ الجزر الإماراتية الثلاث ليست الحالة الوحيدة التي تكشف الأطماع الإيرانية في المنطقة العربية، بل ثمة أحلام أيضا للسيطرة، عبرت عنها تصريحات المسئولين الإيرانيين، على أربع عواصم عربية، وضمها إلى إمبراطوريتهم المزعومة، الذين يعتبرون بغداد عاصمتها المركزية. وضمن هذا السياق يُمكن فهم لماذا تُصر إيران على أنّ حدودها مع العراق والبحرين والكويت والسعودية ليست نهائية، فالدعاوي الإيرانية بعائدية البحرين لها تتكرر بين الحين والآخر، حيث لم يتوقف العقل السياسي الإيراني من ترديد أسطورة عائدية البحرين إلى الدولة الإيرانية، حتى جاءت ثورة **1979** التي أعادت إحياء المزاعم البهلوية مجددا، فأصبحت مملكة البحرين تحتل سلم أولويات السياسة الإقليمية لولاية الفقيه، وواحدة من بين أبرز القضايا الملحة في ذاكرة الحكام الجدد من رجال الدين، وصلت ذروتها في البيانات المستفزة سنة **2009**، يوم صرح رئيس مكتب المساءلة في مكتب المرشد الأعلى والمتحدث السابق باسم "**مجلس الشورى الإيراني**" علي أكبر ناطق نوري، بأن البحرين كانت "**المحافظة الرابعة عشر لإيران حتى سنة**

---

[1] "**ملف شامل حول أسباب النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث**"، مجلة الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، موقع: https://www.politics-dz.com/، 2021/04/02.

1970". وكثيراً ما نددت الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي بـــالتصريحات الإيرانية تجاه البحرين، مطالبين إيران بضرورة التنصل منها وإيقافها، معتبرين أنها "**تتضمن تزييفا للحقائق التاريخية الثابتة، وتشكّل تعدياً سافراً على دولة ذات سيادة مستقلة وعلى هويتها وعروبتها**".

وظلت مشكلة ترسيم الحدود بين العراق وإيران ولاسيما في الممر **المائي** "**شط العرب**"، مصدر التوتر الرئيسي بين البلدين، والسبب الرئيسي وراء الكثير من الخلافات والتصادمات التي بلغت ذروتها في حرب دامية ضروس بين البلدين تواصلت لـــ **ثمانية سنوات (1980-1988)**. وبرغم أنّ المعاهدات التاريخية التي ورثها العراق عن الدولة العثمانية قد منحت له الحق في السيادة على هذا الممر المائي، ظلت إيران تُطالب بتقاسم السيادة على مياه الشط بينما كان العراق يجد في الشط منفذه الأساسي إلى الخليج، ولاسيما أنه يعاني ندرة منافذه إلى مياه الخليج العميقة التي تُسهل استقبال وارداته ووصوله صادراته إلى الموانئ العالمية. ولهذا جاءت الإطاحة بـنظام "**صدام حسين**" فرصة لإيران لتعزيز نفوذها في العراق، عبر دعم الشيعة هناك، وتمكينهم من السلطة، على أمل الحصول على دعمهم في حالة تمت إثارة هذه القضية مرة أخرى.

كما تطمع إيران في حقل الدرة النفطي، الذي يقع الجزء الأكبر منه على الحدود المشتركة بين الكويت والسعودية، ويسميه الإيرانيون حقل "**أراش**"، ويقع شمال الخليج، على شكل مثلث مائي. ويعود النزاع حول هذا الحقل إلى **ستينيات** القرن الماضي عندما منحت إيران حق التنقيب والاستغلال للشركة الإيرانية – البريطانية للنفط، في حين منحت الكويت الامتياز لشركة "**رويال داتش شل**"، وقد تداخل الامتيازان في الجزء الشمالي من حقل الدرة. وقد تجدد الخلاف بين الدولتين سنة **2015**، حينما استدعت الخارجية الكويتية القائم بأعمال السفارة الإيرانية لديها احتجاجا على طرح إيران مشروعين لتطوير حقل الدرة النفطي في أجزاء من امتداد حقل الدرة، الواقع في المنطقة البحرية المتداخلة التي لم يتم ترسيمها بين الكويت وإيران[1].

تثوير شيعة الخليج:

انطلق الحراك الشيعي في دول الخليج متزامنا مع لحظة نجاح الثورة الإيرانية من خلال الخروج في مظاهرات، والهتاف للثورة الإيرانية ومرشدها الخميني. لم يستمر تحرك الشارع الشيعي الممجد للثورة والمطالب بإسقاط الدولة حتى ظهر العنف مع تضييق القوات الأمنية في كل من السعودية والبحرين، وفي

[1] **إيران مصدر التهديد الرئيسي للأمن الخليجي والعربي**، مجلة عسكرية وإستراتيجيه موقع: http://www.nationshield.ae/، 2020/04/02.

الكويت كانت بداية ظهور المتطرفين الشيعة دامية وقوية، وصلت إلى ذروتها في محاولة اغتيال أمير الكويت الشيخ جابر الصباح التي نفذها حزب الدعوة سنة **1985**.

حركت الثورة الإيرانية ومشروع الدولة الحديثة في إيران الشيعة في الخليج عموما، ويعد ذلك أحد الأسباب الكامنة والرئيسة في جنوح عناصر شيعية للوقوف ضد دولهم وإعلان الخروج عليها، فقد مثلت نشوة انتصار الثورة الإيرانية تجربة حية حاول معها شيعة الخليج تمثل كل مظاهر ذلك الحراك، فخرجوا في مظاهرات تطالب بالتغيير الجذري للسياسة في الخليج. وقد دفعت إيران بعلاقة الشيعة في الخليج بالحكومات الخليجية إلى منحى الاضطراب والتوتر، وذلك بالشحن الإيديولوجي، خاصة مع المملكة، منطلقِ الدعوة الوهابية، وهذا التوجه أسهم في التفاف الشيعة ناحية إيران، وخلخلة مفهوم المواطنة، وفي مراحل التوتر بين إيران ودول الخليج كان التطرف الشيعي حاضرا وبقوة، في دلالة على ارتباط تلك العناصر بإيران فكانت **ثمانينيات القرن العشرين** فورة العمل المسلح في كل من السعودية والبحرين والكويت، وهي الفترة التي كانت تُساند فيها دول الخليج صدام حسين في حربه ضد إيران. ويمكن تقسيم العمل الشيعي المسلح إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى :التي انطلقت مع الثورة الإيرانية، واستمرت قرابة عقدين من الزمن، واتسمت تلك المرحلة بضراوة الهجمات، حيث بلغت أوجها في محاولة الانقلاب في البحرين التي نفذتها جبهة تحرير البحرين سنة **1981**، واستهدافها لشخصيات اعتبارية كأمير الكويت، وتفجيرات مكة التي أدين فيها حزب الله الكويتي سنة **1989**، فضلاً عن الأهداف الأجنبية التي وضعها المتطرفون؛ وذلك في هجوم الخبر سنة **1996**، الذي قتل فيه **19 أمريكيا**، والهجمات على سفارتي أمريكا وفرنسا في الكويت سنة **1983**.

ميز تلك المرحلة مشاركة متطرفين من دول عربية؛ من أمثال "**عماد مغنية اللبناني**"، الذي كان العقل المدبر لاختطاف الطائرة الكويتية التي كانت قادمة من تايلند سنة **1988**.

المرحلة الثانية :بدأت هذه المرحلة منذ بداية القرن الحالي وحتى الآن، حيث يُقارب عمر هذه المرحلة العقدين، وقد كانت هذه المرحلة هادئة أكثر من سابقتها، وإن تخللها العديد من الهجمات والعمليات الإرهابية، التي ارتفعت قليلاً مع موجة الربيع العربي سنة **2011**، خصوصا في البحرين، غير أن وتيرة العمل المتطرف الشيعي قد خفتت لأسباب؛ منها:

_ انخراط قادة الحراك الشيعي في الخليج في العملية السياسية.

_ ظهور تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

_ غزو العراق سنة 2003 [1].

فقد حاولت إيران توظيف مطالب الشيعة في الخليج لتأجيج الشارع الشيعي، بل ودعم المتطرفين، ووثقت صلاتها بالقيادات الشيعية في الخليج؛ من خلال تعزيز عقيدة الولي الفقيه، بالإضافة لاستضافة العديد منهم، وتعليمهم في مدارس المرجعيات الكبرى، وتعمُّدها إثارة الاضطراب في الجوار، والعمل على خلق الثغرات الأمنية، ويمكن أن يكون تواري التطرف الشيعي الحالي في الخليج راجعا لاستمرار وضع الاضطراب اللاحق بالمملكة، فلم تنتهِ المواجهة مع القاعدة حتى برز تنظيم الدولة، وفي الكويت أيضا، والآن الحرب في اليمن، ومن ثم ستسعى إيران لبقاء الخليج في حالة من الصراع الذي لن تضطر معه إلى تحريك التطرف الشيعي بشكل واسع[2].

تُمثل الطائفة الشيعية أقلية في كل من السعودية والكويت، أمّا في البحرين فيشكلون ما يقارب نصف عدد السكان، ولم ينقطع الحراك الشيعي في الخليج منذ قيام الثورة الإيرانية، فقد عبَّر الحراك عن ذاته من خلال نوعية المطالب التي بات سقفها مهددا لكيانات دول الخليج، وعبر أدوات التعبير التي كان العمل المسلح أحدها، وظل الارتباط بين حراك الشارع والعمل المسلح مثار جدل في التعبير الحقيقي عن رأي الطائفة وكيفية نيل مطالبها، ففي سنة 2011 تحرك الشيعة في البحرين والسعودية، حيث لم يعد هناك تمييز بين التعبير السلمي للمتظاهرين، واستهداف رجال الأمن وقتلهم، وحتى الآن لم يظهر موقف سياسي جامع للطائفة الشيعية فيما يتعلق بعلاقتهم بالمتطرفين الشيعة. وعلى مستوى الرموز الدينية الشيعية فقد ظل بعضها يجيِّش ضد الدولة بواسطة منابر الجمعة، مازجا شرعية المطالب الشعبية والسياسية، بالتهجم على رموز الدولة والدعوة لإسقاطها، وأوضحُ مثال على ذلك حكم القصاص الذي نفذت فيه الحكومة السعودية نمر النمر بعد إدانته بالخروج على الدولة والتحريض عليها.

كانت جملة المطالب التي اعتاد ترديدها الشيعة في الخليج متفاوتة؛ بين رفع شعارات إسقاط الأنظمة، والمطالبة بالحقوق السياسية والمدنية، وكلما كان سقف المطالب مرتفعا كان الرد الخليجي في وجه تلك المطالب مشابها، فقد شهدت العلاقة بين دول الخليج والطائفة الشيعية توتراً إبان الثورة الإيرانية وفي موجة الربيع العربي، حيث خرج الشيعة في البحرين والسعودية بشعارات ثورية، إلاّ أنّ كلتا المحاولتين لم

---

[1] وحدة الرصد والتحليل، "**العناصر الشيعية المسلحة في الخليج ونيران التصعيد**"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، موقع: https://fikercenter.com/، 2021/04/05

[2] **المرجع نفسه.**

تفلحا؛ نظراً لضعف الحراك في المملكة، ودخول الحراك في إشكالية الولاء لإيران برفع صور الخميني، ومن ثم لم يلق أي تعاطف، بالإضافة للتدخل العسكري في البحرين من قبل قوات درع الجزيرة، وحتى الآن فإنّ التطرف الشيعي لا يزال يرى أجهزة الدولة في الخليج عدوه الأول، ومن ثم لم يتوقف استهداف رجال الأمن حتى في أقل أوقات التطرف الشيعي فاعلية.

فمع تزايد الظهور الشيعي المسلح في المنطقة على شكل ميليشيات في العراق واليمن وسوريا بدعم إيراني، فإنّ احتمالية نجاح الاستراتيجية الإيرانية في مشروعها التوسعي الذي يُحيط بـالخليج من الشمال والجنوب قد يشعل نار فوضى التطرف الشيعي في الخليج، في الوقت الذي تبحث فيه دول الخليج عن مخارج لأزمات عدة تكتنف علاقاتها الداخلية، والمحيط القريب في اليمن والعراق وسوريا، وتبقى المخاوف داخل الخليج سارية خلف بواعث الأعمال الإرهابية وازديادها في الخليج، والذي يُشكل التطرف الشيعي جزءاً منها، حتى مع الإنجازات الأمنية التي حققتها السعودية والكويت في ملاحقة المتطرفين والمتورطين في قضايا إرهابية خلال الأسابيع الماضية، فإنّ التطرف الشيعي في الخليج يُمكن أن يؤول خلال السنوات القادمة إلى عدة سيناريوهات[1] .

البرنامج النووي الإيراني:

شَكَّلَ البرنامج النووي الإيراني ولأمد طويل من الزمن معتركا حقيقيً في تاريخ المنطقة العربية عامة وإقليم الخليج العربي على وجه التحديد، إذ كان نقطة تحول رئيسة في تحديد خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية لأن نوايا إيران مبهمة ومعقدة إلى حد ما، وهذه الصفة تُحاول إيران أن تضيفها على طبيعة تحركاتها وسياساتها حيال منطقة الخليج العربي، ولعل سياسة إيران حيال منطقة الخليج تأتي من ادراكها بأنّ موازين القوة في منطقة الخليج غير مستقرة إلى حد كبير فهي دولة إقليمية متنفذة تمتلك إمكانات كبيرة، تستطيع من خلالها بسط هيمنتها الإقليمية، لاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، داخل محيط نفوذها، وبذلك تعمل على توسيع مجال نفوذها لتحقيق الاستقرار الإقليمي بما يضمن مصالحها وتفوقها في المنطقة(2).

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] إياد رشيد محمد الكريم، "**أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني** مركز جيل البحث العلمي، موقع: https://jilrc.com/، 2021/04/06.

لذلك تتمسك دول الخليج بمبدأ منع إيران امتلاك القدرات النووية العسكرية، وهذا نابع من الموقف السياسي والمذهبي لهذه الدول، الذي سيجعل منها ومن شعوبها الضحية المحتملة والهدف الرئيسي للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة عن انضمام إيران للنادي النووي، الذي من شأنه إحداث تغيير جذري في ميزان القوى الإقليمي. كما أنّ الموقع الجغرافي، سيجعل دول الخليج ومياه الخليج أو المتضررين من أي تسرب نووي عرضي أو متعمد[1].

نوضح أهم آثار البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي بالآتي:

1_ تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج ومما لا شك فيه أنّ امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج، وتكريس الخلل القائم في موازين القوى التي تعكس تفوقاً عسكرياً وبشرياً إيرانياً، لاسيما بعد خروج العراق من معادلة التوازن العسكري، فالمخصصات المالية التي تنفقها إيران على الجانب العسكري تحظى بأهمية قصوى في ميزانية الدولة، ولما يحققه ذلك من تحديث لقواتها المسلحة وامتلاك أسلحة ردع أمام الدول الأخرى، إذ تمتلك القوات المسلحة الإيرانية صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى قادرة على بلوغ مسافات طويلة في المنطقة، فقد أعلنت إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة "**شهاب3**" في **جويلية 2005**، فضلاً عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن عزمها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما "**شهاب 4**" بمسافة **3000 كم** و"**شهاب5**" بمسافة **5000 كم**، فضلاً عمَّا تُشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أنّ إيران تقوم حالياً بإنتاج أكثر من **80%** من أسلحتها الثقيلة ناهيك عن ما تمتلكه من خبرة قتالية وقوة بشرية ضخمة. وما تزال إيران مستمرة في تجارب إطلاق صواريخها التي كان آخرها قد تزامن مع تسنم "**دونالد ترامب**" رئاسة الولايات المتحدة.

2_ إن امتلاك إيران للأسلحة النووية يؤثر بشكل كبير وفعال على أمن واستقرار منطقة الخليج من حيث أنّ المعطيات السياسية والجغرافية في الوقت الحاضر تُشير إلى أن القوة الإيرانية إذا ما أرادت أن تتحرك فإنّ مسارها قطعاً لن يكون شمالاً أو شرقاً، ففي الشمال هناك روسيا وفي الشرق هناك القوى النووية الأسيوية الكبرى (الهند وباكستان والصين)، وهذا يعني أنّ إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي غرباً بلا شك أي باتجاه دول الخليج العربي، وأنّ هناك تبايناً في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنةً بالتسلح الإيراني فضلاً عن نقص في عدد المقاتلين في الجيوش الخليجية والمستعدين

[1] ضيف الله الضيعان، العلاقات الإيرانية الخليجية، ص 128.

للخدمة في القوات المسلحة والالتزام بالحياة العسكرية، لذلك عدَّت دول مجلس التعاون الخليجي العربي أنّ أي نشاط لإيران في المجال النووي يُشكل تهديداً لأمن الخليج والشرق الأوسط بشكل عام.

3_ صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج لأن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى صعوبة في التوصل إلى صيغ مشتركة لأمن الخليج، إذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية–الخليجية لأن إيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أنّ أمن الخليج هو مسؤولية دوله، وهذا يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي التي ترى أنّ في الوجود الأجنبي شيئاً مهماً لضمان أمنها، وعدم تدخل إيران في شؤونها الداخلية وسيطرتها على المنطقة، إلاّ أنّ رفض إيران للوجود الأجنبي في الخليج وإصرارها على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج، وذلك لعدة اعتبارات اهمها[1]:

أ: من الممكن أن يكون هناك سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، إذ ستعمل الدول العربية معاهدة من أجل أن تمتلك السلاح النووي وهو الأمر الذي أكد عليه "**يوشكا فيشر**" وزير الخارجية الالماني الأسبق بالقول: "**إنَّ تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار** وفي السياق نفسه أكد أمير دولة قطر مصرحاً: "**إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالحسبان وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، فضلاً عن وجود البرنامج النووي الإيراني ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث**". وفي ضوء ذلك صَرَّحَ "**تركي الفيصل**" رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق، بأنه لابد من حصول دول الخليج على سلاح نووي لردع المشروع النووي الإيراني. وقال "**الامير تركي**" في كلمة له خلال مؤتمر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي: "**ما المانع من امتلاك قوة نووية تواجه القوة الإيرانية، إن فشلت الجهود الدولية في منع إيران من امتلاك سلاح نووي' وهذا يعني شعور الدول الخليجية بالخطر الذي يحيط بها ويشكل تهديداً لأمنها ويخل بموازين القوى الإقليمية**".

[1] اياد رشيد محمد الكريم، **المرجع سبق ذكره.**

ب: إنّ دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لابد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران وأهم هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها[1].

ج: إنّ امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض الخطوات كافة التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنيه وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل القضايا العالقة كافة بالحوار والتفاوض، فضلاً عن أنّ إيران قبل سعيها لامتلاك السلاح النووي قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث "**طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى**" وإصرارها على عدم الانسحاب منها ممّا أدى إلى تراجع في العلاقات الخليجية–الإيرانية. وفي حال نجاح إيران في امتلاكها للسلاح النووي مما سيؤدي إلى تطلعاتها في اطلاق أذرعها في دول الخليج كافة، وهذا بدوره سيجعلها تسيطر على المنطقة بشكل كامل.

4_ استراتيجية إيران القومية وضرورة هيمنتها (الفارسية) على الخليج الفارسي وأن يتم الاعتراف بها إقليميا ودوليا، لذلك فإنها ترى أنه يجب عليها ضرورة التصدي بكل الطرق والوسائل لمواجهة أي جهود أو معرقلات تعوق الحفاظ على أمنها القومي، وهذا ما يفرض عليها امتلاك قدرات عالية في الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري، فضلاً عن امتلاكها السلاح النووي الذي يعمل على توازنها الدولي لتصبح قوة إقليمية مهيمنة.

5_ الآثار البيئية المباشرة الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني الذي سوف يؤثر بشكل مباشر على دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يقع "**مفاعل بوشهر**" على بعد **280 كم** من دولة الكويت ويعتمد هذا المفاعل على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تمتلك وسائل الأمان النووي المضمونة، وبالتالي في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستعمل في الصناعة النووية فإن إيران تسعى لإنجاز وإتمام المشروع وتسلحها النووي اعتمادا على المعدات الأقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر في حال حدوث تسرب للإشعاعات النووية. ومن جانب آخر فإن إيران سوف تحاول التخلص من النفايات النووية لاسيما الماء الثقيل وتسربه إلى الخليج الأمر الذي من شأنه أن يحدث تلوثاً بيئياً لكل دول المنطقة قد يستمر لسنوات عديدة.

---

[1] **المرجع نفسه.**

هذا ما يزيد من معضلة التواصل إلى صيغة متفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية، وتزايد التصريحات المتشددة من داخل منظومة صنع القرار الإيراني والاستمرار باستعمال لفظ "**الخليج الفارسي**" والتشبث به مُسَمَّىَ للاستحقاق التاريخي للخليج من جانب إيران حتى يكتمل مفهوم دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط[1].

4 مستقبل العلاقات الخليجية الايرانية بـعهد جو بادين:

على مدار السنوات الأربع الماضية التي حكم فيها الرئيس "**دونالد ترامب**" الولايات المتحدة، شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية تبايناً، وعرفت أوقات شد وجذب على فترات متفاوتة.وبلغ التوتر ذروته بين دول خليجية، خاصة السعودية والإمارات، مع إيران بعد دخول العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ ضد طهران، ثم تصاعد في **ماي 2019**، عندما جرى استهداف الناقلات التي تحمل النفط السعودي الإماراتي إلى دول أوروبا.

هذا وقد شهدت السعودية، خلال السنة الماضية، هجمات بـصواريخ وطائرات مسيرة ضد منشآت "**أرامكو**"، وهو ما زاد في توتر الأجواء، خاصة مع اتهام الرياض لطهران بالوقوف وراء تلك الهجمات، إضافة إلى تعرض ناقلة نفط إيرانية مقابل السواحل السعودية في البحر الأحمر إلى هجوم صاروخي، **في أكتوبر 2019**.

وضعت تلك التوترات منطقة الخليج في مرحلة ما على شفا حرب مفتوحة، خاصة مع جلب الولايات المتحدة لعدد من جنودها إلى المنطقة، إلى جانب المدمرات العسكرية البحرية، واللغة القوية التي كان يستخدمها ترامب ضد إيران. وعلى خلاف التوتر الذي جمع كلاً من الرياض وأبوظبي والمنامة مع إيران كانت علاقة الأخيرة مع قطر وسلطنة عُمان والكويت هادئة وبعيدة عن أي تصعيد، مع دعوات منها إلى الابتعاد عن التوتر والاعتماد على لغة الحوار والتفاوض.ومع انتهاء حكم ترامب، في **20 جانفي 2021**، لفتح الطريق أمام الرئيس الديمقراطي المنتخب "**جو بايدن**"؛ أبدت إيران تفاؤلا في تحسن علاقاتها مع دول الخليج بعد سنوات مليئة بالتوتر.

وقد صرح وزير الخارجية الإيراني "**محمد جواد ظريف**" ، في **3 ديسمبر 2020**، على هامش مشاركته بمنتدى حوار المتوسط قائلاً: "**إنه على ثقة بأنّ جيران إيران سيريدون العودة للتواصل معها بـــــــ**

---

[1] **المرجع نفسه.**

مجرد أن يترك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصبه" . أين أظهر هذا الأخير رغبة إيران في التعاون مع جيرانها الخليجيين لتحقيق السلام في المنطقة، خلال فترة حكم بايدن[1].

1.4 تحسن العلاقات السعودية الإيرانية:

في تصريح نادر لولي العهد السعودي "**الأمير محمد بن سلمان**" ذكر قائلاً: "**أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى إقامة علاقات مميزة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية رغم ما شابها خلال السنوات الماضية من توتّر كبير نتيجة تصريحات سابقة أيضا لولي العهد السعودي إبان تولي الرئيس السابق دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وذكر فيها أنه سينقل الحرب إلى الداخل الإيراني وأن إيران دولة إرهابية ينبغي إيقاف نشاطها في دول المنطقة ويقصد بذلك تحرك إيران في سوريا ومساندتها حركات المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني كحركة حماس وحزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن، وظن الأمير بن سلمان أنه قادر مع الإدارة الأمريكية السابقة على فعل ذلك وأن حرب اليمن ستكون نُزهة على الأرجح لذلك سمّى عاصفته الأولى بعاصفة الحزم والثانية بإعادة الأمل، لكنه فشل في صد العاصفتين معا فلم يحقق الهدف المنشود خلال إدارة ترامب**". وكان يعتقد أنّ حليفه سيفوز في انتخابات **نوفمبر 2020** لكنها كانت مخالفة لتوقعاته أيضاً التي كانت تضع المخطط الأمريكي السعودي في قائمة الأولويات وكل شيء يسير في هذه الدنيا بمقدار.

ورغم استعداد بن سلمان الكلي لفعل أي شيء من أجل أن ترضخ إيران لأمريكا وإسرائيل والسعودية إلاّ أنّ إيران كانت في كل مرة قوية بثباتها وصبرها على العقوبات التي كان يفرضها الراعي الأمريكي، ويفرض عزلة دولية مشددة عليها من كل الجهات وتُبين للعالم أنها صاحبة قضية وأنها مستمرة في المواجهة ما دامت هذه الأطراف تريد المواجهة، ولا تعبأ بالتهديدات التي يطلقها بن سلمان بين الفينة والأخرى، وأنّ الأمر لا يعدو إلاّ أن يكون حرباً كلامية نفسيّة يخوضها الطرفان محاولة من أي طرف الإيقاع بخصمه اللّدود وإلحاق أكبر ضرر به، لكن الذي يدور في الكواليس أعمق من ذلك بكثير، كما يبدو.

ورغم أنّ إيران أبدت استعداداً من قبل للحوار مع السعودية ومع دول الخليج عموما واعتبرت الأحداث التي تجري في المنطقة شأنا يخصها لا علاقة للولايات المتحدة الأمريكية ولا إسرائيل به من قريب ولا من

---

[1] محمد ابو رزق، "**بعد حقبة سادها التوتر ....ما مستقبل علاقات الخليج وإيران بعهد بايدن؟**"، https://alkhaleejonline.ne، 2021/05/07.

بعيد إلاّ أنّ الأطراف الأخرى كانت تُقابل ذلك ببرود تام وتعتبر أنّ إيران لا يردعها شيء إلاّ الضغط عليها اقتصادياً لتستجيب سياسياً، وبمرور الوقت كسبت إيران المعركة السياسية والدبلوماسية واعتبرته نصرا كبيرا رغم ما تعرضت له من نكسات وصعوبات وهجومات وغيرها، ومارست حياتها الطبيعية دون أي إخلال بالمنظومة السياسية العامة تدعمها في ذلك علاقاتها المتميزة مع الصين وروسيا وتركيا الحلفاء الرئيسيين في المنطقة والمعادين نسبيا للولايات المتحدة الأمريكية[1]. ففي عالم السياسة لا شيء يبقى على حاله، فقد تتغير الأوضاع مائة وثمانين درجة على اليمين حينما تتغير المصلحة وتتبدّل الأحداث، فبعد أن تولّت إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" الحكم في أمريكا وعزمت على إعادة رسم العلاقات مع الدول وخاصة مع السعودية وإسرائيل بَانَ تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن المساندة التامة للسعودية وإسرائيل والمعارضة التامة لإيران إلى اعتدال وتوازن في العلاقات الخارجية مع إصرار تام على الرجوع إلى الاتفاق النووي مع إيران الذي أبرم في سنة 2015 وخرج منه الرئيس السابق "دونالد ترامب" في 2017.

ومع هذا التراجع النسبي والملحوظ هدأت التصريحات السعودية نحو إيران واتخذت منحى الهدوء والترقب والحذر مما تقوم به الإدارة الأمريكية وحيث إنها صرحت بأنها لن تعاقب الأمير "**محمد بن سلمان**" في قضية اغتيال "**جمال خاشقجي**" وستبقي على علاقتها مع السعودية في حدود ما تراه مناسباً وتعمل مع السعودية لحل القضية اليمنية وفق سياسة دبلوماسية، ارتأت المملكة العربية السعودية أن تقترب من إيران بدل أن تواصل التصادم الذي لا يخدمها بأي حال من الأحوال، فهي ترى نفسها مجبرة على هذا الخيار بعد أن أظهرت الدولة الكبرى في العالم إصراراً غير معهود على الرجوع إلى الاتفاق مع إيران.

وعلى هذا عملت السعودية على التنسيق مع الحلفاء في المنطقة لإذابة الجليد وإعادة المياه إلى مجاريها ولو بصعوبة بالغة، وقد بدأت المياه بالتدفق ولو ببطء لإعادة الحياة إلى هذه العلاقات التي تأزمت كثيراً من خلال لقاء مباشر تم في بغداد بين الطرفين، ودخول دولة قطر على الخط بعد أن عادت العلاقات بينها وبين السعودية إلى سالف عهدها من خلال اتفاق العُلا الذي وُقّع بين جميع الأطراف، وزاد الأمل بعد توجيه دعوة من الملك السعودي لأمير قطر بزيارة السعودية مما يمنح هذا الملف أملاً كبيراً في تصويب عدد من القضايا وإيجاد الحلول السريعة والناجعة للمشاكل العالقة والسعي إلى بناء علاقات

[1] فوزي بن يونس بن حديد، "هل تتحسن العلاقات السعودية الإيرانية بعد تصريحات ولي العهد السعودي؟"، **الرأي العام**،

جديدة بين الطرفين من خلال التفاهم حول مجمل القضايا الشائكة وأهمها على الإطلاق حرب اليمن[1]. هذا التحسن سيعود بالإيجاب والمنفعة على تحسين العلاقات الخليجية الايرانية وبالتالي سيشمل كل دول الخليج .

2.4 السياسية المتأرجحة والولايات المتحدة الامريكية لاعباً مهيمناً:

أكد مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية في إيران "**أمير الموسوي**"، أنّ العلاقات الإيرانية الخليجية خلال الفترة الماضية اتسمت بالتدهور مع بعض الدول، في حين كانت جيدة مع البقية. ومرت العلاقات الخليجية، وفق حديث الموسوي لـ"**الخليج أونلاين**"، بعلاقة جيدة مع كل من قطر والكويت وسلطنة عُمان، في حين كانت سيئة مع السعودية والإمارات والبحرين. وأوضح الدبلوماسي السابق في الخارجية الإيرانية أنّ السعودية والبحرين قطعتا علاقاتها مع إيران، لكن الإمارات أبقت العلاقات الدبلوماسية منخفضة، مع استمرار التعاون التجاري، رغم المصاعب .مُشيراً إلى أنّ إدارة ترامب عملت منذ وصولها إلى الحكم على "**تمزيق**" العلاقات الخليجية الإيرانية، ولكن لم تتبع دول الخليج ذلك، لافتا إلى أنّ الرياض والمنامة انفردتا ضد طهران، مع تشديد العداء ضدها.

وحول المتوقع في مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد إدارة "**جو بايدن**" يرجح الموسوي أن تختلف عن إدارة ترامب؛ لكون الأول لا يريد الدخول في مشاكل بالمنطقة، إضافة إلى أنه سيعمل على العودة للاتفاق النووي، وتهدئة الأمور في المنطقة. خاصة ولدى بايدن سياسته وتوجهاته الجديدة، لذلك تُسارع الإدارة الأمريكية الحالية والسعودية في سبيل إيجاد مصاعب خلال هذه الأيام ضد إيران، مستشهدا بعملية اغتيال العالم النووي "**محسن فخري زاده**".

وخلال فترة "**جو بايدن**"، يوضح الموسوي أنّ بعض المشاكل ستبقى بين إيران وبعض دول الخليج، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والحرب على اليمن، خاصة أنّ طهران لديها موقف ثابت منها.

هذا وقد أكد "**جون كالابريسي**"، باحث رئيس في "**معهد الشرق الأوسط**"، أنّ الولايات المتحدة تعد لاعبا خارجيا مهيمنا في منطقة الخليج على مدى نصف قرن تقريبا، لاسيما منذ سنة **2003**. فخلال ورقة بحثية طرحت إشكالية "**الولايات المتحدة والخليج: عالقون في المرحلة الانتقالية**"، ضمن أعمال الدورة السابعة لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، الذي عقد في الدوحة افتراضياً، نهاية **نوفمبر** الماضي،

---

[1] **المرجع نفسه.**

رأى هذا الاخير أنّ علاقات دول مجلس التعاون وإيران عالقة في كماشة المواجهة. وبين أنّ الولايات المتحدة "**أبقت على الوضع الراهن المفضل لدى شركائها في دول مجلس التعاون بمقدار ما قامت بزعزعته**".

وخلال السنوات الماضية، يوضح كالابريسي أنّ سياسة الولايات المتحدة في دول الخليج تأرجت، وأثارت وغذت تساؤلات عميقة ونقاشات داخل الولايات المتحدة حول دورها في المنطقة. مُوضحاً أن علاقات دول مجلس التعاون وإيران عالقة في كماشة المواجهة، ويتطلب الخروج من هذا المأزق إعادة انخراط الولايات المتحدة على نحو حاسم في شؤون الخليج.

لكن وفق قوله فإن الانخراط الأمريكي يكون باعتماد دبلوماسية نشطة ومستمرة تساعد على تحقيق المصالحة، وتدعم مساعي دول مجلس التعاون الرامية إلى تخفيف التنافس الاستراتيجي في المنطقة، ويساعد هذا النهج في تخفيف الصراع بين دول مجلس التعاون وإيران . داعياً إدارة الرئيس المنتخب "**جو بادين**" إلى مشاركة القوى الخارجية والحلفاء التقليديين في قيادة الجهد الدبلوماسي لحل الأزمات في المنطقة، مبرزاً أنّ دول المنطقة يُمكنها معالجة مظاهر الخوف والتوجس ليكون دور الولايات المتحدة التدخل للدفع ورعاية مبادرات المصالحة والوساطة الدبلوماسية[1].

انطلاقاً من العلاقة الإيرانية – الخليجية نجد أنّه من الضرورة أن نُشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وإيران واحدة منها ولهذا لُوحظ أن أي تناقض بين المصالح الإيرانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فإيران كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بـــ القطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام. وعليه لمن يريد تحليل هذه العلاقة عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية الإيرانية إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ، وأنّ هذه المبادئ التي تؤسس–نظرياً– للعلاقات الدولية، سرعان ما تتبدل وتتغيّر ويتم تجاوزها إذا ما تعارضت مع أي مصلحة مباشرة. خاصة وأنّ السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية هي حصيلة مصالحها الذاتية.

فإيران تعتمد في علاقتها مع الدول والخليج واحدة منهم على الواقعية الكلاسيكية التي تُفسر علاقات الدول بـــ بعضها البعض كلها علاقات مصلحة المرادفة للقوة، وقد وضح لنا "هانس مرغانتو" احد أهم المنظرين للفكر الواقعي أنّ المصلحة الوطنية هي المحافظة على البقاء القومي، حماية الحدود والنظام

---

[1] محمد أبو رزق، **المرجع سبق ذكره**.

السياسي والهوية الثقافية من الاعتداءات الخارجية. فالمصلحة عنده هي القوة، والقوة هي جزء من طبيعة الإنسان البيولوجية، فقد توافق مع "طوماس هوبز" في كون أنّ الإنسان شرير بطبعه.

الحقيقة أنّ الواقع السياسي المأزوم في العالم العربي، يشهد، بأنّ إيران الثورة الخمينية التي تمتلك ثرواتٍ نفطية وغازية هائلة، لم تعجز فقط عن تحقيق السعادة والعدل والرفاهية والمساواة لشعبها، وعن المساهمة في بناء وتمتين وحدة الأمة الإسلامية، بل هي على العكس، قد أصبحت بسبب أطماعها، أداةً أساسية من أدوات هدم هذه الأمة وتحطيمها وتفتيتها هذا أولاً، ويكشف ثانيًا أنّ مبدأ "نصرة المستضعفين" كان مجرد ذريعة لـــ تدخلها العسكري والعقائدي السافر في شؤون الكثير من الدول المجاورة لها، التي باتت مقتنعةً بأنّ النظام الإيراني هو نظام توسّعي ومعتدٍ ويُشكل خطرًا وتهديدًا لأمنها. ويؤكد ثالثًا أنّ مبدأ "تصدير الثورة" إلى كل بقاع الأرض، ليس أكثر من رخصةٍ سياسية ألبسها المُشرّع الإيراني ثوبًا دينيًا وإنسانياً ودستوريًا، تسمح للنظام بـــ العمل على هزّ استقرار بعض الدول المناوئة له، وإسقاط أنظمتها، عبر التحريض المذهبي وإشعال نار العصبيات والفتن الطائفية بين مكوّنات الشعب الواحد. ولذلك يمكن القول، إنّ السياسات المتبعة من قبل النظام الإيراني، باتت تؤهلّه في نظر الكثيرين، للانضمام إلى نادي المستكبرين الذين يدّعي محاربتهم.

وعليه، انطلاقاً من التاريخ المخزي لإيران في التعاطي والتعامل الحميمي مع أعداء الأمة العربية والإسلامية، يتضح لنا أنّ إيران لديها مشروع توسعي استعماري في المنطقة، لا يقل في الخطورة عن المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة، وهو ما يدفع هذه الأطراف إلى السعي نحو التعاون الجدي بينهم لتحقيق تلك الأهداف، والتي وإن اختلفت إيديولوجياً وسياسياً عن بعضها البعض إلاّ أنهم في النهاية متساوون في الأطماع في المنطقة العربية.

النتائج:

_ لعل من أقدم الخلافات الجيوسياسية في منطقة الخليج، هو الخلاف الدائر بين الدول الخليجية العربية وجمهورية إيران الإسلامية، حول تسمية المسطح المائي الفاصل بينهما، والذي يمتد من خليج عُمان جنوباً وحتّى شط العرب شمالاً، حيث بقي الخلاف محصوراً في هذا السؤال: هل هذا المسطح المائي، هو خليج عربي أم فارسي؟ وبالتالي ما معنى هذا المسمَّى، وما رمزيته لشعوب المنطقة، وما الذي يمكن أن يترتب على ذلك من آثار ونتائج؟ .خاصةً وأنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت ولا زالت عينها مفتوحة على الخليج.

_ مرَّت العلاقات بين طهران والعواصم الخليجية بـــ فترات متفاوتة ومتقلبة بين الصدام والتعاون انطلاقاZ ؟؟؟من التوتر ما بعد الثورة الذي عرفه الطريفن ؟؟ مروراً بـــ مرحلة الهدوء والحذر وصولاً الى مرحلة القطيعة. وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أبدت دول مجلس التعاون الخليجي –ولا تزال– حرصًا بالغًا على الملفات العالقة بين الجانبين، وفقًا للقوانين والمعاهدات الدولية.

_ الواقع السياسي المأزوم في العالم العربي، يشهد، بأنّ إيران الثورة الخمينية التي تمتلك ثرواتٍ نفطية وغازية هائلة، لم تعجز فقط عن تحقيق السعادة والعدل والرفاهية والمساواة لشعبها، وعن المساهمة في بناء وتمتين وحدة الأمة الإسلامية، بل هي على العكس، قد أصبحت بسبب أطماعها، أداةً أساسية من أدوات هدم وتحطيم وتفتيت هذه الأمة هذا أولاً، ويكشف ثانيًا أنّ مبدأ "**نصرة المستضعفين**" كان مجرد ذريعة لـــ تدخلها العسكري والعقائدي السافر في شؤون الكثير من الدول المجاورة لها، التي باتت مقتنعةً بأنّ النظام الإيراني هو نظام توسّعي ومعتدٍ ويُشكل خطرًا وتهديدًا لأمنها. ويؤكد ثالثًا أنّ مبدأ "**تصدير الثورة**" إلى كل بقاع الأرض، ليس أكثر من رخصةٍ سياسية ألبسها المُشرّع الإيراني ثوبًا دينيًا وإنسانياً ودستوريًا، تسمح للنظام بـــ العمل على هزّ استقرار بعض الدول المناوئة له، وإسقاط أنظمتها،

_ انطلاقاً من العلاقة الإيرانية – الخليجية نجد أنّه من الضرورة أن نُشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وإيران واحدة منها ولهذا لُوحظ بان أي تناقض بين المصالح الإيرانية وحلفائها يترتب عنه سرعة تخليها عن التزاماتها السابقة، فإيران كغيرها من الدول الكبرى لا تضمن أحداً إلاّ مصالحا، ومصالحا بـــ القطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام. وعليه لمن يريد تحليل هذه العلاقة عليه أن يستحضر حقيقة أنّ السياسة الخارجية الإيرانية إنّما تُبنى على المصالح لا المبادئ.

_ إيران تعتمد في علاقتها مع الدول والخليج واحدة منهم على الواقعية الكلاسيكية التي تُفسر علاقات الدول بـــ بعضها البعض كلها علاقات مصلحة المرادفة للقوة، وقد وضح لنا "هانس مرغانتو" احد أهم المنظرين للفكر الواقعي أنّ المصلحة الوطنية هي المحافظة على البقاء القومي، حماية الحدود والنظام السياسي والهوية الثقافية من الاعتداءات الخارجية. فالمصلحة عنده هي القوة، والقوة هي جزء من طبيعة الإنسان البيولوجية، فقد توافق مع "طوماس هوبز" في كون أنّ الإنسان شرير بطبعه.

_انطلاقاً من التاريخ المخزي لإيران في التعاطي والتعامل الحميمي مع أعداء الأمة العربية والإسلامية، يتضح لنا أنّ إيران لديها مشروع توسعي استعماري في المنطقة، لا يقل في الخطورة عن المشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة، وهو ما يدفع هذه الأطراف إلى السعي نحو التعاون الجدي بينهم لتحقيق تلك الأهداف، والتي وإن اختلفت إيديولوجياً وسياسياً عن بعضها البعض إلاّ أنهم في النهاية متساوون في الأطماع في المنطقة العربية.

التوصيات:

_ إنّ كل التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول لاسيما في الدول الخليجية سيجعلها خطا أحمر في القريب الآجل، فهي كالغدة السرطانية يجب على كافة المسلمين أن يعملوا على اقتلاعها من أراضيهم ومن كل منطقة في الشرق الأوسط وهذا من خلال دراسات مستقبلية وأبحاث دقيقة تُحدد الطريقة المُثلى للقضاء عليها أو على الأقل وضع حد لتدخلاتها.

_ صحيح أنّ العلاقات القائمة فيما بين الدول هي علاقات مصلحة المرادفة للقوة، لكن على إيران إتباع مرحلة جديدة خارجة عن نطاق المصلحة أو على الأقل التقليل منها على اعتبار أنّ العالم هو عالم فوضى فلا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة وإنما هناك مصلحة دائمة. فتدخلاتها الدائمة ونفوذها في الشؤون الداخلية للدول .

_ على إيران الانتقال من البحث عن المصلحة المرادفة للقوة إلى البحث في كيفية خلق علاقات تقوم على مبادئ النظرية الليبرالية الهادفة إلى تكثيف علاقات ثنائية تبادلية والتعاون المشترك في شق فوضى العالم، من خلال تعزيز المؤسساتية والتي لن تتحقق إلاّ عن طريق الاتصال وبالتالي التقليل من حدة المعضلة الأمنية القائمة فيما بين الدول. ووفقًا لهذه الرؤية الجديدة وهذا التعديل السلوكي، يُمكنها التقليص من حدة تلك الضغوط وبناء حائط صد يمُكن أن يساعدها في مواجهة العقوبات الأمريكية أو الاستحقاقات التي يمكن أن تنتج عن الإجراءات التي ربما تُقدم عليها في المرحلة القادمة. وهي ضرورة حتمية لا بد منها في إطار سياساتها الخارجية الجديدة.

خاتمة:

في ضوء ما سبق، يمكن الخروج بعدة ملاحظات، أولها أن التوتر في العلاقات العربية–الإيرانية هو سياسي واستراتيجي، ولا يمكن فصله عن الميراث التاريخي للعلاقات بين الجانبين، فضلاً عن الخلافات حول القضايا السابق الإشارة إليها. ثانيها أن رؤية إيران لدورها الإقليمي، ومساعيها نحو الهيمنة والسيطرة، كانت عاملاً رئيسياً في تزايد حدة الصراع بين إيران ومحيطها العربي. ثالثها في الوقت الذي

تسعى فيه إيران إلى إلباس بعد مذهبي وديني لصراعها مع العالم العربي، وتصوير نفسها على أنها تحمل لواء الدفاع عن الشيعة، لتحقيق أهدافها السياسية في السيطرة والاستحواذ والهيمنة، فإنه لا ينبغي الانجرار وراء هذه النظرة الضيقة التي تخفي وراءها أهداف مصلحية وسياسية بحتة، بل ينبغي العمل على كشف زيف هذه الرؤية الإيرانية التي تتسم بالازدواجية والتناقض، فالعرب يتمسكون في علاقتهم بإيران بمبادئ حسن الجوار، ويحترمون سيادتها ولا يتدخلون في شؤونها، بل ويعترفون بأنها دولة جارة ودولة مهمة في المنطقة، وعلى إيران إذا أرادت أن تتعايش مع محيطها العربي، أن تتبنى النظرة نفسها، وأن توقف تدخلاتها في الشئون العربية، وأن تسعى إلى حل الأزمات العالقة مع بعض الدول العربية بالطرق السلمية والقانونية، وأن تتوقف عن توظيف العامل الديني والمذهبي من أجل التمدد في المنطقة، وأن تعلي من قيم التعاون البناء مع دول المنطقة، حتى يعم الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي والدولي.

قائمة المراجع:

أولاً/ الكتب:

1_ عرفات علي جرغون، **العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع... الانفراج...التوتر**، .العربي: للنشر والتوزيع، ط 1، 2016.

ثانياً/ المجلات والدوريات:

1_سعيد علي محمد سعيد الغيثي، "**الخليج: عربي أم فارس؟ دراسة تاريخية لجذور الصراع وأبعاده وتداعياته**"، مجلة كلية التربية، الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا، م 36، ع 12 ، 2020

2_ **العلاقات العربية–الإيرانية: تشابكات السياسة والدين والتاريخ والجغرافيا**، مجلة عسكرية واستراتيجية، موقع: http://nationshield.ae/، 2021/03/25.

3_ "**ملف شامل حول أسباب النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث**"، مجلة الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، موقع:https://www.politics-dz.com/، 2021/04/02.

4_ **إيران مصدر التهديد الرئيسي للأمن الخليجي والعربي**، مجلة عسكرية وإستراتيجيه موقع: http://www.nationshield.ae/، 2020/04/02.

5_ضيف الله الضيعان، العلاقات الإيرانية الخليجية.(المصدر)

ثالثاً/ المواقع الالكترونية:

1_محمد بدري عيد، "**مستقبل العلاقات الخليجية– الايرانية بعد الاتفاق النووي**"، مركز الجزيرة للدراسات، موقع: https://studies.aljazeera.net/، 2021/03/17.

2_محمد محسن أبو النور، "**اي مستقبل للعلاقات الإيرانية الخليجية...؟**"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية موقع: https://afaip.com/، 2021/03/27.

3_وحدة الرصد والتحليل، "**العناصر الشيعية المسلحة في الخليج ونيران التصعيد**"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، موقع: https://fikercenter.com/، 2021/04/05

4_إياد رشيد محمد الكريم، "**أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني** مركز جيل البحث العلمي، موقع: https://jilrc.com/، 2021/04/06.

5_محمد أبو رزق، "**بعد حقبو سادها التوتر ....ما مستقبل علاقات الخليج وإيران بعهد بايدن؟**"، https://alkhaleejonline.ne، 2021/05/07.

6_فوزي بن يونس بن حديد، "هل تتحسن العلاقات السعودية الإيرانية بعد تصريحات ولي العهد السعودي؟"، **الرأي العام.**

اتفاقيات السلام الخليجية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات الإيرانية- الخليجية

هبة علي حسين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات للاستراتيجية–العراق

ملخص:

تعود العلاقات الإماراتية–الإسرائيلية إلى عقود منصرمة، وجاء هذا التقارب نتيجة للتعاون التام بين الجانبين واشتراكهما في عوامل عديدة منها عدائهم المشترك لإيران والإخوان المسلمين، وكذلك القناعة بأن السلام مع الفلسطينيين صعب التحقيق، ولم تعد القضية الفلسطينية من أولويات الدولة صانع القرار الإماراتي، لذلك سعت الإمارات للترويج الى واقع جديد بعيداً عن القضية الفلسطينية على الرغم من ادعائها بأن الهدف من تطبيعها العلاقات مع إسرائيل هو من أجل عملية السلام في فلسطين.

ولم يكن الاتفاق الإماراتي– الإسرائيلي اتفاق سلام لكون الجانبين على علاقات خفية منذ عقود، وكذلك لم تكن بينهم حربا، فالاتفاق له أهداف جيوسياسية واضحة أهمها مواجهة إيران، إذ أن إسرائيل تسعى لكي يكون لها موطئ قدم في الإمارات، وبالتالي إنشاء قاعدة عسكرية إسرائيلية في الإمارات بالضد من إيران.

الكلمات الافتتاحية: التطبيع، اتفاق ابراهام، العلاقات الإماراتية–الإسرائيلية، العلاقات الخليجية– الإيرانية.

The Gulf-Israeli peace agreements and their implications for Iranian-Gulf relations

Heba Ali Hussein

Hammurabi Center for Research and Studies for Strategy - Iraq

Abstract:

The Emirati-Israeli relations go back to past decades, and this rapprochement came as a result of full cooperation between the two sides and their participation in many factors, including their common hostility to Iran and the Muslim Brotherhood, as well as the conviction that peace with the Palestinians is difficult to achieve, and the Palestinian issue is no longer one of the priorities of the Emirati decision-maker. The UAE to promote a new reality away from the Palestinian cause, despite its claim that the goal of normalizing relations with Israel is for the sake of the peace process in Palestine.

The Emirati-Israeli agreement was not a peace agreement, as the two sides have been in hidden relations for decades, and there has also been no war between them. The agreement has clear geopolitical goals, the most important of which is confronting Iran, as Israel seeks to have a foothold in the Emirates, and thus establish an Israeli military base in the Emirates. Against Iran.

Key words: normalization, the Abraham agreement, Emirati-Israeli relations, Gulf-Iranian relations.

المقدمة:

تعد العلاقات الخليجية الإسرائيلية علاقة مرتبطة بنظرة دول الخليج إلى إيران، فهي تمثل الأساس الذي تستند عليه هذه العلاقة التي تطورت بشكل كبير خاصة بعد الثورة الإسلامية في إيران، كما أن علاقة دول الخليج بإسرائيل كانت متعلقة بالتزام الدول الخليجية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على اعتبار أن الغاية من هذه العلاقات هو إيجاد حلول لهذا الصراع، لكن هذا الهدف سرعان ما شهد تغيرات خاصة بعد عام 2011 ونتيجة التغيرات التي حصلت في الأنظمة العربية، ومحاولة الدول الخليجية التمدد إقليميّا، فاندفعت تشاطر إسرائيل شعور بالخطر من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لذلك عملت إسرائيل على تطبيع علاقاتها مع دول الخليج بحجة السلام الاقتصادي والسياسي فضلاً عن الجوانب الأخرى بتأييد أمريكي وبالفعل تم إبرام الاتفاق الإسرائيلي مع بعض الدول الخليجية وفي مقدمتها

الإمارات في عام 2020، لكن من دون التوصل الى اتفاق سياسي مع الفلسطينيين، هذا الاتفاق الذي يدعي تعزيز التعاون في كل المجالات بين إسرائيل والإمارات.

وعلى الرغم من وجود علاقات اقتصادية وتجارية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول الخليج لاسيما الإمارات العربية المتحدة، إلا أن العلاقات ما بين الطرفين اتسمت بالتعقيد خاصة مع بقاء مسألة الجزر الثلاثة الإماراتية وهي من المواضيع المهمة للبلدين، التي تعد ثابتا في مناقشة دول المنطقة وكذلك قضية البرنامج النووي الإيراني الذي أعطى بعداً حيوياً الى إيران وهو مطلب قومي وشعبي لإيران، فضلاً عن تداعيات الأزمة اليمنية والتورط الإماراتي المباشر فيها.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في مدى تأثير اتفاقيات السلام بين دول الخليج وإسرائيل على علاقة إيران بهذه الدول.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العلاقات الخليجية الإيرانية تسير نحو التعقيد أكثر نتيجة اتفاق ابراهام بين إسرائيل والإمارات.

منهجية البحث: اعتمدت البحث على المنهج التحليلي الوصفي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تطرق المحور الأول: لاتفاق ابراهام وأوجه التشابه والتمايز بينه وبين الاتفاقات السابقة، بينما ناقش المحور الثاني: ناقش موضوع تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين وأثرها على دول الخليج، في حين تناول المحور الثالث والاخير: انعكاسات التطبيع على العلاقات الخليجية – الإيرانية.

المحور الأول: اتفاق ابراهام واوجه التشابه والتمايز بينه وبين اتفاقات التطبيع السابقة

اولاً: اتفاق إبراهام:

وهو الاسم الذي أطلق على الاتفاق الذي وقع بين إسرائيل والإمارات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في 15/ أيلول/ 2020، والذي وصفته الأطراف الموقعة عليه بالاتفاق التاريخي الذي سيعزز التعاون في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الإمارات وإسرائيل، و يرى البعض أن الهدف من وراء هذا الاتفاق يكمن في تحقيق عدة غايات منها: العمل على إعادة تشكيل معسكر في الشرق الأوسط يكون مؤيداً للولايات المتحدة الامريكية ومناهضاً لإيران، كذلك يهدف الاتفاق إلى إضافة مصادر دخل للولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي إلى زيادة مبيعاتها للأسلحة إلى دول الخليج، كذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تقليص التأثير الروسي الصيني في الشرق الأوسط كجزء من الصراع

الاستراتيجي بينها وبين هذه الدول التي تحاول تغيير نظام التوازنات الدولية، ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم أيضا. كما تسعى إسرائيل من خلال هذا الاتفاق إلى تعزيز مكانتها السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط وكذلك محاولة جعل القيادات الفلسطينية تعترف بعدم قدرتها على الاعتماد على الدعم العربي لها ضد إسرائيل.[1]

ويظهر من تسمية الاتفاق (إبراهام) أن الولايات المتحدة سعت إلى إنشاء نموذج عقائدي مستمد من الأديان الإبراهيمية الثلاث، ومن أجل نجاح هذا النموذج عملت على تغيير ثقافة الشعوب من خلال الدبلوماسية الروحية واعتمدت على التاريخ المشترك بين هذه الشعوب ومحاولة تعزيز فكرة التعايش فيما بينهم.[(2)].

وهنالك العديد من الأسباب التي عملت على الإسراع في توقيع اتفاقية التطبيع بين الإمارات وإسرائيل من بينها الانتخابات الأمريكية السابقة حيث سعى الرئيس الأمريكي السابق ترامب إلى استثمار هذا الاتفاق في حملته الانتخابية واستغلال المؤيدين لإسرائيل كما حصل في عام 2016، وكذلك ما عرفت بصفقة القرن والتي تعمل الإدارة الامريكية من خلالها على دفع الدول العربية من أجل تحقيق السلام ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن ثم عزل الفلسطينيين عن المحيط العربي وتهميش القضية الفلسطينية، ومن الأسباب الأخرى هي الجانب الاقتصادي الذي يتمثل بالاستثمارات والسياحة والتكنلوجيا وغيرها التي تسعى إسرائيل من خلالها الى الاستفادة من دول الخليج من أجل ازدهار اقتصادها خاصة مع الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها.[(3)].

ثانياً: أوجه التشابه والتمايز بين اتفاق ابراهام والاتفاقات السابقة

يُعد التطبيع إنهاء حالة حرب أو هو عودة للعلاقات بجميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والأمنية بين دولتين أو أكثر إلى وضعها الطبيعي، ومن الأمثلة عليه (التطبيع) الذي حصل بين ألمانيا وفرنسا وكذلك ما حدث بين اليابان والصين فهذه الدول التي تأخذ بالتطبيع في علاقاتها تكون أوزانها العسكرية والديمغرافية والاقتصادية متقاربة، وفي حالة الإمارات وإسرائيل وحتى نجد أن الأمر مختلف تماما فهاتان

[1]) اتفاقيات أبراهام": المصلحة الأميركية أولا والإسرائيلية بالمكان الرابع،الرابط الالكتروني: https://www.arab48.com

[2]) الولايات المتحدة الإبراهيمية والسيطرة على الشرق الأوسط، د. كمال سلامة، الرابط الالكتروني https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF-

[3]) المصدر السابق.

الدولتان لم تكن بينهما حربا والوزن العسكري والسياسي بين البلدين مختلف وشاسع وغير متساوٍ وبالتالي فإن هذا اتفاق ابراهام يمكن عده اتفاقا اقتصاديا يخدم مصالح الطرفين أكثر منه تطبيع.[1].

ولكن من الصعب أيضا على نتنياهو والمجتمع الإسرائيلي عموما، الخروج إلى (التطبيع) مع العرب وهو يحمل عقيدة (التفوق اليهودي)، وعقيدة (الشعب المختار) المفضل على (الگوييم/ الأغيار)، في مجتمع يجنح نحو اليمين، ويستظل بالأصولية اليهودية، ويتداول طروحات مؤسس الأصولية الصهيونية الحاخام الأكبر الأشكنازي (كوك) وهو يتحدث عن الأغيار الذين خلقوا من أنفس البهائم، والحاخام الأكبر السفاردي (عوفاديا يوسف)، وهو يردد في صلاته دعاءه إلى ربه: "صب غضبك على الأغيار"، واصفا العرب بالأفاعي والحيوانات، ومكررا قوله: "إن الله يندم كل يوم لأنه خلق ذرية لإسماعيل [2].

وهذا الاتفاق هو الثالث بين إسرائيل والدول العربية فهي أبرمت اتفاقات سابقة مع كل من مصر عام 1979 بتوقيعها معاهدة السلام دون ربط هذه المعاهدة بحل القضية الفلسطينية التي تعد أساس الخلاف والصراع بين الدول العربية وإسرائيل، ومن ثم تلاها اتفاق أوسلو عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم وقع الأردن اتفاقية سلام عام 1994 مع إسرائيل، وهذه الاتفاقيات كانت أيضاً برعاية أمريكية، وبطريقة مماثلة لاتفاقات إبرهام، هم فاتفاقية السلام التي وقعت بين إسرائيل ومصر كانت على أساس إنهاء الحرب بينهما وقيام إسرائيل بسحب قواتها من سيناء وفي المقابل السماح للسفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة إلى إسرائيل ومنها بالمرور الحر عبر قناة السويس ومداخلها. وأيضا كان الاتفاق ينص على العديد من مجالات التعاون سواء في مجال النقل الجوي والتجارة والثقافة والسياحة وغيرها، لكن هذا الاتفاق والتطبيع الإسرائيلي لمصر لم يخفف من العداء الإسرائيلي إزاء العالم العربي ولم يحسن علاقتها بالفلسطينيين فهي عملت على استغلاله في تقييد قوة مصر من أجل إطلاق يدها بشكل أكبر في تعاملها مع الأطراف العربية وبالتالي اتساع وامتداد التهديد الإسرائيلي للأراضي العربية انطلاقًا من ضرب المفاعل النووي العراقي، في يونيو/حزيران 1981، إلى ضرب مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، في أكتوبر/ تشرين الأول 1985، كما سعت إلى منع بيع الأسلحة إلى السعودية والأردن ومحاولتها بعد تحييدها لمصر من فرض سيطرتها على منطقة القلب العربي بسيطرتها على مرتفعات الجولان واستمرارها بالاستيطان وغزو لبنان حزيران 1982، فتمكنت إسرائيل من الحد بشدة من فعالية

---

[1]) مكرم المسعدي، **المُعلَنُ والمَخفِيُّ في اتفاق "أبراهام" 8/ 10/ 2020، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4799**

[2]) د.أنور سعيد الحيدري، (التطبيع)...التصوير والتصدير، 2020/09/24، الرابط الالكتروني، https://www.hcrsiraq.net/?s=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%3A+%D8%A7%D9%84%D

القوة العسكرية الفلسطينية غير النظامية التي انتهى بها المطاف إلى التركُّز في لبنان، وتثبيت الوجود الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، وإحكام السيطرة على مياه الليطاني.[1].

بدأت الإمارات التوجه نحو التطبيع مع إسرائيل من الناحية الاقتصادية والاستخباراتية وحتى الأمنية، كما اخذت تستقبل الوفود الرسمية من قبل إسرائيل، وكذلك لم تعترض على إجراءات الضم التي قامت بها إسرائيل على الأراضي العربية في عام 1967 وباركت لصفقة القرن التي تعد بمثابة إنهاء لحل الدولتين وإلغاء لمكانة القدس كعاصمة لفلسطين وكذلك تعمل على عدم إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتسمح بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل[2].

كما يتميز هذا الاتفاق عن سابقيه في كونه ذو أبعاد استراتيجية تمنح إسرائيل مجالاً جيوسياسياً يمكنها من المناورة خارج مجالها، وهذا على عكس الاتفاقين بين مصر والأردن الذين كان الغاية منهما ضمان عدم مواجهة إسرائيل على اعتبار ان مصر والأردن يرتبطان مع إسرائيل من الناحية الجغرافية والديمغرافية والسياسية، واتخذت العلاقات الإسرائيلية– الإماراتية أبعاداً امنية وعسكرية واقتصادية والعديد من الجوانب الأخرى على امتداد هذه العلاقة بشكليها السري والعلني [3].

وحافظت الإمارات في عهد الشيخ زايد على عدم التقارب مع إسرائيل وحتى القانون الإماراتي كان يجرم الاعتراف بإسرائيل على حساب فلسطين واعتبر مجاملة الإسرائيلي جريمة يحاسب مرتكبها أمام القانون، لكن وبعد رحيل الشيخ زايد بدأت الزيارات الإسرائيلية إلى أبي ظبي وكان أولها المشاركة في مؤتمر وكالة الأمم المتحدة للطاقة المتجددة في عام 2010.

كما جاءت سياقات اتفاق التطبيع هذا لتعكس التحالفات الاستراتيجية والعسكرية التي تتشكل في المنطقة، فكل من الإمارات والبحرين لا تملكان حدوداً مشتركة مع إسرائيل ولم تخوضا حروباً مباشرة معها، بل على العكس تماماً، عرفت الدولتان علاقات مع تل أبيب منذ أكثر من عقد من الزمان، وفي مجالات عدة اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأمنية[4].

المحور الثاني: تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين وأثرها على دول الخليج

---

[1]) المصدر السابق.

[2]) د. أنور سعيد الحيدري، الإمارات العربية... قدما نحو التطبيع. الموقع الرسمي لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية على شبكة المعلومات الدولية، الرابط الالكتروني:-https://www.hcrsiraq.net/category/research-and-studies/

[3]) مكرم المسعدي ،**المُعلَنُ والمَخفِيُّ في اتفاق "أبراهام، مصدر سبق ذكره.**

[4]) اتفاقيات أبراهام": المصلحة الأميركية أولا والإسرائيلية بالمكان الرابع، مصدر سبق ذكره .

تعد وجهات نظر الدولة الخليجية من التطبيع الإسرائيلي متغيرة ومتفاوتة، إذ نرى أن بعض مواطنيها مصممين على عدم التعامل مع إسرائيل وتنظيم حركات معارضة سياسية ضدها، لكن هذا لا يؤثر بشكل كبير على سلوك الدول الخليجية رسميا، خاصة وأنها تأخذ بنظر الاعتبار فوائد تعزيز العلاقات مع إسرائيل، ولم يكن اتفاق التطبيع هذا الخطوة الأولى والمفاجئة للإمارات في علاقتها مع إسرائيل فهي تلتقي في الحماية الغربية لها مع إسرائيل بدايتاً ببريطانيا ومن ثم انتقل الاعتماد والرعاية الى الولايات المتحدة الأمريكية سواء من قبل إسرائيل أو الدول الخليجية.

هذا التطبيع سيسهم في التأثير على الدول الخليجية ويزيد من التوترات والاحتقان فيها من خلال جعلها محوراً إقليميا بالضد من إيران في وقت كانت فيه سياستها الخارجية حيال إيران ذات نهج مختلف. كما أن ذا يعرضها للتهديد لأن إيران لن تقبل بوجود قواعد عسكرية إسرائيلية في دول الخليج فهذا يعد تهديدا للأمن القومي الإيراني، وبالتالي في حال تعرض إيران لأي هجوم فأنها سترد على ذلك من خلال ضربها لدول الخليج وليس إسرائيل لأنها هي من أدخلت إسرائيل إلى المنطقة. وأيضاَ من تأثيرات هذا الاتفاق على دول الخليج تعرضها للإشعاعات النووية من جراء إحدى المفاعلات النووية الإيرانية في حال تعرضها للضرب من قبل إيران[1].

إذاً، فالغاية من اتفاق التطبيع هذا من الجانب الإماراتي كان من أجل تحقيق عدة أهداف منها، سعي الإمارات الدائم من أجل أن يكون لها الدور الأكبر إقليميا في المنطقة العربية، وباتفاقها مع إسرائيل ستتمكن من تعزيز هذا الدور، كذلك تسعى الإمارات إلى إظهار نفسها كراعية للسلام في الشرق الأوسط في مواجهة التطرف والإرهاب، كما تحاول الإمارات الحصول على الدعم التكنلوجي والاقتصادي خاصة بعد ما حذرت منظمات اقتصادية من اضمحلال أهمية النفط مستقبلاً لذلك فهي بحاجة إلى دعم اقتصادها[2].

أما بالنسبة لإسرائيل فهي تعتبر تطبيع علاقاتها مع دول الخليج انجازاً مهماً بالنسبة لها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بالذات كونها تسعى لتصفية هذه القضية وفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني وذلك من خلال صفقة القرن، كذلك فهي تريد حسم موضوع القدس من خلال اعتراف أمريكا بها كعاصمة

[1]) ماهر لطيف، الازمة العربية والتسابق نحو التطبيع ... السياقات والآلات، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد 36، بغداد، 2020، ص99.

[2]) أنور سعيد الحيدري واخرون ، الامارات العربية: قدما نحو التطبيع، في: أنور سعيد الحيدري وآخرون، كتاب حمورابي 2020، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق / بغداد، 2020، ص 152.

لها ونقلها سفارتها إليها، كما تحاول استمرار اقتحامات المسجد الأقصى من قبل المستوطنين اليهود وأيضا تعمل إسرائيل على ضم مناطق واسعة فلسطينية الى إسرائيل[1].

ومن المؤكد أن العلاقات بين دول الخليج وإسرائيل كانت تنمو شيئاً فشيئاً بشكل سري منذ مدة طويلة، واستمرت بتلميحات تبين فيها ضرورة بناء تكتل تكون إسرائيل أحد أعضاءه من أجل تحقيق الحماية من التهديدات الخارجية لاسيما العدو المشترك بينهما وهو إيران، من هذا المنطلق يمهد اتفاق ابراهام إلى واقع جيوسياسي جديد ومن الممكن انضمام مجموعة أخرى من الدول العربية إلى مسار التطبيع مع إسرائيل تحقيقا لمصالحها متجاهلة القضية الفلسطينية التي هي محور الصراع العربي الإسرائيلي منذ سنوات طويلة[2].

وواجهت الإمارات بتوقيعها اتفاق ابراهام مع إسرائيل استنكاراً لخطوتها هذه ورد فعل سلبي من الجانب التركي، وكذلك تحذيراً من الجانب الإيراني لها من أن تكون هدف اتفاقها مع إسرائيل هو تهديد الأمن القومي الإيراني[3].

ويمكن القول إن اتفاق ابراهام يعد بمزيد من التوسع الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين وليس فاتحة تسوية سلمية للصراع العربي– الإسرائيلي، والإمارات بتصرفها هذا أرادت فتح المجال للعديد من الدول الأخرى للتطبيع مع إسرائيل من دون اهتمام بالقضية الفلسطينية التي يعُد هذا الاتفاق بمثابة الضربة القاضية لها ولفكرة السلام من ناحية، وبداية لتطبيع العلاقات العربية بشكل أوسع مع إسرائيل من ناحية أخرى[4].

المحور الثالث: أثر اتفاق التطبيع على العلاقات الخليجية– الإيرانية

سعت الإمارات إلى أن تأخذ دورا موازيا لدور السعودية التي تعد أكبر الدول الخليجية، والتي سعت إسرائيل إلى اظهار علاقتها معها إلى العلن، لذلك، ومع بروز الإمارات كدولة خليجية مهمة بعد تحجيم قطر، أصبح الاهتمام الإسرائيلي منصباً نحو الإمارات بشكل واضح، وبالفعل تم التعاون بين الدولتين من خلال اتفاق ابراهام.

---

[1]) اتفاق "أبراهام": تطبيع علاقات أم إعلان عن تحالف قائم بين الإمارات وإسرائيل؟، المركز العربي، 16 أغسطس ، 2020، الرابط الالكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Abraham-Agreement-Normalisation-of-Relations

[2]) حسن البراري، اتفاق ابراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن، مؤسسة بدريش ايبرت، عمان ، 2020، ص10.

[3]) أنور سعيد الحيدري وآخرون، مصدر سبق ذكره. ص 154.

[4]) حسن البراري، مصدر سبق ذكره، ص 17.

ورغم محاولة إسرائيل إظهار الدول العربية، ومن بينها الإمارات، كمساند لها ضد إيران، إلا أن الدول الخليجية شعرت بخطر جعلها ساحة لمعركة إسرائيل وأمريكا مع إيران وأنها لن تتلقى سوى الدعم اللوجستي منها في حال قيام حرب بينهما، وأدركت أن إسرائيل وأمريكا غير قادرتين على حماية الإمارات في حال حدوث اجتياح إيراني لها، مما دفع الإمارات إلى إعادة النظر في علاقتها مع إيران الأمر الذي عرضها للانتقاد واللوم من قبل السعودية وإسرائيل وأمريكا [1].

ولم يكن الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي اتفاق سلام كون البلدين على علاقات خفية منذ عهود وكذلك لم تكن بينهما حرباً، فهو له أهداف جيوسياسية واضحة أهمها مواجهة إيران إذ أن إسرائيل تسعى لكي يكون لها موطئ قدم في الإمارات، ومن ثم إنشاء قاعدة عسكرية إسرائيلية في الإمارات بالضد من إيران، ويرجع اهتمام إسرائيل في الإمارات بالذات كون معظم حقول وموانئ إيران المهمة وحتى مفاعلاتها النووية مشيدة على سواحل الخليج والإمارات تعد أقرب دول الخليج من ناحية المسافة على إيران لذلك اعتبرتها الأنسب والأفضل من بين دول الخليج لكي يتسنى لها وضع يدها على تلك الموانئ بشكل أسهل، هذا ما سيدفع إيران إلى اتخاذ إجراءات لمنع إسرائيل من أن يكون لها موطن في الخليج وستغير معادلاتها في التعامل مع الإمارات، وتسعى أيضا إلى عقد اتفاقيات جديدة مع دول الخليج للحد ومنع النفوذ الإسرائيلي في الخليج [2].

وقد يترتب عن اتفاق التطبيع ابراهام بين الإمارات وإسرائيل تداعيات استراتيجية تتمثل بتقوية ما يسمى بمحور الاعتدال في المنطقة الذي يضم الإمارات ومصر والسعودية والأردن في مقابل محور يطلق عليه بالراديكالي يضم قطر وعدد من الدول الأخرى غير العربية والفرق بين هذين المحورين هو في موقفها من القضايا المهمة في الإقليم، وأهمها الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يميل محور الاعتدال إلى التفاوض والحوار بينما المحور الثاني اعتمد على آليات راديكالية منها التنظيمات، لذا يمكن القول إن التحاق الإمارات بالدول ذات العلاقات الطبيعية مع إسرائيل سيؤدي الى تقوية محور الاعتدال في مواجهة المحور الراديكالي خاصة مع إمكانية تزايد الدور الإماراتي في إدارة العلاقات الفلسطينية– الإسرائيلية بعد توقعيها لاتفاق التطبيع مع إسرائيل، كما قد يؤدي هذا الاتفاق إلى التعاون بين الإمارات وإسرائيل بالضد

[1]) أنور سعيد الحيدري، الإمارات العربية...قدما نحو التطبيع، مصدر سبق ذكره.
[2])غيث علاو وفاطمة علي، الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي... هل يؤدي لحلف إيراني تركي،الرابط الالكتروني:
https://jadehiran.com/archives/17842

من إيران على اعتبار أنها التهديد المشترك بين هذه الدولتين مما قد يزيد من التوافق الأمني الخليجي الإسرائيلي لهذا الهدف[1].

وتعتقد الإمارات، ونتيجة لارتباطها اقتصاديا مع إيران بعلاقات تجارية أنها تستطيع منع إيران من الاعتراض على اتفاق التطبيع مع إسرائيل على اعتبار أن إيران منهكة اقتصاديا وهي مضطرة لعدم اتخاذ موقف معارض لهذا الاتفاق، لكن العلاقات الاقتصادية هذه لم تقف حائلاً من القرارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية فقد صرحت بالضد من هذا الاتفاق واعتبرته خيانة إماراتية للعالم الإسلامي والعربي ودول المنطقة وللقضية الفلسطينية [2].

كما ينظر إلى الاتفاق باعتباره محاولة لقلب ميزان القوة بتوجيه نحو استهداف إيران فهو جاء في خضم سياسة أمريكا المتمثلة في القيادة من الخلف والتي تتمثل بترك أمريكا لحلفائها أجزاء من أهدافها وأولوياتها لتقوم بها نيابة عنها والمثال على ذلك هو إطلاق يد السعودية في اليمن وكذلك إسرائيل في أجزاء من سوريا، لذلك فالاتفاق يعد جزءا من سياسة أمريكا المعادية لإيران، ويرى البعض أن هذا الاتفاق يأتي لصالح إيران ومحور المقاومة لأن دول الخليج، ونتيجة لتراجعها أمام إسرائيل واصطفافها إلى جانبها، أوضحت للمواطن العربي والمسلم الصورة وزاد من رصيد محور المقاومة، في مقابل ذلك اشتدت التوترات بين إيران والإمارات نتيجة إعلان اتفاق التطبيع الذي عدته إيران خطأ كبيرا من قبل الإمارات وخيانة من قبلها للمسلمين بشكل عام والشعب الفلسطيني بشكل خاص، وصرحت إيران بأن تعاملها مع الإمارات سيتغير بشكل كبير وجذري نتيجة تطبعها مع إسرائيل[3].

الخاتمة:

نستنتج من خلال دراستنا هذه أن العلاقات الإيرانية– الخليجية قد تدخل مرحلة جديدة تتأثر بالمتغيرات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ أن هذا الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي كان من أهدافه استهداف إيران بالرغم من إعلان الإمارات بأن هذا الاتفاق لا يستهدف إيران، ورغم أن الاتفاق هدفه كان الارتقاء بمستوى الأمن في الإمارات إلا أن ذلك يضع مستقبلها على المحك لمواجهة جارتها إيران مواجهة لم تحدد تفاصيلها ولم ترسم الخطط بمشورتها تجاهها، الدول العربية تلجأ إلى التطبيع مع إسرائيل من أجل المحافظة على أمنها كما تعتقد ولكي تتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لو

---

[1]) معاهدة السلام الإماراتية-الإسرائيلية: الانعكاسات الإقليمية والاستراتيجية المتوقَّعة، مركز الإمارات للسياسات، الرابط الالكتروني: https://epc.ae/index.php/ar/topic/the-emirati-israeli-peace-treaty-potential-regional-and-strategic-implications 16 |سبتمبر 2020.

[2]) المصدر السابق.

[3]مصدر سبق ذكره.) معاهدة السلام الإماراتية-الإسرائيلية: الانعكاسات الإقليمية والاستراتيجية المتوقَّعة، مركز الإمارات للسياسات،

كان ذلك يتعارض مع الموقف الفلسطيني والقضية الفلسطينية من هذا التطبيع، وبالرغم من رفض الشعوب العربية لهذا التطبيع على عكس أنظمتها فهذه الشعوب لازالت تعتبر القضية الفلسطينية قضية استعمارية وتخص جميع الأمة العربية ولم تستطع أنظمة هذه الشعوب تغيير هذا الرأي العام تجاه هذه القضية إلى اليوم.

ويمكن القول إن اتفاق التطبيع الإماراتي الإسرائيلي هو اتفاق سياسي إعلامي أكثر من كونه اتفاقا تاريخيا مهمّا كما هو الحال في اتفاق كامب ديفيد وأوسلو، وأن مسار التطبيع ظل حبيس حماية الأنظمة العربية ولم يستطيع الحصول على تأييد الشعوب له رغم كل موجات الإعلام والدبلوماسية التي استخدمتها إسرائيل للتأثير على العقل العربي، لذلك من الممكن أن تشهد المنطقة العربية فوضى لا يستطيع أن يخرجها منها لا اتفاق سلام ولا تطبيع مع إسرائيل.

المراجع:

اولاً: الكتب العربية

1- أنور سعيد الحيدري وآخرون، الإمارات العربية: قدما نحو التطبيع، في كتاب حمورابي 2020، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق / بغداد، 2020.

2- حسن البراري، اتفاق ابراهام: علاقة إسرائيل والإمارات الوطيدة وأثرها على الأردن، مؤسسة بدريش ايبرت، عمان، 2020.

ثانياً: المجلات العلمية

1- ماهر لطيف، الأزمة العربية والتسابق نحو التطبيع ... السياقات والآلات، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 36، بغداد، 2020.

ثالثا: شبكة الانترنت

1. اتفاقيات أبراهام": المصلحة الأميركية أولا والإسرائيلية بالمكان الرابع، الرابط الالكتروني: https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A
2. اتفاق "أبراهام": تطبيع علاقات أم إعلان عن تحالف قائم بين الإمارات وإسرائيل؟، المركز العربي، 16 أغسطس، 2020، الرابط الالكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The
3. د. أنور سعيد الحيدري، الإمارات العربية...قدما نحو التطبيع...، الرابط الالكتروني: https://www.hcrsiraq.net/category/research-and-studies/ .a

4. .أنور سعيد الحيدري، (التطبيع)...التصوير والتصدير، 24/09/2020، الرابط الالكتروني، https://www.hcrsiraq.net/?s=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%3A+%D8%A7%D9%84%D

5. غيث علاو وفاطمة علي، الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي... هل يؤدي لحلف إيراني تركي، الرابط الالكتروني: https://jadehiran.com/archives/17842

6. د. كمال سلامة، الولايات المتحدة الإبراهيمية والسيطرة على الشرق الأوسط، الرابط الالكتروني: https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF-

7. معاهدة السلام الإماراتية–الإسرائيلية: الانعكاسات الإقليمية والاستراتيجية المتوقَّعة، مركز الإمارات للسياسات، 16 سبتمبر 2020 الرابط الالكتروني: https://epc.ae/index.php/ar/topic/the-emirati-israeli-peace-treaty-potential-regional-and-strategic-implications

8. مكرم المسعدي، المُعلَنُ والمَخفِيُّ في اتفاق "أبراهام" 8/ 10/ 2020، الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4799

العلاقات السعودية- الإيرانية
وأثرها على منطقة الشرق الأوسط

أ.ماهر لطيف
دراسات حضارية اختصاص حضارة حديثة
صفاقش، تونس.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح طبيعة العلاقات القائمة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وتتبع جذور الصراع القائم بينهما وانعكاساته على دول منطقة الشرق الأوسط.

حيث تميزت العلاقات بين البلدين بالتذبذب وعدم الاستقرار إلى حين قطع العلاقات نهائيا بينهما سنة 2016، وقد اتخذت اشكالا منها الحرب الباردة والحرب بالوكالة وأحيانا المواجهة المباشرة المحدودة، قبل أن تغير المملكة من طبيعة مواقفها المتصلبة من طهران وتهدأ من تصريحات قياداتها السياسية ومثلت تصريحات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بوادر أمل في تغير شكل العلاقات والتي قد تحقق الاستقرار والأمن والرخاء للجميع.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السعودية الإيرانية، مناطق الصراع بينهما، تصريحات ولي العهد السعودي وأسبابها، تغير الموقف السعودي، أثر التقارب بين البلدين على الشرق الأوسط.

Saudi-Iranian relations and their impact on the Middle East

Meher ltaif
Civilized Studies Researcher
sfax, tunisie.

Abstract:

This study aims to clarify the nature of the existing relations between the Kingdom of Saudi Arabia and the Islamic Republic of Iran and trace the roots of the conflict between them and its repercussions on the countries of the Where the relations between the two countries were characterized by fluctuation and instability until the final severance of relations between them in 2016, and it took forms, including the yard war, the proxy war, and sometimes the limited direct confrontation,e Middle East; Before the Kingdom changed the nature of its rigid positions on Tehran and calmed down from the statements of its political leaders, and the statements of Saudi Crown Prince Mohammed bin Salman represented signs of hope for a change in the shape of relations, which may achieve stability, security and prosperity for all.

Keywords: Saudi - Iranian relations, areas of conflict between them, statements of the Saudi crown prince and their causes, Saudi position change, impact of rapprochement between the two countries on the Middle East.

المقدمة:

كانت العلاقات السعودية الإيرانية تندرج في إطار التنافس السياسي في بعض مراحلها، وظلّ هذا التنافس في نطاقه السياسي بعيدا عن التمذهب واقحام الدين في عهد الشاه، لكنّ الأمر تغير خاصّة بعد ثورة 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التّي وظّفت الجانب العقائدي والمذهبي في تنافسها السياسي مع المملكة تحت مُسمّى تصدير الثورة الإسلامية لشعوب المنطقة العربية.

وقد تميزت العلاقات بين الجانبين بعدم الاستقرار كما غلب عليها مناخ من عدم الثقة المتبادلة، وبالنظر إلى طبيعة العلاقات بين الدولتين على مدار العصر الحديث نجد أنه قد غلب عليها طابع الحرب الباردة أو الحروب بالوكالة في منطقة الشرق الأوسط.

وقُطعت شعرة معاوية بين السعودية وإيران عام 2016 ووصلت العلاقات بينهما إلى طريق مسدود، استحال معها أي تفاهم أو رغبة في الحوار خاصّة عندما أعلنت المملكة قطع علاقاتها مع طهران بعد هجوم متظاهرين على السفارة السعودية في العاصمة الإيرانية ردّا على إعدام الرياض لرجل الدين لشيعي

نمر باقر النمر. وغيّمت على المنطقة منذ ذلك الوقت عواصف من التصريحات النارية والحروب الكلامية، وهو ما انعكس سلبا على الأمن والاستقرار فيها.

شكّل عام 2021 عام التغير في سياسة المملكة، حيث عبر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الثلاثاء 27 أبريل/ نيسان 2021 في مقابلة بثتها عدة قنوات سعودية عن رغبة المملكة في إقامة علاقة مميزة وطيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية قائلا: "أن إيران دولة جارة، وكل ما نطمح له أن يكون لدينا علاقة طيبة ومميزة معها"، في تصريحات هي الأولى من نوعها بعد 6 سنوات من قطع العلاقات الدبلوماسية والاختلافات الجيوسياسية بين البلدين وتبادل التهم بزعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط.

وقد شكلت هذه التصريحات تغيرا كبيرا في موقف ولي العهد السعودي الذي عبر منذ أن أصبح الحاكم الفعلي للبلاد في عام 2017 عن وجهات نظر معادية لإيران، إذ رفض الجلوس على طاولة الحوار معها ولقاء قادتها، ووصف طهران أكثر من مرة بأنها دولة عدوانية ونظامها متطرف ومرشدها هتلر جديد في الشرق الأوسط. فماهي أسباب هذا التغير المفاجئ في الموقف السعودي؟ وأي مستقبل للعلاقات السعودية. الإيرانية؟ وما تأثيراته على منطقة الشرق الأوسط؟

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التركيز على طبيعة العلاقات السعودية. الإيرانية مع توسع الصراع بينهما ليشمل دول الشرق الأوسط، وذلك قبل وبعد تصريحات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الأخيرة التي شكلت تغيرا كبيرا في الموقف السعودية من إيران، والتي سنحاول أن سنتجلي من خلالها مستقبل العلاقات بين البلدين.

فرضية البحث: تعرف الفرضية بأنها الحلول الأولية والمبدئية لمشكلة البحث، يمكن صياغة الفرضية كالآتي:

. أنه كل ما اشتد الصراع السعودي الإيراني كان له أثر سلبي على استقرار الشرق الأوسط

. شكلت التركيبة الاجتماعية والسكانية لدول الشرق الأوسط بوابة للتدخل في شؤونها من قبل الدولتين

. طبيعة التنافس بين الدولتين تعود إلى الاختلافات الأيديولوجية بينهما ورغبة كل منهما في قيادة العالم الإسلامي

. كشفت تصريحات ولي العهد محمد بن سلمان تغيرا كبير في الموقف السعودي من إيران

. هذه التصريحات التي رافقتها مفاوضات سرية بين البلدين يمكن أن تعزز التقارب وتحقق الاستقرار في الشرق الأوسط

. ترتبط المصالحة السعودية الإيرانية بالدول الكبرى التي سيكون لها الكلمة الفصل في مدى نجاح أو تعثر هذه المصالحة.

منهجية البحث: اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كبرى فضلا عن المقدمة والخاتمة، تطرق المحور الأول إلى طبيعة العلاقات السعودية . الإيرانية وتوسع مناطق الصراع بينهما، في حين اهتم المحور الثاني بتغير الموقف السعودي من إيران بعد تصريحات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في حين تناول المحور الثالث والاخير تأثير التقارب السعودي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط.

1. طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية وتوسع مناطق الصراع بينهما:

تباينت العلاقات السعودية الإيرانية تاريخيا بين التعاون تارة والصراع تارة أخرى وفقا للأحداث الداخلية لهاتين الدولتين، وأيضا وفقا للأحداث الإقليمية المُحيطة بهما.

وكانت العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية هي المُحدّد لنوعية العلاقات بينهما سلبا أو إيجابا.

بدأت العلاقات الرسمية بين إيران والمملكة العربية السعودية منذ العام 1928، ولم تكن في أحسن أحوالها بسبب المؤثرات الإقليمية لاسيما بعد الثورة الإيرانية، تطوّرت العلاقة بعدها في ظل تأثير نوعين من القوى السياسية الإيرانية حدّدت بقوة شكل السياسة الإيرانية تجاه المملكة العربية السعودية هما: المؤسسة الدينية المتأثرة بالخلاف مع الحركة الوهابية، أمّا القوة الأخرى والتي تبدو أكثر حضورا في متابعة العلاقة مع السعودية فهي القوة العسكرية والأمنية والتي يرتبط تقيمها في العادة بالتحالفات الأمريكية في المنطقة [1].

أدّى نجاح الثورة الإسلامية الخمينية الشيعية في إيران عام 1979 إلى تحوّل كبير في العلاقات بينهما والتّي اتخذت طابعا طائفيا بامتياز، باعتبار أنّ السعودية تحكمها ملكية إسلامية سنّية بحتة ذات أجندة سياسية تقوم على الاحتفاظ بالوضع القائم في منطقة الخليج، بينما إيران دولة شيعية تسعى إلى تصدير ثورتها إلى باقي دول العالم العربي والإسلامي، وهو ما أثار مخاوف بعض الدول كجارتها العراق ودول الخليج على رأسهم المملكة العربية السعودية، والتّي أنتجت حربا إيرانية عراقية دامت ثماني سنوات، وأعقبها تأسيس مجلس التعاون الخليجي سنة 1982.

وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ أهم مظاهر الصراع بين الجانبين تتمثل بـــــ:

---

[1]. محمد صلاح محمد، "**السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط البحرين، سوريا واليمن أنموذجا**"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، بتاريخ 12 أبريل 2017، https://democraticac.de/?p=45532

. سعي إيران إلى التأثير على توجّهات دول منطقة الخليج العربي بما يتماشى ومصالحها ورغبة منها في استرجاع ارثها الإمبراطوري الفارسي، وهو ما ترفضه السعودية وترى فيه تعديا صارخا على نفوذها الاستراتيجي في نطاق دائرة الجوار المباشر.

. توسع النفوذ الإيراني في بعض الدول العربية وخلق حالة من التوتر في العلاقة بين الأشقاء العرب، وتشجيع شيعة الخليج على الثورة ضدّ أنظمتهم الحاكمة، والتدخّل المباشر في الملف الفلسطيني والأزمات المُتلاحقة في لبنان والعراق، كلّ ذلك أدّى إلى تراجع الدور السعودي في دائرته العربية.

. التنافس الشديد بين الجانبين على قيادة العالم الإسلامي، لذا تسعى إيران جاهدة عبر تصدير ثورتها الإسلامية إلى قيادة العالم الإسلام بشقيه السُنّي والشيعي، وإضعاف الدور السعودي.

الدور الإيراني المباشر أو غير المباشر في إثارة القلاقل الداخلية في السعودية وذلك من خلال تبنّي وتشجيع أطروحات قُوى المعارضة الداخلية مع العمل على تضخيمها إعلاميا[1].

وقد تزايدت حدّة الصراع بين السعودية وإيران أكثر مع اندلاع شرارة الثورات العربية وتباين مواقف كلا الدولتين من هذه الثورات، وسعت كلّ منهما لاحتوائها سواء من خلال دعم الأنظمة أو المعارضة، وبناء عليه اتخذ الصراع بينهما بعدا جيوسياسيا ألقى بظلاله على دول كالعراق واليمن والبحرين وسوريا.

أ. التنافس السعودي الإيراني في العراق:

يحتلّ العراق مكانة مهمة في حسابات المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية على حدّ السواء، إذ يُمثل هذا البلد عُمقا استراتيجيا مُهمّا لكلا الطرفين ما يجعله خلفية ومسرحا للأحداث الراهنة واللاحقة فيه، فهو مجال حيوي وامتداد ضروري للهلال الشيعي يسقط بسقوطه وجزءا جوهريا من الأمن القومي الإيراني لا يمكن التنازل عنه بسهولة، باعتباره شريانا حيويا رابطا بين البلدان المُكوّنة للمشروع الشيعي القائم على ولاية الفقيه، أهمّية العراق اليوم كأهمية المدائن بالأمس التّي كانت خط الدّفاع الأول عن أمنها أيام الإمبراطورية الفارسية في مواجهتها للفُتوحات العربية الإسلامية. وبسقوطها سقطت بلاد فارس[2].

---

[1]. رايق سليم البريزات، "**الصراع السعودي ـ الإيراني وتأثيره على دول الجوار العربي**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية"، العدد الثالث، المجلد الثامن 2018، ص7.

[2]. ماهر لطيف، "**المواجهة الأمريكية في العراق: السياقات والمآلات**"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية أفايب، القاهرة، 10أبريل 2020.

وقد استغلّت إيران سقوط النظام العراقي سنة 2003 لتتوسع خارج حُدودها وتُصدّر ثورتها الإسلامية مُستثمرة الهويّة الطائفية وثقافة المظلومية عند الشيعة، لتُصبح الراعي الوحيد للبيت الشيعي والآمر الناهي في العراق، والمُتحكّم في شكل التحالفات وفي العملية السياسية برُمّتها عبر ميليشياتها المُسلّحة والأحزاب السياسية التابعة لها عقديا، ولا يتم تنصيب أيّ رئيس حكومة أو تشكيل أيّ تحالف سياسي دون موافقتها ومباركة الخامنئي مُتجاوزة في ذلك مبدأ التقية نحو الفعل السياسي المعلن[1].

وعلى الجانب الآخر فإنّ موقف السعودية من العراق يصعب تحديده بوضوح نظرا لسياسة التكتم التّي تتّبعها المملكة، ولكنّ الظاهر لنا أنّها لا تكن الكثير من الودّ للحكومات العراقية المتعاقبة التّي تُهيمن عليها الأحزاب التابعة لإيران. وقد شكّلت العراق مصدر قلق دائم للسعودية قبل الاحتلال الأمريكي وبعده أيضا، وفي هذا السياق استشعرت المملكة مُؤخرّا الخطأ الفادح الذّي ارتكبته بدعمها الإطاحة بنظام صدام حسين الذي كان صمّام الأمان لها، وبسقوطه تزايدت التهديدات الأمنية وباتت إيران على حدود المملكة عبر ميليشياتها المُسلّحة.

إنّ سياسة الهيمنة والتمدّد التي اتبعتها إيران في العراق خلفت حالة من عدم الرضى لدى صانع القرار السُعودي، وفي هذا السياق اتخذت المملكة مسارين للحدّ من هذا التمدد: الأوّل داخل المنطقة، حيث وجّهت السعودية تحذيرا غير مباشر إلى إيران للتخلّي عمّا وصفته بجهود إيرانية لنشر المذهب الشيعي، ودعّمت في المقابل المُكوّنات السياسية الكُردية والسُنّية، وسعت إلى التواصل والانفتاح على المرجعيات الشيعية المُعتدلة في العراق(يظهر ذلك من خلال دعوة ولي العهد السعودي لمُقتدى الصدر لزيارة السعودية سنة 2017 في مُحاولة لكسر هيمنة النفوذ الإيراني على القرار العراقي وحلحلة الملف المذهبي الذّي عصف بالمنطقة)، أمّا في ما يخُصّ الملف الثاني فهو خارج المنطقة ويتمثّل في سعي السعودية إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع روسيا الاتحادية وجمهورية الهند وجمهورية الصين وهم أقرب الحلفاء إلي إيران، وتبادل الزيارات معهم للعب دور أكثر تأثيرا على الصعيدين الإقليمي والدولي [2].

ومع سحب الولايات المتحدة الأمريكية لما تبقّى من قواتها العسكرية من العراق، سيكون لزاما على السعودية التدخّل بشكل مباشر في الملف العراقي، خاصّة مع الدعم الكبير الذي تُقدّمه إيران للحكومات العراقية المتعاقبة. وفي هذا السياق زادت السعودية من حجم استثماراتها في بلاد الرافدين ووطّدت علاقتها

---

[1]. ماهر القدارات، "**المسلم الشيعي من دولة الفقه الإسلامية إلى فقه الدولة المواطنية الحديثة**"، مجلة ذوات، العدد 60، 2020، الصفحة 35.

[2]. رايق سليم البريزات مرجع سابق

الدبلوماسية معها، وعقدت صلة وثيقة مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظم في محاولة لإرجاع العراق إلى الحاضنة العربية واحتواء النفوذ الإيراني.

تنظر المملكة إلى العراق على أنّه البوابة الشرقية للخليج وخط الدفاع الأول بوجه المدّ الإيراني في المنطقة، في حين تراه إيران على أنه العمق الاستراتيجي والبعد الأمني والجيوسياسي لها لتحقيق أهدافها وطموحاتها المستقبلية.

ب . التنافس السعودي الإيراني في البحرين:

تُعتبر البحرين الحديقة الخلفية للمملكة السعودية، وهي جزيرة تقع في منتصف الخليج تقريبا بين الشمال والجنوب، ممّا جعلها مركزا مهما للمواصلات بين الخليج والعالم الخارجي.

وهي تبتعد عن ساحل المملكة العربية السعودية 12 ميلا، وتبتعد عن الساحل الإيراني 18 ميلا[1].

ولا يحتاج الدارس للشأن الخليجي أن يتمتّع بقوّة الملاحظة حتّى يدرك طبيعة العلاقة القائمة بين السعودية والبحرين، علاقة يمكن أن نُلخّصها في جملة واحدة ""الشقيقة الصغرى أصبحت المُحافظة السعودية رقم 148.

وقد ساهم ظهور البترول في البحرين عام 1932 في زيادة مكانتها وأهمّيتها الاستراتيجية، وبالتالي زادت فيها الأطماع الإيرانية التّي تطمح وباستمرار إلى ظمّ البحرين إلى الوطن الأم شأنها شأن الجزر الإماراتية المتنازع عليها، وهذا ما جعل من المملكة البحرينية ساحة ساخنة للتنافس السعودي . الإيراني.

منذ بدء المساعي الإيرانية للسيطرة على البحرين مرة أخرى، نظر حكام الجزيرة إلى أنفسهم فرأوا أنهم دولة ميكروسكوبية الحجم، قليلة العدد، نسيجها الاجتماعي غير متماسك، لا تستطيع الدفاع عن نفسها، فقالوا: حسنًا نحن بحاجة إلى حماية.استعانت البحرين ببريطانيا لحمايتها من إيران حتى العام 1970، وحاولت بالتوازي مع الحماية البريطانية مدّ أواصل التعاون مع الدول العربية وخاصّة دول الخليج وعلى رأسهم السعودية من أجل إيجاد داعم لها في مواجهة الوحش الإيراني[2].

---

[1]. سعيد خليل هاشم، "**تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال 1861. "1971**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1990، ص2.

[2]. محمد صلاح محمد، "**السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط البحرين، سوريا واليمن أنموذجا**"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، بتاريخ 12 أبريل 2017، https://democraticac.de/?p=45532

[2]. رايق سليم البريزات، "**الصراع**.

لم يتأخر آل سعود في دعم البحرين وفي الدفاع عنها خشية امتداد الأطماع الإيرانية لباقي دول الخليج إذ نجحت في السيطرة على البحرين، وصلت شرارة الربيع العربي إلى المنامة عام 2011 مع تظاهر الآلاف في دوار اللؤلؤة بالعاصمة البحرينية للمطالبة بالحرية والإصلاح وتطبيق الملكية الدستورية، واتخذت المظاهرات بُعدا مذهبيا بعد أن تزعمتها قيادات شيعية تنتمي لحركة الوفاق الشيعية المعارضة التّي يتهمها النظام بتبعيتها لطهران، وفشلت البحرين رغم القمع والايقافات في السيطرة على الأوضاع، وكادت أن تسقط لولا تدخل السعودية التي أرسلت قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي. نجحت السعودية في تهدئة الأوضاع وفرض الأمن والحفاظ على نظام الحكم في البحرين، لكن النسيج المجتمعي البحريني كان قد اهترأ بشدّة، وتزايد السخط الشيعي أكثر فأكثر بعد حملات القمع التّي شنّتها الحكومة، وهو وضع لم يتغيّر إلى اليوم رغم مرور 10 سنوات على تلك الأحداث وسط اتهامات طهران المتكرّرة للنظام البحريني باضطهاد الشيعة.

أدرك النظام البحريني مدى الضعف الذي وصلت إليه المملكة داخليا وخارجيا مع تأزم الوضع الاقتصادي، وأنهم لن يستطيعوا الحفاظ على ملكهم دون الدعم المالي والأمني الذي تقدمه السعودية لهم، فرضوا بالتبعية والاستكانة للأمر الواقع، ودخلوا بيت الطاعة السعودي.

يُمكن رصد علاقة التبعية هذه بوضوح في موقفين اثنين، أوّلهما، عندما قامت السعودية بقطع علاقاتها مع إيران مطلع العام 2016، قامت البحرين باتخاذ نفس الخطوة بعدها بأقلّ من 24 ساعة، رغم أن مصلحتها تقتضي الحفاظ على علاقات جيدة مع طهران من أجل تهدئة جبهتها الداخلية.

الموقف الثاني، هو مقاطعة بعض دول الخليج لقطر في يونيو/ حزيران 2017، فرغم أن البحرين كانت أولى الدول التي أعلنت سحب سفيرها من الدوحة وقطع العلاقات معها، إلاّ أنه لا يخفى على أحد أن ذلك تم بإيعاز من السعودية والإمارات، اللتين قطعتا علاقاتهما مع قطر بعدها بساعات. وإذا كانت الرياض وأبو ظبي تشتكيان من طموح الدوحة، فما الذي تشتكي منه المنامة ولماذا قاطعت قطر؟ ببساطة، لا يوجد سبب وجيه سوى أن هذه هي رغبة الشقيقة الكبرى[1].

ج ـ التنافس السعودي الإيراني في سوريا:

تُعتبر الأزمة السورية من أخطر الأزمات في الشرق الأوسط، والتّي تقف حجر عثرة أمام أي محاولة لتحسين العلاقات السعودية الإيرانية، وتعدّ سوريا من الحلفاء الأوائل لإيران في المنطقة وهي على رأس مشروع طهران الإقليمي الذّي ينطلق من العراق عبورا بأراضيها ووصولا إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المُحتلّة.

[1]. مرجع سابق

رحبت سوريا بسقوط نظام الشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية سنة 1979، واصطفّت إلى جانب طهران في حربها ضدّ العراق، واستطاعت أن تحافظ على علاقة وثيقة معها، وقد برهنت العلاقات السورية الإيرانية أنّها الأكثر ترابطا وثباتا وديمومة من أي علاقة أخرى في المنطقة. أمّا علاقة سوريا مع السعودية فمختلفة، حيث طغى على العلاقات نوع من البرودة ومناخ من عدم الثقة المتبادلة نتيجة لاختلافات التوجهات بين البلدين، وهو ما تجلىّ بوضوح في الحركات الاحتجاجية عام 2011، فمن وجهة نظر السعودية فإنّ الأزمة الجارية في سوريا هي امتداد للصراع والتنافس السعودي . الإيراني الذي بدأ منذ قيام الثورة في إيران مرورا بالحرب العراقية الإيرانية ومن ثم سقوط نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في عام 2003 وحتى هذه اللحظة، ولعلّ سحب سوريا من سيطرة النفوذ الإيراني يبدو بالنسبة للسعودية ضروريا لمواجهة إيران في بناء نفوذ كبير لها. أمّا بالنسبة لإيران، فإنّ لها وجهة نظر مُغايرة تماما عمّا يحدث في سوريا من أحداث، والتّي هي من وجهة نظرها مؤامرة على سوريا كدولة مقاومة" [1].

ورغم أن القيادة السعودية لها عداء واضح للثورات العربية وللديمقراطية إلاّ أنّها أرادت اسقاط نظام بشار الأسد بكل الطرق والوسائل من خلال توظيف كل امكانياتها المادية واللوجستية وتحالفاتها الإقليمية والدولية وتمويلها لفصائل مسلّحة معارضة للنظام السوري كجيش الإسلام، في محاولة للحدّ من النفوذ الإيراني وعزل حزب الله في لبنان وضرب التواصل بينه وبين النظام السوري، وقطع امدادات الأسلحة. وهي تحاول تأكيد نفوذها من جديد في المنطقة عبر تشكيل تحالف عربي سُنّي يكون قادرا على مواجهة التمدّد الإيراني الشيعي.

في حين تسعى طهران إلى الحفاظ على استثمارات سياسية واقتصادية وأيديولوجية عمرها عقود في سوريا، فهبّت منذ الأيام الأولى للثورة السورية لنجدة نظام الأسد، ودفعت بمستشارين عسكريين لدعم الجيش السوري وأرسلت عناصر من الحرس الثوري وحزب الله اللبناني وموّلت انتقال مليشيات طائفية عراقية وأفغانية وباكستانية بحجة حماية المراقد الدينية الشيعية، تُدرك إيران جيدا أنّ نظام بشار الأسد حليف مهمّ وحيوي لا يمكن التضحية به، وجزء لا يتجزأ من مشروعها القائم على تصدير الثورة الإسلامية، وأنّ بقائه على رأس السلطة في بلاده يُعدّ قوة لمحور المقاومة والممانعة في مواجهة التحالف الخليجي الأمريكي الإسرائيلي.

ربّما تبدو إيران هي الفائز في هذه المواجهة إلى حدّ الآن على الأقل من خلال بقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة، لكنّها ستُواجه مخاطر كبيرة قد تهدّد مستقبل وجودها في سوريا والمتمثلة في تركيا وروسيا وإسرائيل مع احتمال توسّع مسرح العمليات وتدخل الولايات المتحدة في الصراع، وتعلم القيادة الإيرانية أنّ

[1]. رايق سليم البريزات، مرجع سابق، الصفحة 19.

انتشارها على جبهة واسعة تمتد من الخليج إلى سوريا لا يسمح لها بحشد ما يلزم من قوى عسكرية لخوض معركة متكافئة، سواء في سوريا أو على المستوى الإقليمي، مع ما سيترتّب على ذلك من تداعيات في داخل إيران نفسها [1].

وفي إطار استشراف مُستقبل الوجود العسكري الإيراني في سوريا، يمكن تصوّر السيناريوهات الآتية:

. **السيناريو الأول:** يفترِض اتجاه إسرائيل إلى تكثيف هجماتها ضدّ القواعد والقوات الإيرانية والمليشيات الأجنبية التابعة لها، في ظلّ استمرار التواطؤ الروسي–الإسرائيلي، وعجْز النظام السوري عن المساعدة في الحدّ من نتائجها، فتُقرر إيران سحب "فيلق القدس" والإبقاء على عدد محدود من المستشارين، ووضع ميليشياتها الشيعية في تصرُّف القيادة السورية وإشرافها.

. **السيناريو الثاني:** يفترض التوصل إلى تسوية مع الولايات المتحدة حول الاتفاق النووي، مع التوافق على دور جديد لإيران في المنطقة، تلتزم فيه طهران بروزنامة زمنية لسحب "فيلق القدس" والميليشيات الشيعية من سوريا، مع الحفاظ على استثماراتها الاقتصادية في هذا البلد.

. **السيناريو الثالث:** وفيه ترفض إيران أية مساومة على وجودها في سوريا، وذلك انطلاقاً من التكاليف الباهظة التّي دفعتها في الحرب، وتقرّر ركوب مغامرة الإبقاء على وجودها العسكري، ومواجهة احتمال الدخول في حرب مفتوحة مع خصومها هناك، ولاسيما إسرائيل[2] .

د. التنافس السعودي الإيراني في لبنان:

لا يرجع التدخل الإقليمي في شؤون لبنان الداخلية إلى السنوات القليلة الماضية بل هو مُمتدّ منذ عدّة عقود، أي منذ الحرب الأهلية اللبنانية وما خلفته هذه الحرب من مُحاولات الأقطاب الإقليمية المتصارعة العبث بالقرار الداخلي اللبناني، وتمثّل السعودية وإيران أبرز مثال على ذلك.

يعود التنافس السعودي الإيراني في لبنان إلى ثمانينات القرن الماضي على الرغم من وجود مصالح ونفوذ لهما قبل هذا التاريخ، وقد ساعدت المُقوّمات الجغرافية المتميزة للبنان على التنافس فيما بين الدولتين، فالموقع المهمّ ووجود الكيان الصهيوني في الجنوب من لبنان واحتلاله مساحات من الأراضي اللبنانية، كذلك مجاورة سوريا له من الشمال والشمال الشرقي، وسيطرة الجيش السوري قبل عام 2000 على مساحات واسعة من لبنان حسب اتفاق الطائف، ولا ننس أيضا الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003،

---

1. نزار عبد القادر، "**مستقبل الوجود الإيراني في سوريا**"، مركز الإمارات للسياسات، 24 فيفري 2021

2. مرجع السابق

والتغيرات الحاصلة في بنية الأنظمة السياسية العربية بعد عام 2011، كلّها عوامل شجّعت السعودية وإيران على التدخل في شؤون لبنان بدعم طرف على حساب طرف آخر.

فقد أرادت إيران أن يكون لها دور أساسي وفعّال في منطقة الشرق الأوسط وخاصّة لبنان مُستغلة طبيعة التركيبة الاجتماعية التّي تتصف بها لا سيما مع وجود أغلبية شيعية، وشكل الاجتياح الاسرائيلي عام 1978 بداية التحول النوعي في علاقة إيران مع الطائفة الشيعية في لبنان، وقررت طهران الانخراط المباشر في الساحة اللبنانية سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ساعدها في ذلك الصمت العربي وامتناعه عن دعم المقاومة اللبنانية.

دخل الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان عبر سوريا بسبب الاحتلال الإسرائيلي وخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، واستقرار أكثر من أربعة آلاف عنصر في محافظة البقاع التي كانت تخضع بمعظمها للنفوذ السوري، وبدأ الحرس الثوري بتأسيس البنية العسكرية والأمنية والثقافية لحزب الله، وكانت عبارة عن مجموعات أمنية وعسكرية مرتبطة مباشرة بالحرس الثوري، وينتمي أعضائها إلى المذهب الشيعي من المؤمنين بولاية الفقيه حصرا وتعمل تحت امرته وادارته لتنفيذ عمليات عسكرية ضدّ إسرائيل، وتعدّ تجربة حزب الله في لبنان تجربة فريدة في انطلاقته كحركة مقاومة شيعية ضدّ الاحتلال الاسرائيلي [1].

وتؤكد تصريحات قادة حزب الله وميثاقه الداخلي مرارا وتكرارا على تبعية الحزب لتعاليم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وتكشف في الآن نفسه عن علاقة تتميز بتداخل البعدين السياسي والديني. وتُزوّد إيران حزب الله بنحو 700 مليون دولار في السنة، وفقا لمسؤولي الحكومة الأمريكية، وإلى جانب هذا التدفق النقدي ساعدت طهران الحزب في بناء ترسانة من حوالي 150.000 صاروخ [2].

كذلك يبدو النفوذ الإيراني واضحا في لبنان من خلال وجود مكاتب إيرانية في بيروت، يُضاف إلى ذلك دعم إيران للجمعيات والأعمال الخيرية وتمويل عدد من المؤسسات التي تعمل بصورة مستقلة عن سيطرة الحكومة المباشرة، مثل الهلال الأحمر الإيراني ولجنة آية الله الخميني التّي تركز عملها على التعليم والدعاية، ومحطة العالم الفضائية الناطقة باللغة العربية.

إنّ أهمية لبنان بالنسبة للمشروع الإيراني لا تقتصر على الروابط الروحية والسياسية مع حزب الله اللبناني بل تتعداها نحو الأهمية الاستراتيجية، فبدون الوصول إلى لبنان لن يكتمل مشروع طهران الإقليمي وستكون إيران معزولة عن المشرق ككلّ، لذلك فإن إيران تحتاج إلى لبنان للحفاظ على نفوذها ومكتسباتها ضمن هذه الساحة.

---

[1]. علي الأمين، "**تجليات المشروع الإيراني في لبنان: عن المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**"، دار عمار، ط1، عمان، 2014، ص 79

[2]. ألفة الحاجي، "**إيران تدفع ثمن حربها المتعجرفة ضد العرب**"، أخبار الان، دبي ،جانفي 2020

وتعمل السعودية في اتجاه معاكس لإيران، ولها أيضا دورا مؤثرا في الواقع اللبناني بواسطة علاقاتها مع المؤسسات الدينية والسياسية اللبنانية، ومع عدد كبير من قيادات وجمعيات التيار السلفي والدروز أيضا، إضافة إلى علاقتها المتميزة مع تيّار المستقبل وزعيمه الحالي سعد الحريري.

تعود بداية النفوذ السعودي في لبنان إلى خمسينات القرن الماضي، عندما خاضت السعودية صراعا قاسيا ضدّ النفوذ المصري (المد الناصري) من خلال التعاون مع مؤسسات وشخصيات ووسائل إعلام لبنانية، وشكّلت صحيفة الحياة اللبنانية أحد أهمّ المؤسسات الإعلامية المدافعة عن السياسة السعودية في لبنان، وتعاونت سابقا مع النظام السوري في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد من أجل وضع حلول للأزمة اللبنانية، وشكل رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري أحد أهمّ الشخصيات التّي تلقت دعما سعوديا كبيرا سياسيا وماليا، وقد تولى تعزيز النفوذ السعودي وصولا إلى العمل من أجل انهاء الحرب اللبنانية عبر اتفاق الطائف 1989، إلى أن تمّ اغتيال الرئيس الحريري سنة 2005، حينها استفحل الصراع بين السعودية وسوريا وإيران بسبب اتهام السعودية لسوريا بالوقوف وراء اغتيال حليفها بالتعاون مع إيران وحزب الله [1] .

وبعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري دعّمت السعودية فريق 14 آذار الرافض للتدخل السوري . الايراني في شؤون لبنان الداخلية، ودعّمت أيضا الجيش اللبناني لمواجهة نفوذ حزب الله المتزايد ونزع سلاحه وقطع الامدادات عنه، لكنها لم تنجح في ذلك خاصّة بعد اقصاء حكومة سعد الحريري وتشكيل حكومة جديدة برئاسة نجيب ميقاتي القريب من حزب الله. وهو ما دفع بالسعودية إلى الابتعاد عن ممارسة أي دور سياسي في لبنان خلال تلك الفترة قبل أن تعود بقوّة في عهد رئيس الوزراء تمام سلام.

وحتى تُقوّي المملكة من نفوذها داخل لبنان وتحصل على موطئ قدم تنافس من خلاله إيران، قدّمت المملكة للبنان مساعدات ومنح متنوعة من بينها إعادة إعمار بيروت، إضافة إلى استثمارات كبيرة، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية ولبنان ما يقارب 783 مليون دولار ويقدر حجم الاستثمارات السعودية في لبنان ب 16 مليار ريال سعودي تخصّ قطاعات خدمية وعقارية ومصرفية [2].

وتشكّل المملكة العربية السعودية أكبر قاعدة استثمارية للبنان في الشرق الأوسط، إذ تُسهم في رفد الخزينة اللبنانية بأكثر من ملياري دولار سنويا من العملة الصعبة، التيّ توفرها تحويلات اللبنانيين المغتربين، فيما تقدّر قيمة الشركات اللبنانية العاملة في المملكة بنحو 125 مليار دولار، وأشارت تقديرات إلى أن عدد اللبنانيين القاطنين في السعودية يصل إلى حوالي 350 ألفا، وتُعتبر أكبر جالية عربية مستثمرة في المملكة، فيما يزيد عدد الشركات والمؤسسات اللبنانية في المملكة على 600 شركة[3].

---

1. مرجع سابق، الصفحة 20

2. موقع مباشر السعودي، "**6 مليارات** ريال **حجم استثمارات سعودية في لبنان**"، 1 أبريل 2014.

3. موقع ارم نيوز، "**نحو 125 مليار دولار حجم الاستثمارات البنانية في السعودية**"، 8 نوفمبر 2017.

وتهدّد السعودية في كل أزمة سياسية مع لبنان بوقف المساعدات المُقدّمة للاقتصاد اللبناني ووقف صادرات لبنان إليها، وترحيل اللبنانيين العاملين فيها في محاولة للضغط على المكونات السياسية اللبنانية، وكأنّ قدر لبنان أن تبقى حبيسة بين سندان إيران ومطرقة السعودية.

هـ التنافس السعودي ـ الإيراني في اليمن:

تحتلّ اليمن موقعا استراتيجيا مهما بوقوعها على معبر مائي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر من خلال خليج عدن وباب المندب المؤدي إلى قناة السويس، لذا تسهم اليمن في تأمين خطوط الملاحة العابرة من تلك المنطقة والتّي تعدّ عصب الاقتصاد العالمي.

تمثل اليمن بالنسبة للمملكة العربية السعودية عمقا استراتيجيا وامتدادا تاريخيا وثقافيا مهما نظرا للتقارب الجغرافي بين الدولتين، لذلك تنطلق السعودية في توجهاتها تجاه اليمن من مقولة أن أمن اليمن من أمن المملكة وأنّ تطور الأحداث في الساحة اليمنية ينعكس وبشكل مباشر على السعودية، ومن هذه المنطلقات تسعى المملكة العربية السعودية إلى التأثير في القرار اليمني بما يتلاءم مع سياستها وبما يخدم مصالحها، لذلك فإنها تسعى بكل ما أوتيت من قوة لأن تُأثّر في القرار اليمني وباستخدام كافة الوسائل الممكنة آخرها التدخل العسكري المباشر من خلال عاصفة الحزم، حيث كانت في السابق تستخدم التغلغل داخل النظام السياسي اليمني من خلال الارتباط ببعض الشخصيات القبلية والتنظيمات السياسية والدينية سواء داخل السلطة أو المعارضة[1].

ولا يُمثل اليمن مجرد جار عربي للمملكة بل هو الحديقة الخلفية لها وجار بالغ الحساسية نظرا لاعتبارات حدودية وسكانية، وحزاما أمنيا تتأثر به سلبا أو إيجابا في كل الأحوال، وقد كثرت المخاوف الأمنية لدى السعودية بعد سقوط العاصمة اليمنية صنعاء بأيدي جماعة الحوثي ومقتل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح باعتبار أن الحوثيين ذراع إيران في اليمن كحال حزب الله في لبنان. وأصبح أمنها واقتصادها مهددا بشكل مباشر من خلال الهجمات الحوثية المتكررة على حدود المملكة الجنوبية واستهداف مطاراتها وقواعدها ومنشآتها النفطية بصواريخ وطائرات مسيرة.

افتقرت الإدارة السعودية إلى الرؤية الاستراتيجية الشمولية للحوثيين بوصفهم خطرا إيرانيا مباشرا، وعدتهم مجرد جماعة يمنية محلية قد تتسبب لها ببعض المشكلات والمتاعب الحدودية في أسوأ الأحوال، وأخطأت أكثر عندما تركت نظام علي عبد الله صالح يغرق في أزماته السياسية والاقتصادية دون أن تمدّ له يد العون حتى اندلاع الثورة اليمنية، التّي فتحت الباب على مصراعيه أمام الحوثيين كي يواصلوا تماهيهم مع الحالة السياسية المتشكلة ضد نظام صالح وبات لهم موقع مهم في الحراك الثوري اليمني.

وعوضا عن التدخل لمواجهة الحوثيين حتى بإجراءات عملية محدودة في تلك المرحلة، اعتقدت السعودية أنّ التدابير الدولية الموجهة لمعاقبة معرقلي الانتقال السياسي في اليمن . ومنهم قيادات حوثية عسكرية.

---

[1]. أحمد عردوم، "**الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني مارس 2017.

بواسطة قرارات مجلس الأمن الدولي، كفيلة بتحقيق ما عجرت هي عن تحقيقه، والحال أن هذا الموقف السعودي انطوى على سوء تقدير قاتل، خاصّة أن تلك العقوبات لم تكن لتضر جماعة الحوثي مطلقا، وإنما على العكس من ذلك جلبت اليها صالحا بثقله العسكري على طبق من ذهب[1].

من جهة أخرى، ساهم سقوط النظام العراقي في إحياء أمل طهران في التوسع خارج حدودها انطلاقا من العراق وفي تحويل أطماعها نحو اليمن، حيث أن التمدّد الإيراني في اليمن لم يكن وليد اللحظة وإنما وليد تراكم لممارسات سابقة لاختراق اليمن كحال لبنان وسوريا والعراق والبحرين بدافع تصدير الثورة الإسلامية التي لم تكن سوى غطاء للاستراتيجية القائمة على الهيمنة وبسط النفوذ في محيطها العربي وحنينا لأمجاد الإمبراطورية الفارسية بوصفها دولة لها عمقها التاريخي والثقافي والحضاري. تتحرك إيران في توجهاتها تجاه الجمهورية اليمنية من عدّة منطلقات وأهداف تسعى إلى تحقيقها، إذ تدرك أهمية الموقع الجغرافي اليمني والذي يمثل مكسبا من عدة جوانب، الأول من حيث أنّ اليمن تمتلك موقعا يجعلها تتحكم بالملاحة البحرية الدولية من خلالها اطلالها على البحرين العربي والأحمر وسيطرتها على باب المندب ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للسياسات الدولية تسعى من خلاله إيران لأن يكون لها موطئ قدم فيه للسيطرة على المضائق الاستراتيجية، والثاني أن اليمن تمثل العمق الاستراتيجي بالنسبة للسعودية العدو اللدود لطهران، وبالتالي فإن تواجد إيران في الناحية الجنوبية للسعودية عن طريق حلفائها الحوثيين يمثّل مكسبا كبيرا ودعامة تهدد بها المملكة وتستفزها، وقد تساوم بها للتواجد في منطقة أخرى[2].

فأمدّت الحوثيين بالمال والسلاح وتكنولوجيا الصواريخ المتطورة إضافة إلى الطائرات المسيرة، كما درّبت عناصر حوثية في طهران وأرسلت كبار مستشاريها العسكريين لدعم حلفائها على الأرض في مواجهة السعودية والتحالف الخليجي، وقد ساهمت هذه الخطوات في إطالة أمد الحرب في اليمن، حيث لم تفلح العمليات العسكرية ولا التسويات الدبلوماسية ولا تدخل الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن في إيقاف الحرب الدائرة منذ 7 سنوات ولا في تهدئة الأوضاع في اليمن.

وختاما لهذا العنصر، يمكننا القول إنّ الحروب الدائرة في كل من العراق ولبنان والبحرين وسوريا واليمن ماهي إلا شكل من أشكال التنافس والصراع بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية الذّي استند على إرث تاريخي وديني وثقافي وعلى بعد إيديولوجي وأمني وعسكري وسياسي أضاف مزيدا من التوتر والصراع بين البلدين. ففي الوقت الذي كانت فيه المملكة تحارب تنظيم القاعدة، كانت إيران توسع مناطق نفوذها وتدعم الأقليات الموالية لها في محيط السعودية وعلى حدودها الشمالية والشرقية والجنوبية.

---

[1]. منتدى السياسات العربية، "**السياسة السعودية تجاه الحوثيين قبل عاصفة الحزم: قراءة في المواقف والتحولات**"، ص 7، 2جوان 2021.

[2]أحمد عردوم، مرجع سابق

2. تغير الموقف السعودي من إيران بعد تصريحات محمد بن سلمان الأخيرة:

كانت العلاقات السعودية الإيرانية تتدرج في إطار التنافس السياسي في بعض مراحلها، وظلّ هذا التنافس في نطاقه السياسي بعيدا عن التمذهب واقحام الدين في عهد الشاه، لكنّ الأمر تغير خاصّة بعد ثورة 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التّي وظّفت الجانب العقائدي والمذهبي في تنافسها السياسي مع المملكة تحت مُسمّى تصدير الثورة الإسلامية لشعوب المنطقة العربية.

وقد تميزت العلاقات بين الجانبين بعدم الاستقرار كما غلب عليها مناخ من عدم الثقة المتبادلة، وبالنظر إلى طبيعة العلاقات بين الدولتين على مدار العصر الحديث نجد أنه قد غلب عليها طابع الحرب الباردة أو الحروب بالوكالة في منطقة الشرق الأوسط.

وقُطعت شعرة معاوية بين السعودية وإيران عام 2016 ووصلت العلاقات بينهما إلى طريق مسدود، استحال معها أي تفاهم أو رغبة في الحوار خاصّة عندما أعلنت المملكة قطع علاقاتها مع طهران بعد هجوم متظاهرين على السفارة السعودية في العاصمة الإيرانية ردّا على إعدام الرياض لرجل الدين لشيعي نمر باقر النمر. وغيّمت على المنطقة منذ ذلك الوقت عواصف من التصريحات النارية والحروب الكلامية، وهو ما انعكس سلبا على الأمن والاستقرار فيها.

شكّل عام 2021 عام التغير في سياسة المملكة، التي استهلته بالتصالح مع جارتها الخليجية قطر وتبادلت الرسائل الودية مع تركيا وغازلت بعد ذلك إيران. فماهي أسباب هذا التغير المفاجئ؟

بدأ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مرحلة جديدة من العلاقات مع جيرانه في المنطقة والقوى الإقليمية، عنوانها الرئيسي تقليل التوتر والبحث عن المصالح المشتركة لحلّ المشاكل العالقة وإيجاد حلول تعود بالنفع على الجميع، وقد فاجأ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في مقابلة تلفزية نقلتها عدّة قنوات سعودية يوم الثلاثاء 27 أبريل/ نيسان 2021 الجميع بلهجة تصالحية وإيجابية جدا تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية "وقال إنها دولة جار، وكلّ ما نطمح له أن يكون لدينا علاقات طيبة ومميزة مع إيران، لا نريد أن يكون وضع إيران صعبا بل العكس نريد إيران مزدهرة، لدينا مصالح فيها ولديهم مصالح في المملكة، مضيفا أن " **إشكاليتنا هي في التصرفات السلبية التي تقوم بها إيران من خلال برنامجها النووي ودعمها لمليشيات خارجة عن القانون في بعض دول المنطقة وبرنامج صواريخها البالستية" خاتما تصريحاته بقوله "تعمل مع شركائنا في المنطقة وفي العالم لإيجاد حلول لهذه الإشكاليات ونتمنى أن نتجاوزها وأن تكون علاقة طيبة وإيجابية فيها منفعة للجميع**[1].

وهي تصريحات مختلفة تماما عن التصريحات التي اعتاد أن يطلقها ولي العهد السعودي المعروف بكونه من جناح الصقور فيما يتعلق بإيران، فمنذ صُعوده إلى السلطة كوزير للدفاع ثم وليّا للعهد وهو يتخذ موقفا متشددا جدا تجاه إيران وعلى سبيل المثال في نوفمبر 2017 أجرى حوارا مع صحيفة نيويورك

[1]. تعز تايم، "**محمد بن سلمان يغازل إيران: نرغب بعلاقات مميزة مع إيران**"، 28 أبريل 2021.

تايمز وصف الأمير بن سلمان مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي بأنه هتلر جديد، وقال للصحفي "توماس فريدمان" "تعلمنا الدرس من أوروبا حين فشلت في التعامل مع هتلر بالشكل الصحيح وحاولت ارضائه وكانت النتيجة حربا عالمية ثانية ولن نكرر خطأ الأوروبيين" ، وفي شهر ماي من نفس العام وفي مقابلة تلفزيونية أخرى مع محطة cnn قال ولي العهد ما هو أكثر من ذلك: "لا توجد فرصة ولا أي مجال للتفاوض مع إيران لأنها دولة متطرفة ولها عقيدة متطرفة تنصّ عليها في دستورها وتسعى للسيطرة على العالم الإسلامي" وقال "مللنا من التمثيليات (يقصد تظاهر بعض السياسيين الإيرانيين بالرغبة في الانفتاح على السعودية أمثال الرئيسين السابقين محمد خاتمي ورفسنجاني ثم يأتي قادة متطرفون ليستمروا في نشر التوسع الإيراني).

وأكدّ الأمير محمد أن عهد وثوق السعودية في إيران ولى، مشدداً: "**لا يُلدغ المرء من جحر مرتين**"، **مشدداً: لُدغنا من إيران مرة، المرة الثانية لن نُلدغ. ونعرف أننا هدف رئيسي للنظام الإيراني. الوصول لقمة المسلمين هدف رئيسي لإيران، ولن ننتظر حتى تصبح المعركة في السعودية، بل سنعمل لكي تكون المعركة عندهم في إيران وليس في السعودية.**"[1].

وقد رافقت هذه التصريحات مفاوضات استكشافية سرّية بين الإيرانيين وبين السعوديين برعاية عراقية في بغداد كشفت عنها صحيفة الفاينانشال تايمز في يوم 9 أبريل 2017، فما الذي حدث ليُغير ولي العهد موقفه 180 درجة من إيران؟

- **الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط:**

كشفت الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة أوباما عن رغبتها في الانسحاب من الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط وتحويل وجهتها نحو آسيا وبحر الصين الجنوبي لمراقبة التمدد الصيني والروسي، خاصة مع وجود توجه قديم في الولايات المتحدة يرى أن منطقة الشرق الأوسط حظيت باهتمام أكثر ممّا ينبغي، وخلاصة هذا التوجه أن الشرق الأوسط كان مهما عندما أصدر الرئيس الأمريكي كارتر عقيدته المعروفة باسم عقيدة كارتر عامي 1979 و1980 والتي تنّص على أن من يعتدي على الخليج يعتدي على المصالح الأمريكية.

وقتها كان الأمريكان يعتقدون بأن السوفيات يمكن لهم أن يحتلوا هذه المنطقة الحيوية الغنية بالثروات من غاز وبترول، ولكن الأمر اختلف الآن فالولايات المتحدة لم تعدّ بحاجة إلى البترول وهي غير مستعدة لحماية دول الخليج بمقابل أو دون مقابل، لذلك شجعت دول الخليج على التطبيع مع إسرائيل.

---

[1]. فايز نورالدين، "**محمد بن سلمان: لن نلدغ من الجحر مرتين، وسنعمل لتكون المعركة عندهم وليس في السعودية**"، CNN عربية، 2 ماي 2017.

وعلى العموم فإن واشنطن تشكو من التكلفة المرتفعة لحروبها التي لا تنتهي في منطقة الشرق الأوسط، وقد قدّر معهد واتسون للعلاقات الدولية على سبيل المثال تكلفة حروب الشرق الأوسط التي تورطت فيها أمريكا منذ 11 سبتمبر إلى الآن بحوالي 6.4 ترليون دولار، إضافة إلى 7000 قتيل من القوات الأمريكية و54 ألف جريح وبالتالي يجب الانسحاب من الشرق الأوسط[1].

وهنا نكرّر أن هذا الكلام ليس جديدا، ولكن الجديد أن إدارة الرئيس بايدن قررت فعليا أن تنفذ هذه الرغبة التّي عبّر عنها أكثر من رئيس أمريكي ولم يستطع، وبدأت بالفعل الخروج من الشرق الأوسط، وكانت أولى الخطوات الانسحاب من أفغانستان في ماي الماضي ولا تقتصر المسألة على أفغانستان فقط، فقد اختتمت القوات الأمريكية التّي تتخذ من الكويت مقرا لها والتي شاركت في الحرب ضد داعش مهمتها في الشرق الأوسط، وكشفت صحيفة وول ستريت جورنال عن توجهات بايدن للبنتاغون بخفض عدد القوات الأمريكية والمعدات الموجودة في الخليج، وقالت أنه تم سحب 3 بطاريات باتريوت أحدها كانت موجودة في السعودية، وأنّ المسألة ستشمل أيضا حاملة الطائرات الموجودة هناك وعدد من أنظمة الرصد والاستطلاع والتجسس [2].

ولكن قبل ذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تتعامل مع التهديدات التي يمكن أن تلحق بما تبقى من مصالحها في منطقة الشرق الأوسط حتى لا تضطر إلى العودة سريعا إليها، وأكبر خطر على مصالحها هي إيران، وقد جربت الولايات المتحدة خيار العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية والدبلوماسية وفشلت، ولم يتبق أمامها سوى خيار المفاوضات والتي بدأت فعليا في فيينا بمشاركة الطرف الأوروبي بهدف إحياء الاتفاق النووي بالإضافة إلى توسيعه ليشمل تطمينات أكثر لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

وسينتج عن هذا الاتفاق أن إيران ستعود إلى الحياة في محيطها الجغرافي والإقليمي أقوى مما كانت عليه، وهذا ما يقلق دول الخليج وعلى رأسها السعودية التي لم تستطع في السنوات الأخيرة أن تطور قدرات ذاتية تمكنها من الدفاع عن نفسها بعيدا عن واشنطن ما أجبر دول المنطقة على استكشاف دبلوماسيتها الخاصة.

---

[1] Neta c. crawford. '' **united states budgetary costs and obligations of post 9/11 wars through fy 2020. 6.4 trillion dollar.**" Watson institute. 13 november 2019. Page 1

[2] Ed adamczyk '' **9th expeditionary task force_ levant deactivated in kwait**. UPI. 2april 2021.

- **القوى الإقليمية تقود الحوار بنفسها:** السبب الثاني لهذا التغيير المفاجئ في الموقف السعودي هو أن الحوار الإقليمي بدأ من قبل قوى الإقليمية نفسها، كما تقوده الدول الإقليمية نفسها، أي أنها لم تفرض عليهم من قبل قوى كبرى من خارج المنطقة ولا تقوده دول خارجية [1].

أدركت السعودية أن لغة المصالح أقوى، وأن وحدها من تجبر الفرقاء على التقارب، خصوصا عندما يتبين بوضوح أن الإمعان في العداء يعود سلبا على البلدين، تزامنا مع تغير الظرفية والإدارة الأمريكية الجديدة التي تظهر كما لو أنها تخلت عن حلفائها في الخليج بالتوازي مع الرهان على مهادنة إيران وتجنب التصعيد معها.

كانت السعودية أقوى إبان فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والذي كان صديقاً لولي العهد السعودي وداعماً له في مواقف وأزمات عديدة، أبرزها اغتيال الصحفي السعودي المعارض جمال خاشقجي. كما انحاز ترامب بقوة للرياض في الخلاف مع إيران وقام بإنهاء الاتفاق النووي وفرض عقوبات قاسية على طهران، في الوقت الذي قدم دعماً عسكرياً كبيراً للمملكة وأبرم مع ولي عهدها صفقات عسكرية ضخمة وصلت إلى 450 مليار دولار.

لكن يبدو أن رحيل ترامب عن البيت الأبيض وقدوم الديمقراطي جو بايدن الذي كان يتوعد بإعادة تقييم العلاقة مع السعودية دفع ولي العهد إلى تغيير موقفه تجاه طهران، خصوصاً في ظل النشاط الدبلوماسي الأمريكي والغربي المتصاعد لإعادة الاتفاق النووي مع إيران[2].

- **الرغبة السعودية في إنهاء حرب اليمن:**

أكبر سبب لتغير الموقف السعودي من إيران هو حرب اليمن، فقد صارت الحرب عبئا على السعودية خصوصا مع استمرار التهديدات الحوثية على حدودها وتزايد الضغط الأمريكي عليها لوقف إطلاق النار ووقف بيع الأسلحة لها، بعد أن تأكدت الرياض أنه من المستحيل حلّ هذه الحرب عسكريا.

وأصبحت اليمن مقبرة لقوة التحالف الخليجي وفيتنام مُصغّرة للمملكة، ويحتاج محمد بن سلمان طهران للمساعدة في ابرام اتفاق مع الحوثيين والخروج من المستنقع وحفظ ماء الوجه.

وفي هذا السياق، دعا الأمير محمد بن سلمان، في مقابلته الأخيرة، الحوثيين إلى الجلوس على طاولة المفاوضات "للوصول إلى حلول تكفل حقوق الجميع في اليمن وتضمن أيضاً مصالح دول المنطقة."

وأضاف: "العرض المقدّم من السعودية هو وقف إطلاق النار والدعم الاقتصادي وكل ما يريدونه مقابل وقف إطلاق النار من قِبل الحوثي والجلوس على طاولة المفاوضات"، وتابع: "لا شك أن الحوثي له علاقة قوية بالنظام الإيراني، لكن أيضاً الحوثي في الأخير يَمَني ولديه نزعة العروبية واليمنية، الذي

---

1. تقرير لقناة الحرة، "**فورين بوليسي: 3 أسباب لتغير موقف محمد بن سلمان من إيران**"، 3 أبريل 2021.
2. أخبار سوق عكاظ، "**ما سر التحول في خطاب محمد بن سلمان تجاه إيران؟**"، 28 أبريل 2021.

أتمنى أن تحيا فيه بشكل أكبر ليراعي مصالحه ومصالح وطنه قبل أي شيء آخر" [1] كل هذه الأسباب حملت الأمير بن سلمان وكبار المسؤولين السعوديين على تغيير مواقفهم العدائية والمتصلبة تجاه إيران وأجبرتهم على تبني خطاب لين وناعم، فقد ساد شعور داخل المملكة في الآونة الأخيرة بأنها باتت في مربع شباك القناص الأمريكي من عدة زوايا أبرزها الزاوية الحقوقية، مع استعصاء الملف اليمني وفشل الحصار المفروض على قطر وتنامي الدور التركي في المنطقة والصعوبات الاقتصادية المتعلقة بتراجع أسعار النفط وتداعيات وباء كورونا، إضافة إلى موقف بايدن العدائي من القيادة السياسية في المملكة وخاصة من ولي العهد.

3 . تأثير التقارب السعودي . الإيراني على منطقة الشرق الأوسط:

تعدّ تصريحات ولي العهد بن سلمان عن تطلع بلاده لعلاقة طيبة ومميزة مع إيران فرصة جيدة لفتح صفحة إيجابية للعلاقة بين البلدين والتي من شأنها أن تعود بالأمن والاستقرار على الشرق الأوسط، وإذا كان السلام ممكناً بين بعض الدول العربية وإسرائيل كما رأينا تباعاً، فلنا أن نتخيل الآثار الإيجابية الممكنة المتوقعة، في حالة نجاح إعادة العلاقات بين السعودية والدول العربية مع تركيا وإيران، على شريطة الاحترام التام لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الدول بأي شكل من الأشكال، خصوصا وأن هناك فرصة سانحة لإعادة قراءة الموقف العام في المنطقة، والتطلع إلى غد أفضل والبناء على المصالح المشتركة، خصوصاً في الجوانب الاقتصادية التي من شأنها أن تكون أرضية تعود بالفائدة على الجميع[2].

تعلم السعودية علم اليقين أن إسرائيل لا تستطيع بمفردها التعامل مع الخطر الإيراني، وافترضت القيادة السعودية التعامل مع السيناريو الأسوأ ألا وهو خروج الولايات المتحدة تماما من الشرق الأوسط وأن تنفض يدها من أي التزام تجاه الدفاع عن أمنها وأمن باقي دول المنطقة، وقد استشعرت ذلك عندما تعرضت شركة أرامكو إلى هجمات إيرانية في سبتمبر 2019، حينها لم يفعل الرئيس ترامب أي شيء ولم يقم بالرد على ذلك الهجوم واكتفى بمجرد تصريحات لا تسمن ولا تغني من جوع.

وفي هذه الحال لم يبقى أمام القيادة السعودية سوى أن تتعامل مع الخطر الإيراني وجها لوجه بدون أي مساعدة خارجية، وقد جربت التعامل العسكري والعقوبات الاقتصادية وجربت الحرب بالوكالة التي أدت إلى نتائج عكسية لأن إيران أدارت معركة الحرب بالوكالة بشكل أكثر براعة من الدول العربية، ولم يتبق أمام المملكة إلا خيار المفاوضات، خاصة وأن المملكة شعرت أن الوقت مناسب للتفاوض مع إيران، فإذا

---

[1] مرجع سابق

[2]. بي بي سي عربي، " **محمد بن سلمان: هل تعد تصريحات ولي العهد السعودي بداية لصفحة جديدة مع إيران؟**"، 29 أبريل 2021.

كانت السعودية ودول الخليج قد أرهقت في المواجهة مع إيران فقد أرهقت إيران أكثر، والأولوية الأساسية الآن أمام السعودية هي الأمن والأولوية الأساسية لإيران بعد الأمن هي التنمية الاقتصادية ورفع العقوبات وإعادة الحياة إلى الاقتصاد الإيراني المأزوم، وبالتالي هناك فرصة جدية للتفاوض فكل طرف لديه قناعة أن الحرب لم تجدي وأن لديه ما يقدمه للآخر.

إن الطرفين لديهما حضور بشكل مباشر أو غير مباشر في كافة الصراعات الإقليمية وأي مصالحة ستكون إيجابية، وأكبر ملف سيتأثر إيجابا هو الملف اليمني ويمكن للصلح بين الجانبين أن يدفع إلى انهاء الحرب بشكل سلمي، كما يمكن للجانبين المساهمة في حل الأزمة السياسية اللبنانية (توجد قوى سياسية في لبنان موالية لواحد من الطرفين وهناك من يأتمر بأوامر الطرف الأخر كحزب الله)، ويمكن للتأثر أن يصل حد الأزمة السورية وكذلك الوضع في العراق.

كما سيربح العالم الإسلامي من هذا الصلح بتخفيف الاستقطاب السني . الشيعي الذي كان أحد أسباب احتدام المعارك في سوريا وتردي الوضع الأمني في البحرين والعراق واندلاع الأزمة اليمنية، لكن ذلك رهين بصعود أجيال جديدة في الدولتين تتخلى أو تقلل من حدة المشاريع القائمة على المذهب[1]

إيران تحتاج بدورها للمصالحة إذ تدرك أن أي تقارب مع السعودية يعني بناء علاقات أفضل مع محيطها العربي، صحيح أنها نجحت إلى الآن في مخططاتها الإقليمية كاستمرار حليفها بشار الأسد في الحكم وسيطرة الحوثيين على صنعاء وتقوية نفوذها في لبنان والعراق إلا أن ذلك كان بتكلفة باهظة ضاعفت من أعدائها في المنطقة وساهمت في عزلتها وفاقمت من التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يعطي حافزا للسعودية لكي تتقارب وتتعاون معها ولا تستبعدها من أي ترتيبات في المنطقة مهما كانت طبيعتها خصوصا وأنهما القوتين الإقليميتين الأكبر في الشرق الأوسط. يُضاف إلى ذلك الطبيعة البرغماتية لكلا النظامين السعودي والإيراني التي يمكن أن تساعد على استبعاد الجوانب الأيديولوجية في تخطيط السياسة الخارجية متى أرادا ذلك بحكم لعبة المصالح والأهداف.

ولكن نحن الآن في مرحلة مبكرة، فلا زالت المفاوضات استكشافية، يراقب فيها كل طرف نوايا الطرف الآخر، هل سيمضي قدما أم يتوقف كما توقفت محاولات سابقة؟، فإذا استطاعت السعودية وإيران تجاوز خلافاتها وهي صعبة جدا بعد سنوات طويلة من عدم الثقة والعدائيات، سيصطدمان بمواقف الدول الإقليمية والدول الكبرى التي سيكون لها قول فصل في مدى نجاح أو تعثر هذه المفاوضات، وعلى رأسها إسرائيل.

---

[1]. إسماعيل عزام، " **السعودية وإيران: ماذا سيربح الشرق الأوسط من مصالحة الخصمين؟**"، صحيفة dw الألمانية، 30 أبريل 2021

كانت إسرائيل أكبر مستفيد من حالة العداء الطويل جدا بين الدول العربية وإيران، حيث استفادت عسكريا واقتصاديا واستطاعت أن تحصل على علاقات واتفاقات سلام مجانية مع دول الخليج، وسوف تكون أكبر متضرر من المصالحة الخليجية الإيرانية، لذلك ستسعى إسرائيل بكل الطرق إلى عرقلة هذه الاتفاقات، لاسيما أنها تشعر بقلق كبير جدا من إيران ولن تشعر بالراحة إلا إذا كانت إيران تحت ضغط مستمر حتى تتجرد من برنامجها النووي والصاروخي وكل قدراتها العسكرية الأخرى.

كذلك الصين يساعدها أيضا أن تظل إيران تحت الضغط المستمر وأن تبقى مرفوضة من العرب والغرب على حد السواء، وإذا انفتحت طهران على العالم فلن تكون بنفس الحماس للاتفاقات الاستراتيجية التي عقدتها مع الصين تحت ضغوط صعبة لمدة 25 سنة.

ويعد الموقف الروسي الأكثر وضوحا، وقد كشف عنه وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في التسريبات الأخيرة التي أحدث ضجة كبرى، وخلاصتها أن روسيا لم تكن سعيدة بالاتفاق النووي سنة 2015 بين الولايات المتحدة وإيران، كما أنها ستكون أقل أهمية بالنسبة لإيران في حالة التقارب مع جيرانها العرب.

وستتأثر المصالح الروسية في حال عودة إيران لحياتها الطبيعية ورفع العقوبات عنها، فالتقارب ورفع العقوبات يعني ضخ كميات بترول أكثر يعني ايضا انخفاض أسعار البترول، وأسعار البترول كما نعرف تمثل مسألة أمن قومي بالنسبة للروس لا يمكن المساس بها بأي شكل من الأشكال.

صفوة القول أمام الشرق الأوسط فرصة تاريخية للاستقرار وتقليل التوتر خاصة بعد المصالحة السعودية . القطرية، وإشارات المصالحة المصرية . التركية والتطبيع بين بلدان عربية وإسرائيل، وستنعم المنطقة بالأمن أكثر مع تحقيق التقارب السعودي . الإيراني، ولكن ذلك لن يكون سهلا لعدة أسباب ذكرناها سابقا.

خاتمة:

يعد عام 2021 عام التغيير الجذري في السياسة السعودية حيث تصالحت مع قطر وبعثت رسائل ودية وإيجابية لتركيا، وها هي الآن تخطب ود إيران من خلال تصريحات مسؤوليها وعلى رأسهم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، التي كانت تصريحاته مفاجئة للجميع، غازل فيها الجمهورية الإسلامية وأظهر من خلالها صورة أكثر وردية للمملكة التي شرعت في التخلص من العباءة الوهابية المتشددة في إطار رؤية جدية مغايرة لما سبق.

بينما في المقابل لم تقدم إيران إشارات إيجابية كثيرة في هذا الصدد ما قد يجعل تخفيف النزاعات السياسية بين القوتين الإسلاميتين على كف عفريت. ووحدها الأيام من ستُوضّح مستقبل العلاقات السعودية . الإيرانية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أسعد كريم، "**البحرين محافظة سعودية: لماذا تقبل دولة بالتبعية؟**"، إضاءات، 4 أوت 2018

2. الأمين علي، "تجليات المشروع الإيراني في لبنان: عن المشروع الإيراني في المنطقة العربية، دار عمار، ط1، عمان، 2014

3. البريزات رايق سليم، "**الصراع السعودي . الإيراني وتأثيره على دول الجوار العربي**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العد الثالث، المجلد الثامن، 2018

4. حاجي ألفة، "**إيران تدفع ثمن حربها المتعجرفة ضد العرب**"، أخبار الآن، دبي، جانفي 2020.

5. عبد القادر نزار، "**مستقبل الوجود الإيراني في سوريا**"، مركز الإمارات للسياسات، 24 فيفري 2021.

6. عردوم أحمد، "**الصراع السعودي . الإيراني وأثره على اليمن**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني، مارس 2017.

7. عزام إسماعيل، "**السعودية وإيران: ماذا سيربح الشرق الأوسط من مصالحة الخصمين؟**"، صحيفة dw الألمانية، 30 أبريل 2021.

8. قدارات ماهر، "**المسلم الشيعي من دولة الفقه الإسلامية إلى فقه الدولة المواطنية الحديثة**"، مجلة ذوات العدد 60، جانفي 2020.

9. لطيف ماهر، "**المواجهة الأمريكية في العراق: السياقات والمآلات**"، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية. أفايب القاهرة، 10 أبريل 2020

10. محمد صلاح محمد، "**السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط، البحرين، سوريا، اليمن أنموذجا**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 12 أبريل 2017

11. هاشم سعيد خليل، "**تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال 1861. 1971**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، القاهرة، 1990

12. نور الدين فايز، "**محمد بن سلمان: لن نلدغ من الجحر مرتين، وسنعمل على أن تكون المعركة عندهم وليس عندنا**"، cnnعربية، 2 ماي 2017.

13. أخبار سوق عكاظ، "**ما سر التحول في خطاب محمد بن سلمان تجاه إيران؟**"، 28 أبريل 2021

14. بي بي سي عربي، "**محمد بن سلمان، هل تعد تصريحات بن سلمان بداية لصفحة جديدة مع إيران؟**"، 29 أبريل 2021.

15. تعز تايم، "**محمد بن سلمان يغازل إيران: نرغب بعلاقات مميزة مع إيران**"، 28 أبريل 2021.

16. تقرير لقناة الحرة، "**فورين بوليسي 3 أسباب لغير موقف محمد بن سلمان من إيران**"، 3 أبريل 2021.

17. منتدى السياسات العربية، "**السياسة السعودية تجاه الحوثيين قبل عاصفة الحزم: قراءة في المواقف والتحولات**"، 2 جوان 2021.

17. موقه مباشر السعودي، "**6مليارات** ريال **حجم استثمارات سعودية في لبنان**"، 1أبريل 2014

18. موقع إرم نيوز، "**نحو 125 مليار دولار حجم الاستثمارات اللبنانية في السعودية**"، 8 نوفمبر 2017

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Neta c. crawford. **‘’ united states budgetary costs and obligations of post 9/11 wars through fy 2020. 6.4 trillion dollar.”** Watson institute. 13 november 2019. Page 1

2- Ed adamczyk **‘’ 9th expeditionary task force_ levant deactivated in kwait**. UPI. 2april 2021.

أثر جائحة فايروس كورونا (COVID-19) على أسعار النفط الدولية (إيران)

د. محمد أسامة حسنية

باحث بالتنمية الاقتصادية، محاضر غير متفرغ للاقتصاد بالمراكز البحثية والجامعات

كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل ، المملكة العربية السعودية

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر جائحة فايروس كورونا على الأسعار الدولية للنفط، وإلى التعرف أيضا على تأثير فايروس كورونا على الكميات المطلوبة للنفط عالمياً والتعرف على اثار جائحة كورونا وانخفاض سعر النفط على إيران. تمثلت مشكلة الدارسة بالإجابة عن السؤال الرئيسي لأثر جائحة فايروس كورونا على أسعار النفط الدولية وتأثيره علي إيران ولقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات والمتغيرات.

خلص البحث إلى أن انتشار فيروس كورونا أثر على انخفاض الطلب على النفط والذي أدى إلى تدهور أسعار النفط عالميا، كما خلص البحث إلى تأثر إيران من انخفاض أسعار النفط ممّا تسبب في تزايد أزمات الاقتصاد الإيراني.

الكلمات المفتاحية: فايروس كورونا، النفط والدول المصدرة والمستوردة، أوبك، أسعار النفط العالمية.

The Impact of the Coronavirus (COVID-19) Pandemic on Global Oil Prices (Iran)

Dr.Mohammad .O. Hassanaia

Abstract:

This study aims to clarify the impact of the Corona virus pandemic on global oil prices, as well as to identify the impact of the Corona virus on the quantities of global oil demand, and to identify the repercussions of the Corona pandemic and its effect of oil price decline on Iran. The study problem was to answer the main question about the impact of the Coronavirus pandemic on oil prices and on Iran economy. The study concluded that the spread of the Coronavirus caused the decline of oil demand, which led to the deterioration of oil prices. The study also concluded that Iran is affected by the drop in oil prices and the increase of crises to the Iranian economy.

Keywords: corona virus, oil, exporting and importing countries, OPEC, international oil prices.

مقدمة:

لا زال تفشي جائحة فيروس كورونا (COVID-19) تمثل صدمة للعالم فلقد أحدث تفشي هذا الفايروس أزمة تمددت للعالم بأكمله رغم التطور العلمي والاحتياطات الصحية والاقتصادية الا أن تلك الجائحة لم تستثني أحد من الدول فلقد تأثرت الاقتصاديات العالمية وكافة القطاعات و بسبب ذلك قيدت حركة النقل التجاري والسياحة وتعرقلت القطاعات التشغيلية عن العمل نتيجة الإجراءات الاحترازية للمحاولة لمنع تفشي هذا الفايروس.

إن تأثير الجائحة على بعض القطاعات كالذهب والفضة والنفط كان له صدي عالمي بارتفاع أو انخفاض للأسعار وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول المصدرة ايجاباً وسلباً وانعكاس ذلك على الطلب والسعر العالمي لعلها ليست الأزمة الاقتصادية الأولى التي يتلقها العالم فلقد كانت هناك ازمات في محطات زمنية مختلفة للنفط بدءً من عام 1973 انتهاء بعام 2020 كلا بمختلف ظروفه وحيثياته وتداعياته حيث تأثر سوق النفط عالمياً نتيجة هذه الجائحة على كافة مستويات السعر والطلب الدولي .

مشكله البحث:

إن إشكالية تذبذب الأسعار العالمية للبترول ليست وليدة الصدفة بل مرت بمحطات تاريخية متعددة أثرت على مستويات الأسعار والطلب وأثرت على الدول المصدرة وموازناتها العامة التي تعتمد علي الايرادات المالية من الصادرات النفطية كون بعض منها دول ريعية تعتمد على منتج واحد من السلع و بذلك متوقع

أن يصيب تلك الدول المصدرة عجزاً بموازناتها إضافة لتأثر الدول الصناعية بعملية النمو والتنمية لاعتمادها على الوقود في التشغيل العام ومن ذلك تكونت مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي:-

ما هي أثر جائحة فايروس كورونا على أسعار النفط الدولية وتأثيره علي إيران ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو فيروس كورونا و ماهى أثاره على الاقتصاد الدولي ؟
- هل أثر فايرس كورونا على سعر وطلب النفط دولياً ؟
- ما تداعيات جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الايراني؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من مدي الصدمة لانتشار فيروس كورونا وأثاره العميقة على الاقتصاديات المختلفة بالدول وعلى وجهه الخصوص على المحرك الأول للمصانع والقوى المحركة النفط الذي يعتمد عليه بعض الدول في الإيرادات اعتمادا كاملاً في موازناتهم خاصة الدول الريعية المصدرة حيث تأثرت الأسواق العالمية تأثراً بالغا خفضت من القوة الشرائية وأوجدت حالة من الكساد في الأسواق العالمية للنفط.

أهداف البحث:

- التعرف على الأثار السلبية لفايروس كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية.
- التعرف على أثر الأزمات الاقتصادية والصحية على أسعار النفط الدولية.
- التعرف على تداعيات جائحة كورونا وانخفاض سعر النفط على إيران.
- التعرف على تأثير فايروس كورونا على كميات الطلب وعلى السعر العالمى للنفط.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: ساهم فيروس كورونا على سعر النفط الدولي بالانخفاض وذلك لتقييد حركة الأنشطة الاقتصادية وغرق الاسواق بالنفط.

الفرضية الثانية: انخفاض اسعار النفط وتفشي جائحة كارونا أثرت علي الاقتصاد الإيراني .

الفرضية الثالثة: تداعيات فايروس كورونا ساهم بتقليل الطلب على النفط عالميا لتعطل القطاعات الاقتصادية بمعظم الدول.

منهجية البحث: اتبع الباحث منهج البحث الوصفي والتحليلي .

مصطلحات البحث:

- **البترول:** هي كلمة لاتينية وتعني صخر + زيت أي بمعني زيت الصخر يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماوياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها[1].
- **فيروس كورونا كوفيد -19:** هو مرض فيروس كورونا ومنشؤه حيواني طبيعي والأرجح أن المستودع البيئي لفيروس كورونا سارس-2 هو الخفافيش وقد اكتشفت أول حالات عدوي بشرية بمرض كوفيد 19 في مدينه ووهان الصينية في كانون الأول /ديسمبر 2019[2].
- **منظمة أوبك:** هي اختصار ل(organization of the petroleum Exporting countries) وهي مجموعة عالمية مؤلفة من 14 دولة مصدرة للنفط في جميع أنحاء العالم حيث تأسست هذه المنظمة في عام 1960 لتنسيق السياسات البترولية المعمول بها في الدول الأعضاء وتزويدها بالمساعدات الاقتصادية والتقنية اللازمة إن المنظمة الدولية المصدرة للبترول عبارة عن اتحاد قائم بين الدول يهدف إلى إدارة عملية تزويد النفط وذلك في محاولة لضبط الأسعار في الأسواق العالمية[3].

دراسات سابقة:

دراسة معمر بونوار (2020)[4].

هدف الباحث في دراسته إلى تشخيص وكشف الظروف والأسباب التي أدت إلى انتقال الصدمة الصحية إلى القطاع الاقتصادي كما هدفت إلى تفصيل مظاهر حساسية الاقتصاد العالمي للاختلالات وأسباب تسارعها في ظل جائحة كارونا من خلال وصف وتحليل حيثيات الصدمة والتحري عن خلفياتها المالية بالإضافة الي البحث عن الحلول الممكنة خلص البحث إلى أن الجموح في تداول الأصول المالية عالية الخطر دون تقنيات رشيدة للتغطية واتساع حجم الاسواق المالية بالإضافة إلى غياب الضابط الأخلاقي ومظاهر العولمة الاقتصادية غير متزنة هي العوامل الأساسية لهشاشة الاقتصاد العالمي وأن اعتماد سياسات مالية ونقدية غير تقليدية وخاصة أسس الاقتصاد الاسلامي كفيل بكبح الآثار السلبية للصدمات.

دراسة (أحمد الهرش)[1].

---

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983،ص8

[2] أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير الآثار الاقتصادية كورونا -19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، مجلد 2، عدد 2 خاص، الجزائر، 2020، ص119

[3] مرجع مصطلحات الأعمال، تعريف منظمة اوبك، بتاريخ اطلاع 2020/9/9 ، مسترد من الموقع الالكتروني https://www.meemapps.com/term/opec

[4] معمر بونوار، التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة covid-19 الخلفيات المالية والحلول المقترحة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ،مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،2020.

هدف البحث إلى بيان أهم الآثار الاقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فايروس كورنا كوفيد – 19،كذلك هدفت إلى إبراز الاستراتيجيات الصحية والإدارية التي اتبعتها الدول للتعامل مع مرض فايروس كورونا كوفيد–19 وسعت إلى معرفة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة الاقتصادية وخلص البحث إلى أن تأثيرات الأزمة لها أبعاد متعددة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي والسياسي وغير ذلك وقد أخذت الأزمة مسارا طبيا وصحيا بادئ الأمر ثم تطورت مع حالة الإغلاق الكبير إلى أزمة اقتصادية وامتدت لتصبح حالة سياسية واجتماعية ،لا زالت الأزمة تعكس آثارها على الجوانب الاقتصادية حيث آثرت على وضع الأسواق من نقص السيولة وتراجع الطلب العام ما عدا السلع الغذائية من مواد غذائية وغيرها.

1. فايروس كارونا واثاره الاقتصادية العالمية:–

منذ ظهور فيروس كارونا أواخر عام 2019 وبداية عام 2020 بمنطقة ووهان الصينية والعالم يعيش حالة من الفزع والخوف سرعان ما انتشر هذا الفيروس بمختلف ارجاء المعمورة ،وانعكس الأمر بظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم دوله من الدول المتقدمة أو النامية بحكم العلاقات التكاملية بين اقتصاديات الدول، لقد أدى انشار الفيروس لدخول الاقتصاد العالمي في حاله من الركود الشديد فقد سبب اضطرابات وصدمة كبيرة للاقتصاد العالمي مست مختلف القطاعات أدت إلى انهيار البورصات العالمية ،إضافة لتأثيرها بشكل مباشر على سوق النفط وانهيار أسعاره في السوق العالمي حيث لم يسبق مثيل لهذه الأزمة بانهيار أسعار النفط رغم المحطات التاريخية لتذبذب الأسعار النفطية في سوق النفط العالمي حيث كانت الصدمات والأزمات السابقة لها نطاق جغرافي محدد دون توسع وكذلك إطار زمني بلغت خلاله الذروة ثم توقفت إلا أن فايروس كورونا أثبت أنه غير قابل للسيطرة فهو ينتشر في كافة بقاع العالم ليترك آثار الصدمة على معظم الاقتصاديات وكذلك ليس هناك إطار زمني واضح محتمل لانتهاء هذا الوباء[2].

من المعروف أن عدد من فيروسات كورونا تسبب للبشر حالات عدوي الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد أثرا مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة (سارس) وقد توفي نحو 2% من الأشخاص الذين أصيبوا بالمرض وينبغي للأشخاص الذين يعانون من الحمي والسعال وصعوبة التنفس التماس الرعاية الطبية ويمكن أن يصاب الأشخاص بعدوي كوفيد–19 عن طريق الأشخاص الآخرين المصابين بالفيروس ويمكن للمرض أن ينتقل من شخص إلى

[1] أحمد الهرش، أزمة الإغلاق الآثار الاقتصادية لفيروس كارونا كوفيد -19، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،2020.

[2] ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، أثر جائحة فيروس كارونا (COVid-19) علي الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ،مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،2020،ص ص 10-11

شخص عن طريق القُطيرات الصغيرة التي تتناثر من الأنف أو الفم عندما يسعل الشخص المصاب بمرض كوفيد -19 أو يعطش[1].

1.1 تعريف فايروس كورونا:

هو مجموعة كبيرة من الفيروسات التي تسبب المرض وهو يتراوح بين الفيروس الأساسي والأمراض الخطيرة بشكل متزايد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-Cov) ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة(SARS-Cov) الفيروس التاجي هو سلسلة أخري من العدوي التي لم يتم تميزها في الإنسان للآن[2].

2.1 أثار صدمة covid-19

إن الأزمة الراهنة وعلى خلاف الأزمات هي أزمة مستورة من القطاع الصحي ،ظهرت تجلياتها نظرا لتدابير الحجر والعزل وكذلك الأعباء المالية المترتبة عنها بالنسبة للحكومة والموجهة للرعاية الصحية لكن مثل هذه الحالات كانت مرتقبة بالنظر إلى الأوبئة السابقة HINI و h5ni إنفلونزا الخنازير وسابقتها إنفلونزا الطيور وما ترتب عنها من آثار اقتصادية رغم عدم ارتقائهما إلى درجة الجائحة وذلك بعد تعليق جزئي للرحلات الجوية من أجل عزل الوباء ،كما تبعت هذه الأزمتين عدة دراسات تحاول نمذجة وتوقع الآثار الاقتصادية المدمرة في حال وباء أخر أكثر عدوانية حيث أكدت عدة دراسات أن احتمال الضرر سيكون مرتفعاً عند العائلات والمؤسسات وسوق العمل والأسواق المالية بالإضافة إلى الحكومات لهذا وجب أخذ الاحتياطات من جانب السلطات الصحية في العالم من أجل التحضير للاحتواء المبكر للأوبئة المحتملة بما في ذلك مراجعة سياسات الرعاية الصحية[3] .

3.1 أثار صدمة فايروس كورونا صحياً:

إن جائحة كورونا ألقت بثقلها على المستوي المالي للدول نتيجة عدم توفر الموازنات لأجل توفير الإمكانيات الصحية لخدمة المواطنين في ظل عدم محدودية المدة الزمنية للفيروس وعدم التوصل لعلاج أو مصل لغاية كتابة هذا البحث يخفض من نسبة التكاليف والأعباء على الدولة بالرعاية الصحية للمواطنين الذين يمثلون العمود الفقري للدولة في التشغيل ولقد باتت فكرة التعايش مع الفيروس والأخذ بمبدأ التباعد والتوعية المجتمعية هي أقصي الإجراءات فيما انخفضت تلك الإجراءات في الدول النامية.

4.1 آثار صدمة فايروس كورونا اقتصاديا:

---

[1] أحمد الهرش، المرجع السابق، ص 119

[2] Abinraj R S,IMPACT OF Corona virus on Indian Economy& Solutions To Tackle. Manuscript in preparation Retrieved , from www.researchgate.net/publication/340116322_Impact_of_Corona_Virus_on_Indian_Economy_Solutions_to_Tackle

[3] معمر بونوار، التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة covid-19 الخلفيات المالية والحلول المقترحة، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ،مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،2020،ص ص 68

عاني الاقتصاد العالمي من صدمة تفشي فيروس كورونا منذ مطلع العام الجاري واختلف حجم التأثير الاقتصادي للجائحة من دولة إلى أخري، كما طال أكبر اقتصاديين على مستوي العالم(الصين وامريكا) ونتيجة لتلك الجائحة دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود فعلي مع توقعات أن يسجل عام 2020 انكماشاً هو الأسواء منذ مرحلة الكساد الكبير[1].

بعد انتشار كورونا وفرض حظر التجوال في أغلب العالم وبالتالي إغلاق الشركات والمصانع الكبرى و دخول الاقتصاد في حالة ركود شديد كانت التوقعات الاقتصادية لعام 2020 أن تكون سنه بنمو ثابت إن لم يكن بالنمو المتزايد ، فقد شهد تحديث توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يناير ارتفاعا من 2.9% في العام 2019 إلى 3.3% في 2020 وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل منها اتفاقية التجارة "المرحلة الأولي "بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، وخفض تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ثم جاء تفشي الفيروس ، وأحدث الصدمة الكبيرة للاقتصاد العالمي فقد خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخراً توقعاتها لنمو 2020 إلى النصف من 2.9% إلى 1.5 وأشار صندوق الدولي إلى أنه سيصدر تعديلاً كبيراً قريباً [2].

5.1 آثار صدمة فايروس كورونا على الأسواق المالية:

لم يترك فيرس كورونا قطاعاً الا أحدث به ندوباً ستبقي مدونه بالتاريخ على مر العصور حيث أحدث صدمة و أثراً سلبياً مبالغاً به على الأسواق المالية فلقد انخفضت مؤشرات الاسواق المالية الدولية بفعل اهتزازات الصدمة الغير متوقعة في ظل الارتفاع الغير مسبوق بأعداد الوفيات في العالم بفعل الفيروس وإغلاق الشركات والأسواق المالية في ظل الأجواء الملتهبة بالخوف والحذر.

كان لأزمة كورونا التأثير في الأسواق المالية و في سوق الأسهم فلقد خسرت الأسهم العالمية 6 تريليون دولار في القيمة على مدي سته أيام من 23 إلى 28 فبراير، وفقاً لمؤشرات s&p Dow Jones بين 20 فبراير و 19 مارس، انخفض مؤشر S& P 500 بنسبة 28% من 3،373 إلى 2،409)وانخفض مؤشر FTSE 250 بنسبة 41.3%(21.866 إلى 12.830) وانخفض مؤشر نيكي بنسبة 29% (من 23.479 إلى 16.552) في نفس الفترة شهدت البنوك الدولية الكبيرة انخفاضاً في سعر أسهمها حيث أن الانخفاض في مؤشرات سوق الأسهم في مارس كان بشكل رئيسي بسبب هروب المستثمرين إلى السلامة أثناء جائحة الفيروس التاجي[3].

---

1 أحمد السيد، كيف أثر فيروس كارونا على أكبر اقتصاديين في العالم، موقع رؤية ، بتاريخ نشر 8/يوليو/2020،بتاريخ اطلاع 2020/9/9 مسترد من الموقع الالكتروني https://www.alroeya.com/117-53/2150171

2 سيف عبد الرزاق محمد الوتار، الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي(10) في ظل أزمة فيروس كورونا(دراسة تحليلية) مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ،مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،2020،ص 23

3 Peterson Ozili, Spillover of COVID-19: impact on the Global Economy, Thankom Arun, Université of Essex, United Kingdom, SSRN ELECTROMIC JOURNAL.Retrieved from: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3562570

إن اهتزاز الأسواق العالمية نتيجة فيروس كورونا يختلف طبيعة صدمته نتيجة هذا الفيروس تختلف عن عام 2008 حينما انهار القطاع المالي قبل شلل الاقتصاد كاملاً حيث تواجهه الأسواق العالمية هذه المرة صدمة خارجية وفق كبير موظفي الاستثمار في شركة "ريشليو جيستيون" المالية ألكسندر هيزيز، موضحاً مالم يري المستثمرون استجابة سياسية وطبية ومالية قد تتراجع الأسواق أكثر منذ ذلك[1].

6.1 آثار صدمة فايروس كورونا على السياحة الدولية:

قطاع السياحة الدولية حالياً هو أحد أكثر القطاعات تضرراً من تفشي مرض فيروس كورونا حيث ظهر ذلك جلياً من خلال العرض والطلب على السفر لا سيما الصين وهي السوق المصدرة الرائدة في العالم من حيث الإنفاق وفي غيرها من المقاصد الآسيوية والأوربية الرئيسية مثل إيطاليا وقد أدت القيود المفروضة على السفر إلغاء الرحلات أو الحد من تواترها وتقليص كبير في عروض الخدمات السياحية حيث استمر التراجع في الطلب نتيجة إغلاق المطارات الدولية وتتوقع المنظمة العالمية للسياحة أن ينخفض عدد السياح الدوليين في 2020 بنسبة تتراوح ما بين 1% 3%بدلاً من نمو بين 3% 4%كما كان متوقعاً في أوائل يناير تسفر عن خسارة ما بين 30 و 50 مليار في إنفاق الزوار وتعتبر أزمة فيروس كورونا الأصعب على القطاع السياحي منذ زمن طويل وهذا بسبب منع حركة التنقل والسفر لتوقف جميع شركات النقل العالمية تنقلاتها[2].

2. النفط وتأثيرات فايروس كورونا على السعر والطلب العالمي:

عرف الإنسان واستغل النفط منذ أقدم العصور حيث يعود استغلاله إلى أكثر من 5000 سنه ق.م وفي مناطق متعددة من العالم لقد كان استغلال النفط في البداية بدائياً ومحدودا ينحصر في أساليب ومعدات توفيره واستعماله على صورة واحدة كمادة خام من دون تصنيع أو تغيير في شكل مادته وتعود أسباب ذلك كله إلى ضعف وتدني مستوي تطور القوي المنتجة في تلك الفترات الزمنية فلم يتمكن الإنسان من استغلال سليم للنفط وبنفس الوقت لم تبرز أهمية وفاعلية في تلك الفترات القديمة[3].

إن أهمية البترول ليست بالحدث الجديد أو الطارئ في السنوات الأخيرة بل أهميته كانت عبر الزمن فلقد كانت مكانة وفاعلية البترول قديماً محدودة وصغيرة في حياة الإنسان بل وثانوية فيها لكن منذ اكتشافه في نهاية 19م وبداية القرن 20م لعب النفط دوراً كبيرا في مسار العلاقات الدولية وتحريك العجلة الاقتصادية وهو ما اتفق عليه الباحثون الخبراء ورجال السياسة وأثبتته الوقائع الدولية، فالبترول هو مصدر للثروة

[1] موقع النهار، غموض حول أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، بتاريخ نشر، 1 آذار/ 2020، الموقع الإلكتروني https://www.annahar.com/arabic/article/1134188

[2] عبد العزيز ماضوي، حكيم بن جروة، نحو تفعيل السياحة الافتراضية لتنشيط الوجهات السياحية في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد -19 مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ، مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،2020،ص 52

[3] أمينة مخلفي، محاضرات مدخل الي الاقتصاد (اقتصاد النفط) الجزء 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2014، ص ص84-85

والطاقة والحركة والتصنيع وأعظم متغير في التجارة العالمية لذلك اعتبر سلعة استراتيجية تداخل فيها ما هو عسكري بما هو سياسي واقتصادي وعموماً تنبع أهمية البترول من طبيعة الوظائف الهامة التي تنتج استغلال واستخدامها في الاقتصاديات الحديثة ومن بينها[1].

1.2 تعريف النفط :

يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيمائياً من عنصرين هما الهيدروجين والكربون وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية وكل جزئ يتألف من ذرات وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها ويعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتجاه فتنتج عنها في كل حاله منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى[2].

2.2 الأوضاع الاقتصادية للنفط دولياً:

إن النفط يشكل مورداً استراتيجيا للدول المصدرة ولقد مر النفط بمحطات وصدمات متنوعه أثرت على مستويات الأسعار والطلب والإنتاج وكان أخرها الصدام بين السعودية وروسيا والذي أوجد كميات إنتاجية فائضة من النفط أثرت على أسعار النفط في السوق العالمي ، إن قلق الأسواق قبيل تفشى جائحة كورنا كان حول الفائض في الإمدادات وتخمة المخزون النفطي التجاري وكان السؤال المهيمن في الاسواق عندئذ من هي الدولة المنتجة الكبرى روسيا أم السعودية أم الولايات المتحدة التي ستخفض إنتاجها أولاً لتحقيق الاستقرار بالأسواق حيث كانت السعودية تنتج ما بين 7–10 مليون برميل يومياً مقارنة بطاقتها الإنتاجية البالغة 12 مليون برميل يومياً بينما كان كل من روسيا والولايات المتحدة ينتجان بكامل طاقتهما الإنتاجية تقريباً نحو 13 مليون برميل يومياً لكل منهما رغم الفائض في الأسواق، الأمر الذي أدي بالمستوي العالي للإنتاج ، وهذا يضيف إلى المخزون النفطي العالمي أسبوعياً نحو 100 مليون برميل أسبوعيا أو زيادة المخزون تقريباً نحو مليون برميل [3].

3.2 وضع النفط عالمياً قبل جائحة كورونا:

ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلعه أوبك بنسبة 5.7%(3.6 دولار للبرميل) مقارنة بشهر نوفمبر ليصل إلى 66.5 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر 2019 وقد كان لكل من استمرار التوافق بين دول (أوبك +) بشأن اتفاق خفض الإنتاج وتراجع حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين عقب

---

[1] مباركة كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف،الجزائر،2014، ص ص84-85

[2] حسين عبد الله ،البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية ،دار النهضة العربية،2003،ص1

[3] وليد خدوري، اثار كارونا على اسعار النفط، موقع العربية، بتاريخ نشر 25/مارس /2020 ، بتاريخ اطلاع 2020/9/11 موقع الكتروني https://www.alarabiya.net/ar/politics/2020/03/25

إعلان الطرفين عن توصلهما إلى اتفاقية مؤقته للمرحلة الأولى في الثالث عشر من ديسمبر 2019 دوراً رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر ديسمبر 2019 إلى اعلى مستوي منذ شهر إبريل.

شكل رقم (1) المعدل الأسبوعي لسلة خامات أوبك 2018-2019 (دولار/برميل)

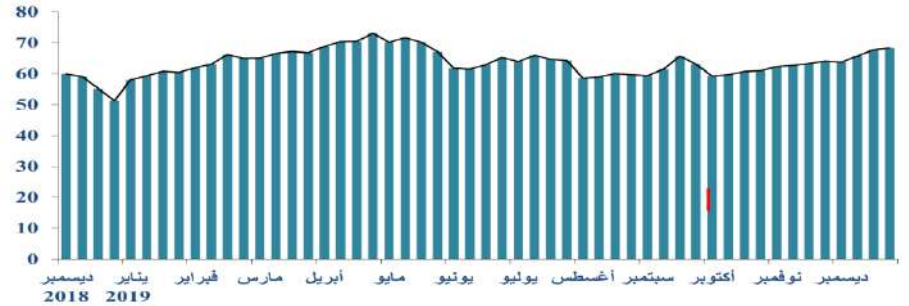

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط، التقرير الشهري لمنظمة أوبك ،2020،ص1

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال شهر ديسمبر 2019 بمقدار 1.6 مليون ب/ي أي بنسبة 1.6% ليصل 100.3 مليون ب/ي حيث انخفض طلب مجموعة الدول الصناعية بنسبة 2.3 مقارنة بمستويات شهر نوفمبر ليصل 47.3 مليون ب/ي كما انخفض طلب بقية دول العالم بنسبة 0.9% مقارنة بمستويات الشهر السابق ليصل إلى 53 مليون ب/ي. انخفضت الإمدادات المعروضة من النفط خلال شهر ديسمبر 2019 بمقدار 100 ألف ب ي أي بنسبة 0.1% لتصل إلى حوالي 101.8 مليون ب/ي حيث استقر إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك عند نفس مستوي الشهر نوفمبر وهو 67.2 مليون ب/ي بينما انخفضت امدادات الدول الأعضاء في أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة 0.6% مقارنة بمستويات شهر نوفمبر لتصل 34.5ب/ي[1].

شكل رقم (2) العرض والطلب العالمي على النفط 2018-2019 (مليون ب/ي)

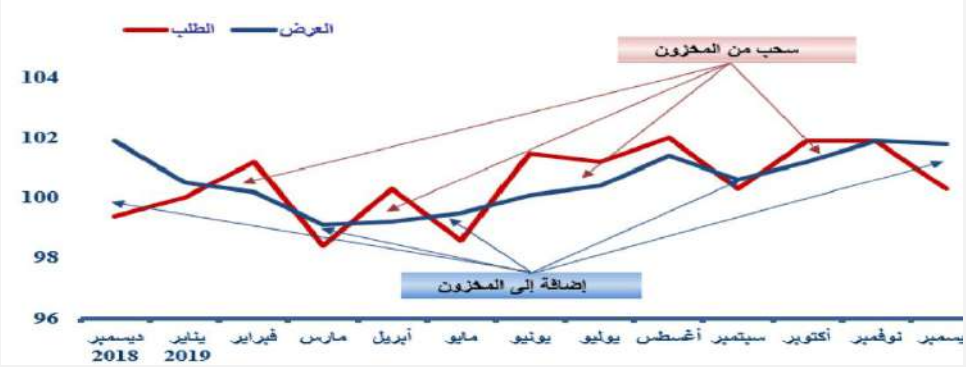

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط، التقرير الشهري لمنظمة أوبك ،2020،ص1

[1] منظمة الاقطار العربية للبترول ،النشرة الشهرة حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية فبراير،2020،مسترجع بتاريخ 2020/9/11 http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Petroleum-developments-in-the-global-markets

4.2 النفط بعد جائحة كورونا :-

أثر فيروس كورونا بشكل غير مسبوق على الطلب على الطاقة في كافة أرجاء العالم وخاصة في الصين التي تعد المستورد الأكبر للنفط الخام حيث تستهلك حوالي 10ملايين برميل يومياً حيث قالت وكالة الطاقة الدولية في حينها إنها تتوقع تراجع الطلب هذا العام لأول مرة منذ الركود الاقتصادي في العام 2009 الذي تبع الأزمة المالية العالمية[1].

انخفض معدل أسعار سلة خامات أوبك خلال شهر مارس 2020بنسبة 38.9%(21.6 دولار للبرميل) مقارنة بشهر فبراير وهو أكبر انخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ليصل إلى 33.9 دولار للبرميل وقد كان للصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي بسبب جائحة فيروس كورونا التي دفعت جميع دول العالم تقريباً إلى اتخاذ دوراً رئيسياً في انهيار الأسعار خلال شهر ماري 2020 إلى أدني مستوي منذ شهر سبتمبر 2003 [2].

شكل رقم (3) المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2019-2020 (دولار/برميل)

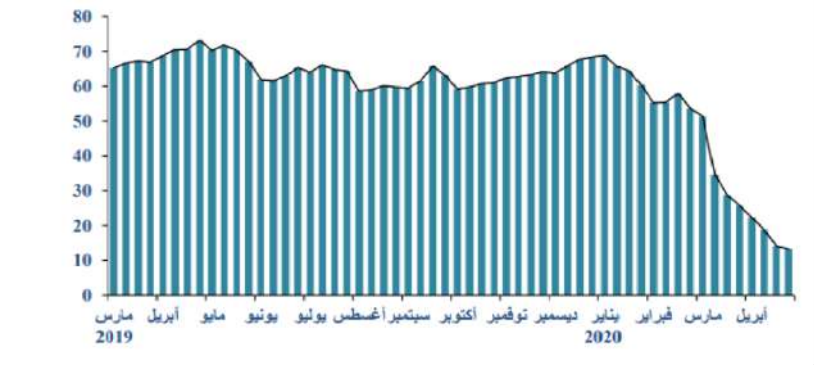

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط، التقرير الشهري لمنظمة أوبك ،مايو،2020،ص1

وتشير أحدث التقارير الأولية لمنظمة أوبك إلى ارتفاع المتوسط الشهري لسعر سلة خاماتها إلى 45.2 دولار للبرميل خلال شهر أغسطس، أي بنسبة زيادة تبلغ نحو 4.1% مقارنة بالشهر السابق بينما تتوقع المنظمة تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك في عام 2020 إلى 40.53 دولار للبرميل وهو مستوي يقل بنحو 23.5 دولار للبرميل أو بنسبة 36.7% مقارنة بعام 2019 [3].

كانت المشكلة قبل كورونا كيفية إدارة فائض الإمدادات من النفط وتخمة المخزون العالمي أما الآن وما بعد كورونا فهي مشكلة تدهور الطلب لمعدلات غير مسبوقة ولا شك بأن الأزمات وإن كانت مؤقتة إلا إنها تحتاج لحلول فالإشكالية الأولي هو كيفية إيجاد سوق لتسويق النفط في ظل تدهور الطلب من ناحية

---

[1] سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص24

[2] منظمة الاقطار العربية للبترول، تقرير حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية في ظل كارونا، مايو،2020، ص ص06-09 مرجع سبق ذكره.

[3] منظمة الاقطار العربية للبترول، تقرير حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية في ظل كارونا، ستمبر،2020، ص 1، مرجع سبق ذكره

أخرى ستضطر مصافي التكرير لشراء أقل كمية ممكنة من النفط في ظل اقتصاديات النفط السلبية ولعل هناك إمكانية لزيادة الطلب من مؤسسات التخزين الاستراتيجي للدول الصناعية بانتهاز فرصة السعر المتدني للنفط لملء مخزنها[1].

ولقد خفضت أوبك تقديراتها بشأن الطلب العالمي على النفط لعام 2020 حيث تتوقع أن يتراجع الطلب على النفط بنحو 9.1 مليون برميل في العام الجاري وهي تقديرات أكبر من الانخفاض المتوقع وهو ما يرجح بشكل أساس لمستويات النشاط الاقتصادي الأقل في عدد من الدول الكبرى[2].

انخفض الطلب العالمي للنفط خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل حاد نحو 7.9 مليون برميل يومياً مقارنة مع الربع السابق لتصل 92.9 مليون برميل يومياً وفي هذا السياق انخفض طلب الدول الصناعية بنحو 2.8 ملين برميل يومياً ليصل إلى 45.5 مليون برميل يومياً بينما تهاوي طلب الدول النامية والمتحولة بنحو 5.1 مليون برميل يومياً ليصل 47.4 مليون برميل يومياً، كل ذلك يرجع بسبب الإجراءات الاحترازية لفايرس كارونا وتقييد حركة النقل والعمل بكافة الدول[3].

إن تقييد الحركة والتنقل حول العالم وتوقف المصانع عن العمل نتيجة تفشي فآيرس كارونا أوجد فائض من النفط لقله لطلب نتيجة الإقفال والإجراءات الاحترازية فلم يعد حاملو العقود للنفط قادرين علي بيعها ولا حتي قادرين أخذ حمولات جديدة كون أماكن التخزين ممتلئة بالنفط مما سبب زيادة بالعرض وانهيار بالأسعار النفطية.

لم تكن صدمة كارونا وحدها سبباً في انهيار الأسواق العالمية للنفط بل كان احتدام الصراع بين الدول المصدرة للنفط نصيب في ذلك فلقد انهارت المباحثات بين اوبك وحلفائها بشأن خفض كمية الإنتاج فلقد رفضت روسيا التعاون مع اوبك بشأن التخفيض لكميات الإنتاج حيث اعتبر ذلك إنهاء الاتفاقية التي حافظت عليها اوبك منذ عام 2016 حيث كان الرفض ينبع بأنه نمو استخراج النفط الصخري بالولايات المتحدة التي لم تكن طرفاً في أي اتفاق مع أوبك سوف يتطلب تخفيضات مستمرة للمستقبل المنظور وستلحق الأسعار المخفضة الضرر بصناعه الصخر الزيتي الأمريكية بفرض أسعار أقل من تكاليف التشغيل للعيد من منتجي الصخر الزيتي ومن ثم الانتقام للأضرار التي لحقت بالتمويل الروسي وأوبك وأدي انهيار المحادثات إلى فشل تمديد خفض الإنتاج بمقدار 2.1 مليون برميل يومياً [4].

---

[1] وليد خدوري، مرجع سبق ذكره.

[2] سالي إسماعيل، اوبك تخفض تقديرات الطلب العالمي على النفط 2020،تاريخ النشر 12/اغسطس/2020 على الموقع الالكتروني https://www.mubasher.info/news/3681189

[3] منظمة الأقطار العربية للبترول ،تقرير حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية في ظل كارونا، مايو،2020، ص 1 مرجع سبق ذكره

[4] ويكيبيديا، الأثر الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا 2019–2020،مسترد https://ar.wikipedia.org/wiki

عند رفض روسيا المقترح اتخذت السعودية قراراً مفاجئاً برفع الإنتاجية لمستوي 12.3 مليون برميل يومياً وهو يمثل أقصي الطاقات الإنتاجية وأعلنت المملكة عن تخفيضات وصلت إلى 20%في الأسواق الرئيسية وكانت النتيجة هبوطاً للأسعار بشكل غير مسبوق بنسبة تزيد عن 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين [1].

رغم إعلان كلاً من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت في 12/ مايو بتعديلات الإنتاج لتقليص فائض الخام المعروض العالمي لإعادة توازن سوق النفط إلا أنه تنامي معروض نفط منظمة أوبك والولايات المتحدة بالتوازي مع تعثر تعافي الاقتصاد والطلب على الخام؛ سوق العقود الآجلة للعودة إلى هيكل ينبئ بفائض في المعروض كما وقع إبان الانهيار النفطي في ابريل نيسان في خضم جائحة كورونا[2].

3- تداعيات أزمة فايروس كارونا وانخفاض اسعار النفط على ايران:

إن اضطراب البيئة الاقتصادية الدولية بسبب عدم الاستقرار بالأسعار النفطية نتيجة كميات الانتاج الضخمة وقله الطلب على النفط دولياً نتيجة لتفشي جائحة كورنا وانعكاساتها السلبية على الاقتصاديات في العالم أوجد صدمة للدول المعتمدة على ايراداتها المالية من تصدير النفط مثل دول الشرق الاوسط وآسيا وإيران حيث انخفاض الأسعار لمستويات متدنية سبب عجز بالموازنات المالية للدول تزيد من الصعوبات الاقتصادية إضافة لما تعانيه بعض الدول من عقوبات اقتصادية تؤثر على الاقتصاد للدول مثل إيران من عقوبات تلاحقها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات.

ولقد أثرت جائحة كورونا بسعر النفط حيث تقدر الخسائر للإيرادات النفطية في المنطقة ما قيمته الصافية 11مليار دولار تقريباً وإذا بقيت أسعار النفط على حالها فستخسر المنطقة 550 مليون دولار تقريبا كل يوم ورغم أن هذه الأرباح تعود بالأرباح على الدول المستوردة للنفط إلا أن تبقي ضئيلة مقارنة بخسائر الدول المصدر أضف لذلك بمدى استثمارها استثمارا أمثل في ظل الركود الاقتصادي حيث تحسب الخسائر بالإيرادات النفطية وفق الفروق السعرية للنفط حيث بلغ في ديسمبر 2019 (66.48) وفي منتصف مارس 2020 (35.71 دولار) وذلك للفترة من يناير حتي منتصف مارس 2020 نتيجة لحرب أسعار النفط[3].

---

[1] رباح أرزقي وهانغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعرا النفط ،2020/4/14 مسترد 2020/9/13 https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping

[2] موقع أخبار الجزيرة، تخمة المعروض ومتاعب لأوبك هل يتكرر سيناريو انهيار سوق النفط ،2020/7/31، بتاريخ اطلاع 2020/9/13 مسترد https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/7/31

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) (افريل 2020) فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المطقة العربية ،ص02مسترجع بتاريخ 2020/9/14 https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab-region.pdf

1.3 فايروس كارونا وتأثيره على اقتصاد إيران :

لا شك بأن إيران تواجه العديد من التحديات الرهيبة التي تزاد صعوبتها كل مرة فقد تمكن هذا البلد من امتصاص مختلف أنواع الصدمات في السابق لكن يبدو أن الأمور زادت سوءً وخرجت عن نطاق الأمور لينقلب الاقتصاد الإيراني رأساً على عقب عندما شهد قفزة كبيرة في عدد الوفيات بسبب فيروس كورونا وأيضاً بأعداد المصابين حيث تحتل إيران مرحلة متقدمة من حيث الأعداد المصابة بالفيروس ولعل صعوبة احتواء الفيروس وتفشيه بالمجتمع الإيراني يتزامن مع العقوبات الأمريكية على إيران فكيف يمكن لإيران في ظل تلك العقوبات أن تتجاوز المحن صحياً واقتصادياً وهناك دول تنهار وليس عليها قيود وعراقيل مثل ما تعانيه إيران ، إن تفشي الوباء يزيد من المتاعب الاقتصادية في إيران حيث اضطرت لقطع شريان الحياه الاقتصادية الرئيسية بإلغاء الرحلات الجوية حتي التجارية مع الصين وكذلك أيضا إلغاء الدول من منطقة الشرق الأوسط وآسيا بوقف الرحلات الجوية والبرية لإيران وانقطاع الرحلات مع أهم شريكين اقتصاديين كالصين والعراق وهذا يعنى حدوث انكماش اقتصادي خطير أكثر من النسبة التي حددها صندوق النقد الدولي والمتمثلة في 9.5% قبل تفشي وباء كورونا ،ولقد تراجع الريال الإيراني مقابل عملة الدولار بسبب الانكماش الحاد في الطلب على الصادرات النفطية والمعدنية الايرانية وكلك انخفاض أسعار البترول حيث سيؤدي التراجع الحاد بالعملة لتفاقم التضخم لسنه 2020 بأكثر من 30% التي سبق أن قدرها صندوق النقد الدولي في تقرير الصادرات سنه 2019 وكذلك ستلحق أضرار جمه بالاستهلاك المحلي أيضاً وسيسبب الهبوط الحاد في الصادرات الإيرانية ارتفاع في معدل البطالة بماي زيد عنن 17.44% التي حددها الصندوق سنه 2020 بسبب الإجراءات الاحترازية وتقييد الحركة والركود لجائحة كورونا ووفق بيانات من غرفة تجارة طهران فإن الصادرات الايرانية هوت بنسبة 36% خلال الشهر الأول للعام الجديد الذي بدأ في 20 مارس مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والأمر ذاته بالنسبة للإنفاق العام الذي سينخفض حتماً بسبب تراجع الصادرات بفعل جائحة كارونا[1]، وإن التوقعات بشأن تراكم الاشكاليات الاقتصادية بسبب كورونا تقدر بانخفاض النمو الاقتصادي في إيران 2020 متأثراً بتداعيات فيروس كارونا إلى 14.7% إذا تم التعويض بالكامل فيما ستكون التداعيات أكثر حدة في حال عجز طهران عن تعويض الأضرار سيتراجع النمو إلى 17.5% .[2]

إن جائحة كورونا تُكبد إيران خسائر يومية بما يقارب 164 مليون دولار عن كل يوم تغلق به الأعمال وقد تأثر قطاع الخدمات الذي يؤمن نصف الناتج المحلي الإجمالي الإيراني تأثيراً كبيراً بسبب الجائحة مع تهديد للشركات بالإفلاس و يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع بشدة صافي الدين الإيراني

[1] سهام معط الله ، كورونا يقضي على ما تبقي من الاقتصاد الإيراني، تاريخ نشر 23/يونيو/2020 مسترد من https://www.alaraby.co.uk

[2] ميدل ايست اون لاين ،إيران مهددة بتراكم المشاكل الاقتصادية بسبب كورون تاريخ نشر 2020/5/2 مسترد من الموقع الالكتروني https://meo.news

ليصل إلى ثلث الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 أو 148 مليار دولار وهو ارتفاع حاد نسبته 22.5% مقارنة بالعام 2019 ومن المُعتقد بوصول الدين الخارجي الإيراني 2.7%من الناتج المحلي الإجمالي (11.9 مليار دولار مقارنة ب10.8مليار دولار عام 2019 كل ذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي أنتجتها جائحة كورونا[1].

إن تفشي فآيرس كارونا سيؤثر سلباً على الجهود جيو–اقتصادي حيث تسعي إيران للتوسع في العلاقات التجارية والاقتصادية مع جوارها المباشر من الدول تركيا والعراق ودول القوقاز وآسيا الوسطي كأولوية في ظل الأزمات الاقتصادية حيث تتأثر جهود الاندماج الاقتصادي نتيجة الإغلاقات الاحترازية وهو يعيق التجارة مع دول الجوار غير المباشرة كما أن فايرس كارونا سيكن له سبباً آخر لتراجع التجارة الغير نفطية بين دول الجوار المباشرة وغير المباشرة ذات الاقتصاديات النفطية[2] .

شكل رقم(4) الاقتصاد الايراني

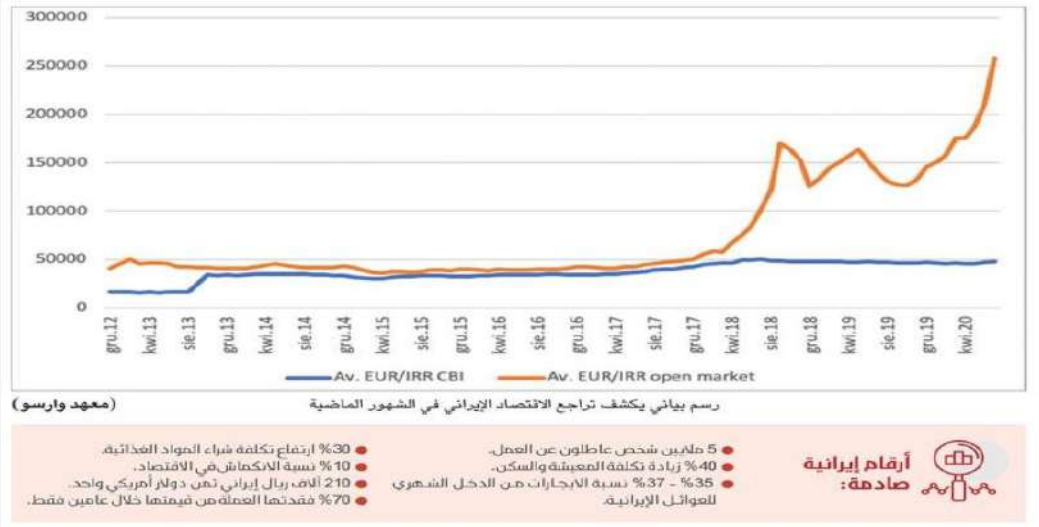

المصدر: أماني يماني، انهيار كارثي للاقتصاد الايراني

لعل الشكل السابق يوضح حجم الوضع المعقد والصعب للاقتصاد الإيراني أضف لذلك استمرارية الجائحة وزياده نفقاتها وإجراءاتها التي تعود سلباً على اقتصاد إيران وإيراداتها المالية.

إن تقرير معهد وارسو البولندي بأن الاقتصاد الإيراني يواجه صعوبات جمه أهمها انخفاض أسعار النفط وانتشار فايروس كارونا وتأثراته على الاقتصاد حيث يتوقع أن تشهد إيران انخفاضا بنسبة 5%–10% من الناتج المحلي الإجمالي في ميزانية 2021/2020 مقابل فرصة لا تتجاوز 1% للنمو في ظل العقبات الاقتصادية السابقة وفشل جهود إيران بمعالجتها كما أن عجز المالية سيزداد كون الإيرادات

[1] علي فتح الله نجاد ،الأزمة الثلاثية الناشئة المرتبطة بالجائحة تثير المخاوف من اندلاع الاحتجاجات في إيران، نشر بتاريخ 21/يونيو/2020 مسترد بتاريخ 2020/9/14 من الموقع الالكتروني https://www.brookings.edu/ar/opinions/

[2] تامر بدوى، كورونا اختبار آخر لمرونة الاقتصاد الايراني، موقع الجزيرة ،بتاريخ نشر 2020/3/25 وبتاريخ اطلاع 2020/9/14 مسترد من الموقع الالكتروني https://studies.aljazeera.net/ar/article/4617

المالية لن تصل للمستويات المفترضة وإجراءات مكافحة كورونا ستزيد الأمور تعقيدا ومن المرجح أن يؤدي زيادة العجز لإصدار الدين العام واستهلاك الاحتياطات[1].

2.3 انخفاض الطلب وأسعار النفط وأثره على إيران:

لقد أحدثت جائحة كارونا زلزالاً بالأسعار على مستوي الاقتصاديات النفطية وتضررت الدول المصدرة نتيجة لانخفاض الأسعار حيث تعتبر الضربة الأكبر لأزمة فايروس كورونا المستجد على الاقتصاد الإيراني هو انخفاض الطلب وتراجع أسعاره حيث تعطلت العجلة الاقتصادية على مستوي العالم بأكمله ولعل الصين تعتبر الشريك الأول لإيران حيث كان لتفشي فيرس كارونا أثراً سلبياً على صادرات إيران باتجاه الصين من البتروكيماويات والمنتجات التي أوقفت الاستيراد نتيجة الاجراءات للوقاية.

رغم أن هبوط أسعار النفط لمستويات قياسية في الهبوط قد تبدو أن إيران لن تتأثر كثيراً بالانخفاض للأسعار العالمية بسبب أن صادراتها النفطية عند مستويات منخفضة جدا بفعل العقوبات(إذ تؤكد مصادر انخفاضه إلى ما دون 100 ألف برميل يومياً) وعدم الاعتماد الواضح على الإيرادات النفطية حيث تؤكد إيران أن حصة الإيرادات الناجمة عن الصادرات النفطية من إجمال الموازنة لا تتجاوز 8% إلا أن الأسواق الإيرانية تدلل عكس ذلك من خلال انخفاض أسواق الأسهم قد تبدو عدم تأثر إيران بانخفاض أسعار النفط بسبب انخفاض صادراتها نتيجة العقوبات المفروضة عليها في تعولها على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة إلا أن الملاحظة عن كثب تبين عكس ذلك.

3.3 تداعيات انخفاض الأسعار علي إيران

- **الايرادات النفطية المباشرة** :تشكل الايرادات النفطية جزءً مهم لإيران حيث تخطط بموازنتها لبيع 700 الف برميل بسعر 55 دولار للبرميل وهو يعني حصولها على 14 مليار دولار منها 11 مليار من نصيب الموازنة العامة حيث تشكل ما نسبته 19% من مصادر الموازنة أما في حال اختلال الاسعار لما دون السعر المتوقع للبيع فإن ذلك يعني عجزاً في الايرادات وستضطر الحكومة إلى سدِّه عبر مضاعفة أسعار صرف الدولار الرسمية مما سيكون له أثر بالغ على أسعار البضائع والخدمات وإذا خططت إيران للبيع بسعر الخصم فستكون النتائج اشد وفجوة الإيرادات بين السعر المعتمد 55 وبين سعر البيع ستكون كارثية.
- **الإيرادات النفطية الغير مباشرة:** تؤثر انخفاض الأسعار علي الإيرادات من قطاعات غير مباشرة بسعر النفط بالإضافة لتأثيره على الإيرادات النفطية المباشرة للحكومة الإيرانية حيث تتأثر تلك القطاعات وفق التالي:

[1] أماني يماني، انهيار كارثي للاقتصاد الإيراني، بتاريخ نشر 12/سبتمبر/2020،مسترد https://makkahnewspaper.com/article/1519758

(أ). **صادرات الغاز**: حيث ستتأثر الإيرادات النفطية من صادرات الغاز نتيجة لانخفاض الغاز حيث أن مشروع الموازنة العامة الإيراني ورد أن إيرادات الموازنة من صادرات الغاز ستكون 4 مليار دولار تأتي أغلبها من صادرات الغاز إلى العراق وتركيا وعلى افتراض انخفاض أسعار النفط وتأثيره على الغاز فإن إيران ستواجه انخفاض بالإيرادات ناجمة عن صادرات الغاز.

(ب). **صادرات البتروكيماويات** : يبلغ مجموع مبيعات إيران من البتروكيماويات وفق مشروع موازنتها نحو 17 مليار دولار منها 12 مليار دولار من نصيب الصادرات وإن هبوط أسعار النفط في قطاع البتروكيماوية سيكون 7.3 مليار دولار و نتيجته أثراً سلبياً على الاقتصاد الإيراني كما ستفقد إيران جزء من إيراداتها ناجمه ضريبه تصدير البتروكيماويات التي جرت العادة أن تقوم بها شركات القطاع الخاص وتمثل الدولارات عن تصدير البتروكيماويات جزء مهم من البترودولار تعتمد عليه الحكومة بشكل كبير من خلال التدخل في سوق العملات خلال الاوقات الصعبة كما له دور في سد عجز الموازنة العامة من خلال بيعة بأسعار حرة في السوق وانخفاض البترودولار يعني أن الحكومة ستفقد هذه الآلية المهمة.

(ج). **الأسواق الداخلية وبيع النفط:** تتأثر الإيرادات الناجمة عن بيع النفط إلى جهات داخلية بشكل كبير نتيجة انخفاض الاسعار عالمياً حيث تنتج ما يقارب 2.1 مليون برميل من النفط يومياً من النفط ولكن لا تصدر سوى 120 الف برميل ما يعني أنها تبيع 1.95 مليون برميل للشركات الداخلية حيث يترك انخفاض الإيرادات أثراً ملحوظاً على الحكومة[1].

إن مشروع موازنة 2021 يظهر بأن إيران تخطط للحصول على 88.8 ألف مليار تومان من إيراداتها الناجمة عن بيع النفط إلى هذه الشركات مما يعني أن هذا القطاع يمثل 18.3% من إجمالي دخل الموازنة العامة ويعني انخفاض الأسعار بنحو 43% عجزاً في الموازنة العامة بنحو 38.2 ألف مليار تومان وهو ما يمثل 7.9 % من الموازنة.

(د). **أسعار الوقود:** تخطط الحكومة الإيرانية للحصول على ما بين 3.5 حتي 4.5 مليار دولار من دخل ناتج عن 20 مليون لتر من وقود السيارات يومياً مما يشكل 7% من مصادر الموازنة العامة للعام المقبل وليس واضحاً مدي تأثر هذا القطاع بانخفاض أسعار النفط لكن لو افترض بقاء الاسعار على هذا المستوي فإن ذلك يعني انخفاض بنحو 1.72 مليار دولار وعجز متوقعاً بنحو 3% ناجماً عن ها القطاع

[1] مركز الإمارات للسياسات، التداعيات المتوقعة لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الإيراني، نشر 15/مارس/2020، https://epc.ae/ar/brief/possible-consequences-of-oil-price-decline-on-irans-economy

(هـ). **ديون القطاع الخاص:** تسعي إيران بموازنتها 2021 على مقايضة 40 ألف مليار من ديونها لشركات القطاع الخاص الداخلية بالنفط الخام مما يعني أنها تنوي تقديم 234 ألف برميل من النفط لهذه الشركات يرمياُ مقابل الديون بسعر معتمد عند 55 دولار للبرميل[1].

وأظهر استطلاع عبر الهاتف أجراه "مركز طلاب إيران لاستطلاع الرأي" (إيسبا) في أبريل، فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي لوباء كورونا على الإيرانيين، أن نحو 50.7% من عينة الاستطلاع قالوا إن قدراتهم الشرائية قد تقلصت، و41.7% قالوا إن أعمالهم التجارية أو مصادر دخلهم أُغلقت، وقال 13.5% إنهم فقدوا وظائفهم[2].

إن عملية البيع للنفط الإيراني شائكة بسبب الحظر والعقوبات الامريكية ليأتي فصل من فصول الأزمة الصحية ليرهق الاقتصاد الإيراني من خلال جائحة كورونا وتأثيراته على الأسعار النفطية العالمية إن خصوصية الاقتصاد الإيراني تنبع من نظرة المجتمع الدولي اليها حيث لا يمكن تقدير حجم الضرر والأثر بسبب جائحة كورونا وانخفاض الاسعار على الاقتصاد الإيراني بشكل دقيق وذلك لأسباب متعددة على رأسها خصوصية البيانات والمعلومات الاقتصادية كون تعتبر نفسها في خضم معركة مع الولايات المتحدة لكن من خلال النظر لحجم انخفاض الصادرات النفطية والاقتصاد بشكل عام وموازنة ايران نري بأن هناك تأثير لانخفاض الاسعار العالمية على الاقتصاد الإيراني واذا ما استمرت الأسعار بالمستويات المنخفضة في عام 2020 سيسبب عجزاً ناجم عن الانخفاض في الأسعار النفطية العالمية في الموازنة العامة.

بما نسبته 31.6% نتيجة العجز في الإيرادات المالية لبيع الوقود ومقايضة الديون مقابل النفط وإيرادات عن بيع النفط للشركات المحلية وإيرادات تصدير البتروكيماويات وإيرادات تصدير الغاز وصادرات النفط وفق مشروع الموازنة العامة أضف إلى جانب الحكومة فإن سوق الأسهم ستكون المتأثر الأكبر بسبب انخفاض أسعار النفط، وذلك تحت وطأة خسائر الشركات البتروكيماوية التي تشكل عمودًا من أهم أعمدة هذه السوق وتحت وطأة خسائر البنوك التي تعتبر من أهم مالكي هذه الشركات؛ فقد بلغ حجم خسائر سوق الأسهم خلال يومي 9 و10 مارس الجاري وحدهما نحو 106 ألف مليار تومان (ما يقارب 7.1 مليار دولار) وفق تقديرات الخبراء[3].

الخاتمة:

لا شك بأن جائحة كورنا التي اجتاحت العالم بأسره كان لها تأثير صادم على الاقتصاد العالمي وأسعار النفط على وجهه الخصوص فقد أدت الإجراءات الاحترازية من كافة الدولة خشية تفشي الفيروس

---

[1] المرجع السابق

[2] عربي بوست، مأزق جديد لإيران انخفاض أسعار النفط يوجه ضربة لطهران بعد أزمة كورونا، نشر بتاريخ 2020/4/24 ساعه 14.59https://arabicpost.me مسترد من

[3] مركز الامارات للسياسات، مرجع سبق ذكره

وانتشاره إلى تقييد حركة النقل والتجارة الدولية وتوقف الشركات الصناعية عن العمل خاصة بالدول الصناعية مثل الصين ومغادرة العاملين لمناطق آمنه وفق توصيات منظمة الصحة العالمية ولقد أدي ذلك لتراجع الطلب العالمي على النفط ولقد تأثرت دول الخليج وشمال افريقيا المصدرة للنفط خلال عام 2020 نتيجة تطورات الأسعار العالمية وتدهورها بالإضافة لإيران رغم حصتها التصدية المنخفضة مقارنه بدول أخري بسبب العقوبات المفروضة عليها والتي أثرت على نمو الاقتصاد الإيراني والتسبب بعجز بالموازنة العامة، وقد خلص البحث في ضوء ذلك في ضوء اختبار الفرضيات السابقة التوصل **للنتائج الآتية:-**

- على ضوء تأثير الدول اقتصادياً وقطاعاتها المتنوعة بسبب تفشي فيروس كورونا لا سيما التجارة الدولية والسياحة والصناعة التي أدت لانخفاض مستويات الطلب على النفط حيث تأثر حركة الملاحة الجوية نتيجة الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل البلدان إضافة لتوقف أو تعطل العجلة الاقتصادية في القطاعات المختلفة خاصة بالصين وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولي بالإسهام السلبي لفيروس كارونا حيث زادت كميات العرض وأغرقت بها الأسواق نتيجة لقله الطلب وبالتالي أثرت على السعر بالانخفاض.
- في ظل البيئة الاقتصادية المتعثرة لتفشي فيروس كارونا والتطورات الدولية للأسعار النفطية بالانخفاض واعتماد الاقتصاد الإيراني على الإيرادات النفطية في الموازنة في الميزانية العامة للدولة أوجد الفيروس حالة من الانكماش في الاقتصاد الإيراني بالإضافة للعجز المالي للموازنة وفق المعطيات والمعلومات المتوفرة عن ازدياد أزمة الاقتصاد الإيراني لتوقف الرحلات السياحية وانخفاض مستويات التصدير البترولية وأسعارها الدولية حيث أدى الهبوط الشديد في الإنتاج والصادرات إلى اشتداد الركود في البلاد وأعاق مصدر الدخل الرئيسي كما تسبب تراجع النشاط في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين بقطاع النفط الإيراني ومن شأن الانخفاض بالأسعار البترولية أن يفاقم أزمة الاقتصاد الإيراني في ظل فايروس كارونا العقوبات الأمريكية وبذلك تتأكد صحة الفرضية الثانية بتأثير فيروس كارونا وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الإيراني.
- نظراً لعدم وجود أفق للحلول الصحية لتفشي فايروس كارونا وحرص كافة الدول للأخذ بالاحتياطات الصحية من السلامة والوقاية وتوقف الاستيراد من الدول المستوردة للنفط أوجد كميات عرض في ظل الإنتاج المتزايد من النفط حيث كان لانهيار الاتفاق بين دول المنتجة للنفط أثر بزيادة كميات العرض ومحاولة السعودية وروسيا السيطرة على زمام الأمور عبر زيادة كميات الإنتاج الذي كان لكل منهم أهدافه الخاصة واستراتيجياتهم للحفاظ على حصصهم السوقية عوضا عن مفاهيم توازن السوق العالمي للنفط وبذلك انهارت الأسعار وزادت كميات العرض من البترول في ظل الإغلاق للمنافذ والمعابر التجارية للدول .

- في ظل عرض مبسط لكافة مقدمات سوق النفط بات مما لا شكّ فيه مدي تأثير جائحة كورونا على انخفاض الأسعار من خلال حالة الركود العالمي للاقتصاد وفق إجراءات السلامة والتي أحدثت خللاً في الأسعار النفطية أثرت على الدول المصدرة للبترول كونها تعتمد في موازنتها على الإيرادات النفطية وإيران جزء منهم بالإضافة للدول المستوردة رغم انخفاض الأسعار لعدم استثمار ذلك في ظل توقف الصناعة.

المراجع:

الكتب:

1. أمينة مخلفي، محاضرات مدخل إلى الاقتصاد (اقتصاد النفط) الجزء 1،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح–ورقلة،2014.
2. حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية،2003.
3. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

المجلات:

1. أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير الآثار الاقتصادية كورونا –19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، عدد 2 خاص، الجزائر، 2020.
2. سيف عبد الرزاق محمد الوتار، الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي(10) في ظل أزمة فيروس كورونا(دراسة تحليلية) مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ،مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،2020.
3. عبد العزيز ماضوي، حكيم بن جروة، نحو تفعيل السياحة الافتراضية لتنشيط الوجهات السياحية في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد –19 مع الإشارة الى حالة الجزائر، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، مجلد 2، عدد خاص2،الجزائر،2020.
4. معمر بونوار، التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة covid–19 الخلفيات المالية والحلول المقترحة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،2020.
5. ميلود بن خيرة، سعيدة طيب، أثر جائحة فيروس كارونا (COVid–19) علي الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ،مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،2020.

الرسائل العلمية:

1. مباركة كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر

المواقع الإلكترونية:

1. أماني يماني، انهيار كارثي للاقتصاد الإيراني نشر بتاريخ 12/سبتمبر/2020 مسترد من الموقع الالكتروني https://makkahnewspaper.com/article/1519758

2. أحمد السيد، كيف أثر فيروس كارونا على أكبر اقتصاديين في العالم، موقع رؤية ، بتاريخ نشر 8/يوليو/2020،بتاريخ اطلاع 2020/9/9 مسترد من الموقع الالكتروني https://www.alroeya.com/117-53/2150171

تامر بدوى، كورونا اختبار آخر لمرونة الاقتصاد الإيراني، موقع الجزيرة ، بتاريخ نشر 2020/3/25 وبتاريخ اطلاع 2020/9/14 مسترد من https://studies.aljazeera.net/ar/article/4617

3. رباح أرزقي وهانغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط ،2020/4/14 مسترد https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping2020/9/13

4. سالي اسماعيل، اوبك تخفض تقديرات الطلب العالمي على النفط 2020،تاريخ النشر 12/اغسطس/2020 مسترد من https://www.mubasher.info/news/3681189

5. سهام معط الله ، كورونا يقضي على ما تبقي من الاقتصاد الإيراني، تاريخ نشر 23/يونيو/2020 مسترد من https://www.alaraby.co.uk

6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) (افريل 2020)، فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المطقة العربية ،مسترجع بتاريخ 2020/9/14 www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar-escwa-covid-19-economic-cost-arab-region.pdf

7. علي فتح الله نجاد، الأزمة الثلاثية الناشئة المرتبطة بالجائحة تثير المخاوف من اندلاع الاحتجاجات في إيران، نشر بتاريخ 21/يونيو/2020 مسترد بتاريخ 2020/9/14 https://www.brookings.edu/ar/opinions

8. عربي بوست، مأزق جديد لإيران انخفاض أسعار النفط يوجه ضربة لطهران بعد أزمة كورونا، نشر بتاريخ 2020/4/24 ساعه 14.59 مسترد من https://arabicpost.me

9. مرجع مصطلحات الأعمال، تعريف منظمة أوبك، بتاريخ اطلاع 2020/9/9، مسترد من الموقع الإلكتروني https://www.meemapps.com/term/opec

10. عربي بوست، مأزق جديد لإيران انخفاض أسعار النفط يوجه ضربة لطهران بعد أزمة كورونا، نشر بتاريخ 2020/4/24 مسترد من https://arabicpost.me

11. موقع النهار، غموض حول أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، بتاريخ نشر، 1 آذار/2020،مسترد https://www.annahar.com/arabic/article/1134188

12. مركز الإمارات للسياسات، التداعيات المتوقعة لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الإيراني، نشر 15/مارس/2020، https://epc.ae/ar/brief/possible-consequences-of-oil-price-decline-on-irans-economy

13. منظمة الاقطار العربية للبترول، النشرة الشهرة حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية فبراير،2020،مسترد http://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Petroleum-developments-in-the--global

14. موقع أخبار الجزيرة، تخمة المعروض ومتاعب لأوبك هل يتكرر سيناريو انهيار سوق النفط ،2020/7/31، بتاريخ اطلاع 2020/9/13 مسترد https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/7/31

15. ميدل ايست أون لاين ، إيران مهددة بتراكم المشاكل الاقتصادية بسبب كورون تاريخ نشر 2020/5/2 مسترد من https://meo.news

16. وليد خدوري، آثار كارونا على أسعار النفط، موقع العربية، بتاريخ نشر 25/مارس /2020 ،بتاريخ اطلاع 2020/9/11 موقع إلكتروني : https://www.alarabiya.net/ar/politics/2020/03/25

17. ويكيبيديا، الأثر الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا 2019–2020، مسترد https://ar.wikipedia.org/wiki

المواقع الأجنبية:

1. Abinraj R S,IMPACT OF Corona virus on Indian Economy& Solutions To Tackle. Manuscript in preparation Retrieved , from www.researchgate.net/publication/340116322_Impact_of_Corona_Virus_on_Indian_Economy_Solutions_to_Tackle
2. Peterson Ozili, Spillover of COVID-19: impact on the Global Economy, Thankom Arun, Université of Essex, United Kingdom, SSRN ELECTROMIC JOURNAL.Retrieved from: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3562570

السياسة الخارجية الأمريكية
في عـهد جو بايدن اتجاه إيران

أ. رامي عبد الله عبد المحسن عبدالقادر

غـزة– فلسطين

ملخص:

يتناول موضوع البحث السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهد الرئيس جو بايدن استناداً إلى رؤيته خلال حملته الانتخابية بان انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي عام 2018م، كان خاطئاً، وكذلك استعداده لإعادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي لعام 2015م، شريطة أن تعود إيران إلى الامتثال الكامل لهذا الاتفاق وتوافق على مفاوضات مستقبلية لقيود أطول وأكثر صرامة على أنشطتها النووية بالإضافة لنفوذ إيران في المنطقة وبرنامج الصواريخ الباليستية. قام هذا البحث بدراسة المحددات التي تؤثر على سياسة جو بايدن اتجاه إيران في محاولة لاستشراف السيناريوهات المتوقعة للسياسة الخارجية الأمريكية الجدية اتجاه إيران وتأثيرها على الاتفاق النووي والنفوذ الإيراني في المنطقة.

The US Foreign policy in the era of Joe Biden toward Iran

Rami Abdullah Abdel Mohsen Abdel Qader

Gaza-Palestine

Abstract:

The subject of the research deals with the US foreign policy towards Iran under President Joe Biden based on his vision during his election campaign that the withdrawal of the United States from the nuclear agreement in 2018 was wrong, as well as his willingness to return the United States of America to the 2015 nuclear agreement, provided that Iran returns to full compliance To this agreement and to agree to future negotiations for longer and stricter restrictions on its nuclear activities as well as Iran's influence in the region and its ballistic missile program. This research examines the determinants that affect Joe Biden's policy towards Iran in an attempt to explore the expected scenarios for a serious US foreign policy towards Iran and its impact on the nuclear agreement and Iranian influence in the region.

مقدمة:

لقد كانت إيران دائما ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية كونها فاعل أساسي في الشرق الأوسط والإقليم، فلقد اتسمت العلاقات بين الطرفين بالتوتر منذ إعلان قيام الجمهورية الإسلامية، وعلى الرغم من أنها عرفت تقاربا خلال فترة الرئيس باراك أوباما بعد التوصل للاتفاق النووي،فإن التوتر عاد مجددا مع تولي الرئيس دونالد ترمب رئاسة الولايات المتحدة الأميركية في كانون ثاني (يناير) 2017م تمثل في الانسحاب أحادي الجانب من الاتفاق النووي مع إيران الذي تم توقيعه عام 2015م، والذي عرف باتفاق مجموعة (5+1) وإيران، وكذلك إصداره مرسوم رئاسي يتضمن العودة لنظام العقوبات ضد الجمهورية الإسلامية في إيران، واغتيال قاسم سليماني في العراق بالإضافة إلى التهديدات الإعلامية المتبادلة بين الطرفين لاسيما التهديد الأمريكي بإمكانية توجيه ضربة عسكرية لطهران، حيث أدى ذلك بالعلاقات الأمريكية – الإيرانية أن تعود إلى المربع الأول.

خلال الحملة الانتخابية، وصف بايدن انسحاب سلفه ترامب من الاتفاق النووي، بأنه قرار خاطئ، وكذلك وصفه العقوبات التي فرضها على إيران بأنها أضرت بالعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، وصرح الرئيس المنتخب بايدن أنه مستعد لإعادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي لعام 2015، شريطة أن تعود إيران إلى الامتثال الكامل لهذا الاتفاق وتوافق على مفاوضات مستقبلية لقيود أطول وأكثر صرامة على أنشطتها النووية.

وبعد تولي جو بايدن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في كانون ثان (يناير) 2021م، اخذ يطالب إيران بالعودة عن تقليص التزاماتها بالاتفاق النووي، والتفاوض على اتفاق جديد يشمل البرنامج النووي الإيراني ودور إيران الإقليمي، قبل أي رفع العقوبات الأمريكية عن إيران فيما بدا تراجعاً واضحاً عن مواقفه السابقة أثناء الحملة الانتخابية بالعودة إلى الاتفاق النووي الذي تم توقيعه عام 2015م، وللتغطية على تراجعه بدأ بتحميل إيران مسؤولية ما وصل إليه الاتفاق النووي.

سنناقش في هذا البحث السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جو بايدن اتجاه إيران، من خلال دراسة الأسباب والمتغيرات التي أدت لتوقيع الاتفاق النووي عام 2015م، والأسباب التي أدت إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق عام 2018م، في محاولة لاستشراف السيناريوهات المتوقعة للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة اتجاه إيران وتأثيرها على الاتفاق النووي والنفوذ الإيراني في المنطقة.

مشكلة البحث:

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها إن السياسة الخارجية للرئيس بايدن تجاه إيران والتي ترتكز على إعادة التفاوض على البرنامج النووي الإيراني وربط برنامج الصواريخ الباليستيه الإيرانية والنفوذ الإيراني في المنطقة ورفع يدها عن المليشيات التي تدعمها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، سيضع الولايات المتحدة الأمريكية في مسار تصادمي مع إيران عبر الشرق الأوسط والخليج العربي وهو ما سيؤدي بالطرف الإيراني إلى تكثيف حالة التنافس بهدف مواجهة وتخفيف الضغوط الأمريكية مما يضع إمكانية التصادم الأمريكي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط أمرا محتملاً.

فرضية البحث:

وفقا لرؤية الرئيس بايدن في حملته الانتخابية من الخطأ الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط –التي تعتبر الأكثر تعقيداً– عبر الانسحاب من الاتفاق النووي الذي تم توقيعه عام 2015م، حيث أن وضع الحلفاء في المنطقة لا يزال غير مستقر بسبب المشاكل الداخلية والحروب التي تعاني منها أنظمتها الحاكمة، ومن ثم فأن التعامل مع الملف النووي الإيراني بحاجة إلى صياغة جديدة تتناسب ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة نظام جديد في الشرق الأوسط وفقاً لمصالحها الإستراتيجية، وبما يطمئن حلفائها في المنطقة، وذلك عن طريق البدء باحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال اتفاق جديد يشمل البرنامج النووي الإيراني، ورفع يدها عن المليشيات المرتبطة بها في المنطقة، ودورها الإقليمي، وكذلك برنامجها للصواريخ الباليستية قبل أي رفع للعقوبات الأمريكية عن إيران.

مناهج البحث: لكي يتم تغطية جميع الجوانب المتعلقة بموضوع البحث تم اعتماد عدة مناهج أهمها:

- المنهج التاريخي وذلك لإثراء الموضوع المتعلق بدراسة مسار تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وابعادها التاريخية.
- المنهج التحليلي الذي يشمل دراسة وتحليل المعطيات المتعلقة بأهداف ومصالح ومتغيرات البيئة الداخلية والخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران
- المنهج الوصفي الذي يختص بوصف بعض الأحداث والتطورات في تلك العلاقة، فضلا عن منهج صنع القرار والمنهج الاستشرافي.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث في محاولة فهم السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس بايدن تجاه إيران التي تعتبر من أهم القوى الفاعلة الأساسية في منطقة الشرق الأوسط والخليج، حيث تأتي أهمية هذا البحث من أهمية أطرافها (الولايات المتحدة الأمريكية، إيران)، بالإضافة إلى أهمية بيئة هذه العلاقة آلا وهي منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي- منطقة النفوذ والمصالح الأمريكية الأكثر توتراً- وكذلك أهمية علمية تزويد المكتبة العربية بهذ البحث، الذي يساعد على معرفة المتغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة اتجاه إيران، بالإضافة إلى إفادة صناع القرار في هذا الشأن.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بايدن تجاه إيران وفقا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية ومصالح حلفاءها في المنطقة، والتي تهدف إلى احتواء الطموحات الإيرانية في البرنامج النووي، وكذلك احتواء وتطويق إيران كقوة إقليمية والعمل على احتواء نفوذها في عموم الشرق الأوسط وتهميش دورها في المنطقة .

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى المحاور الأتية:

المحور الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية الإيرانية.

المحور الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة اتجاه إيران.

المحور الثالث: سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه إيران وتداعياتها المحتملة.

المحور الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الأمريكية اتجاه إيران

حتى نستطيع تصور السيناريوهات المتوقعة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران في عهد الرئيس جو بايدن يجب فهم أهم الاتجاهات للعلاقات بين هذين الطرفين، والتي تهدف إلى التعرف على أكثر الأنماط السائدة للعلاقات بين الطرفين وصولا للحاضر ومحاولة معرفة وتصور امتدادها المستقبلي.

ساد التوتر أغلب العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال عقود، ففي زمن الشاه الإيراني، محمد رضا بهلوي، كانت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ممتازة، حيث ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في توطيد أركان حكم بهلوي، تمثل ذلك فيما عرف بقيام واشنطن ولندن بتدبير انقلاب عسكري سنة 1953م ضد رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق، الذي سعى إلى تأميم قطاع النفط الإيراني، وأطاحت به، وأعادت شاه بهلوي إلى إيران بعد أن فر منها.

بعد الثورة الإسلامية في إيران بدأ مسار التحول السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فالولايات المتحدة الأمريكية في نظر الخميني هي العدو الأول للبشرية، وناهبة ثروات العالم وأكبر عدو للإسلام والمسلمين في شتى أرجاء الأرض، حيث تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعد أن وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على استقبال الشاه بهلوي للعلاج، مما أدى إلى قطع الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إيران في 7 نيسان (أبريل) من العام 1980م، وظلت العلاقات الأمريكية الإيرانية متوترة حتى بعد وفاة الخميني عام 1989م، وتسلم المرشد الحالي آية الله علي خامنئي مقاليد الحكم في إيران.

سياسة إيران المناهضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية دفعت الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن عام 2002م، إلى ادراج إيران في "محور الشر" مع العراق وكوريا الشمالية، الأمر الذي تسبب في زيادة التوتر في العلاقات بين الطرفين . لكن بعد تولي الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما لمقاليد الحكم حتى بدأ التراجع الأمريكي بإتباع إستراتيجيات جديدة، عندما تم إصدار وثيقة إستراتيجية الأمن القومي عام 2010م، التي حاول فيها الابتعاد عن المفهوم الضيق لمعنى الأمن وهو المفهوم العسكري، إلى التعاون مع أمم أخرى، ومن بين عناصر هذه الإستراتيجية ما يعرف بالقيادة الأخلاقية التي تقوم على أساس قوة المثل الذي تضربه الولايات المتحدة الأمريكية وليس عن طريق القوة لفرض نظامها على شعوب أخرى. لقد لعبت إيران في هذه الإستراتيجية الجديدة دوراً هاماً عبر تسليمها عدة ملفات في المنطقة من قبل إدارة أوباما، وهو ما مكنها من مد نفوذها إلى عدة عواصم عربية، حيث غضت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف عن احتلال اليمن من قبل جماعة الحوثي المدعومة من إيران في أواخر عام 2014م، وقامت بتوقيع اتفاقية منتصف عام 2015م لعمل البرنامج النووي الإيراني لرفع العقوبات عن طهران والذي عرف باتفاق مجموعة (5+1).

لكن العلاقات الأمريكية الإيرانية عادت للتوتر مجدداً في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وبدعوى عدم التزام طهران بالاتفاق النووي الذي تم توقيعه عام 2015م، حيث تبنى إستراتيجية نقض فيها تعهدات الولايات المتحدة الأمريكية للاتفاق النووي، الذي تم فيه الفصل بين الملف النووي الإيراني والملفات الأخرى، والتي يرى فيها ترامب تمثل مصالح إستراتجية للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما التدخل والنفوذ الإيراني في الإقليم.

وتدرجت إجراءات إدارة الرئيس، دونالد ترامب، إزاء إيران بالخطوات الآتية:

1- الانسحاب من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية عليها: في 16 كانون أول (ديسمبر) 2017م، في إستراتيجية الأمن القومي لإدارته التي جاء فيها أن إيران استفادت من النزاعات

الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وانعدام الاستقرار فيها، حتى توسع تأثيرها لتهدد الدول المجاورة لها، وقد حدث ذلك إثر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، واستغلال الفراغ الذي أحدثته إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، وعقدت صفقة كارثية وضعيفة وغير مفهومة وسيئة مع إيران، وسمحت للإرهابيين مثل داعش بالسيطرة على أجزاءٍ واسعة من الأراضي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. وبناء على تلك الإستراتيجية وما ساقها من مبررات أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في 8 أيار (مايو) 2018م، انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي مع إيران وأعاد فرض العقوبات الاقتصادية على النظام الإيراني .

2- خطة مايك بومبيو: أوضح وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في خطاب ألقاه، بتاريخ 12 أيار (مايو) 2018م، في معهد هيرتيغ في العاصمة الأميركية، واشنطن، أن إيران استغلت الاتفاق النووي الموقع عام 2015م، لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة حروب وصراعات، واستخدمت الأموال التي حصلت عليها بفضل الاتفاق لتوسيع نفوذها وتمويل أنشطتها الإرهابية، وتقديم الدعم لحزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي، والميليشيات الأخرى المرتبطه بها في العراق، وحدد وزير الخارجية الأميركي 12 شرطاً على إيران تنفيذها بهدف تجنب العقوبات، وهي كما يأتي :

1. يجب على إيران تقديم جرد كامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل أنشطتها العسكرية السابقة ضمن برنامجها النووي، وأن تتخلى عن مثل هذا العمل بشكل دائم وبشكل يمكن التحقق منه.
2. يجب على إيران وقف تخصيب اليورانيوم، وعدم محاولة معالجة البلوتونيوم من جديد وإغلاق مفاعلها للماء الثقيل.
3. يجب على إيران أيضاً، منح الوكالة الدولية الحرية لكاملة للوصول لكل المحطات النووية، العسكرية منها وغير العسكرية.
4. يجب على إيران، وقف إنتاج الصواريخ البالستية ووقف تطوير وإطلاق الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية.
5. يجب على إيران إطلاق سراح مواطني الولايات المتحدة الأمريكية والدول الشريكة الحليفة المحتجزين بناء على تهم زائفة، أو المفقودين في إيران.
6. يجب على إيران وقف دعم المجموعات الإرهابية في الشرق الأوسط بما يشمل حزب الله اللبناني، وحركتية حماس والجهاد الإسلامي .
7. يجب على إيران احترام سيادة الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح الميليشيات الشيعية وتسريحها وإعادة دمجها.

8. يجب على إيران أن تنهي دعمها العسكري للميليشيات الحوثية، والعمل لصالح تسوية سياسية سلمية في اليمن.
9. يجب على إيران الانسحاب من سوريا وسحب جميع القوات التي تشرف عليها هناك.
10. يجب على إيران أن توقف دعم حركة طالبان وغيرها من الإرهابيين في أفغانستان والمنطقة، وأن تتوقف عن إيواء قادة كبار منظمة القاعدة.
11. يجب على إيران وقف دعم فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني وللإرهابيين والشركاء المتشددين في جميع أنحاء العالم.
12. يجب على إيران إيقاف تصرفاتها التي تهدد جيرانها، والكثير منهم هم حلفاء للولايات المتحدة الأميركية، وذلك يشمل التهديد بتدمير "إسرائيل" والقضاء عليها، وكذلك إطلاق الصواريخ على السعودية والإمارات وتهديد الملاحة والهجمات الإلكترونية الهدامة.

بالنظر إلى العلاقات بين الولايات المتحدة ، وإيران يمكن تحديد اتجاه العلاقات بين الطرفين بناء على أهداف كل منهما، ومن الاستراتيجيات التي يتخذها كل طرف لتحقيق تلك الأهداف:

أولاً: إيران

إيران تسعى لتأسيس إمبراطورية تكون هي قلبها أو صاحبة النفوذ الرئيس أو الهام فيها في المنطقة الجغرافية التي تمتد في الشرق الأوسط والخليج العربي وهذا هو الهدف الإستراتيجي الإيراني، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت إيران عدد من الاستراتيجيات أهمها :

1- محاولة فرض واقع يقر به النظامان الإقليمي والدولي بأن إيران لاعب رئيس في أي حل أو ترتيب في المنطقة يضمن لها شراكة في جميع الملفات في المنطقة، واتضح ذلك جلياً في الأزمة السورية، والأزمة اليمنية، وكذلك في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وكذلك في لبنان عن طريق دعمها لحزب الله، وكذلك في القضية الفلسطينية عبر التنظيمات المرتبطة بها في قطاع غزة، فكل هذا يتيح لها الاحتفاظ بمناطق نفوذ واسعة ومهمة، بما يعنيه ذلك من حد أي دور تطمح له الدول العربية التي تعتبر خصماً للنظام الإيراني كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

2- تقوية الجماعات المرتبطة فكرياً وعقائدياً بإيران –ولاية الولي الفقيه– وسط المحيط السني في المنطقة.

3- إطلاق ثلاثة أذرع عسكرية واستخبارية في المنطقة، وهي:

- **فيلق القدس:** يعد من أهم قوات النخبة في الحرس الثوري الإيراني، واشتهر برئيسه السابق قاسم سليماني الذي اغتالته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق عام 2020م، ومهمة فيلق القدس هي إنجاز العمليات الخارجية للنظام الإيراني. وينظر إليه على أنه الحلقة المركزية في علاقات طهران مع المجموعات المسلحة المرتبطة بها مثل حزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة .
- **حزب الله اللبناني:** فمنذ نشأته في عام 1982م، وهو يتلقى الدعم المالي من طهران، حيث تمد إيران الحزب بالتدريب العسكري وبالسلاح ويعد الحزب النموذج الأبرز للتدخل الإيراني في المنطقة، خاصة في الصراع السوري واليمني .
- **الاستخبارات الإيرانية "اطلاعات":** جهاز الاستخبارات الإيرانية المعروف بـ "اطلاعات" له الدور اللوجيستي الأساسي في جمع المعلومات، وهو المسئول عن رسم وتنفيذ برامج العمليات السرية في الداخل والخارج، ويعمل مع الميليشيات والجماعات المسلحة المرتبطة بالنظام الإيراني في الخارج.

4- **البرنامج النووي الإيراني:** بالرغم من أن البرنامج النووي الإيراني قد تم بدء العمل به من قبل مجيء الخميني إلى السلطة، لكنه بعد الثورة الإيرانية اتخذ أبعاداً سرية الأمر الذي أثار شكوك الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبالتالي أدت تلك الشكوك إلى توتر وتصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مع إيران، ومن ثم بدأت الضغوطات السياسية والاقتصادية على إيران للتخلي عنه، فامتلاك إيران للسلاح النووي يعني تحولها من قوة إقليمية إلى لاعب دولي، وهذا هو السبب ذاته الذي يدفع إيران إلى عدم التخلي عنه لتحقيق هدفها الإستراتيجي الرئيس. وفي عام 2015م، وقَّعت القوى العالمية وإيران اتفاقاً للحد من برنامج إيران النووي مقابل الحصول على إعفاء مالي ورفع العقوبات الدولية، ولكن بمجيء ترامب إلى السلطة وفي عام 2018م، أعلن عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني.

5- **إستراتيجية الردع المحدود:** وهي إستراتيجية تحاول بها إيران زيادة التكاليف التي سيدفعها أي طرف إذا حاول الهجوم العسكري عليها، أو فكر في منع تصدير النفط الإيراني الذي هو عصب وشريان اقتصادها، وقد استخدمت إيران هذه الإستراتيجية بنجاح أثناء الحرب العراقية الإيرانية، عندما لجأت إلى تلغيم مياه الخليج لإعطاب السفن وناقلات البترول. وهذا ما يؤدي إلى ردع أي هجوم أمريكي محتمل، حيث إن من الممارسات المعتادة لإيران أن تظهر للولايات المتحدة

الأمريكية قدرتها على التدخل في تدفق النفط في الخليج ومضيق هرمز إذ ما تعرضت لأي هجوم.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية

بانتهاء الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدف استراتيجي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم بغياب أي قوة منافسة لها، وتجتهد لمنع صعود أي قوة إقليمية كانت أو دولية لتنافسها على القمة تلك، وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط تركزت الأهداف الإستراتيجية الأمريكية على ثلاث أهداف هي ضمان أمن إسرائيل، وتأمين منابع وإمدادات النفط، ومكافحة الإرهاب.

يمكن القول بان أهم الاتجاهات في العلاقات الأمريكية الإيرانية ربما يتمثل في ضغوط إيرانية للاعتراف بها كقوة إقليمية لها نفوذها في الإقليم، بالإضافة لإشراكها في كل الملفات، مع استمرارها في الالتزام بالاتفاق النووي الذي تم توقيعه عام 2015م، والذي من الممكن أن تلجأ إلى تأجيل التقدم في برنامجها النووي تأجيلاً ليس نهائياً إذا ما أطلقت يدها في الملفات التي تريدها في المنطقة والاعتراف بها كقوة إقليمية مؤثرة. وفي المقابل فإن إستراتيجية الولايات المتحد الأمريكية تجاه إيران فيتلخص هدفها في منع امتلاك إيران سلاحاً نووياً وفي الوقت نفسه لا تستخدم أذرعها في المنطقة بشكل يهدد المصالح الحيوية الأمريكية.

المحور الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة الأمريكية الجديدة اتجاه إيران

في محاولة وضع تصور للرؤية الأمريكية للتعامل مع إيران في عهد الرئيس جو بايدن، يجب معرفة أهم العوامل المؤثرة على السياسة الأمريكية الجديدة والمتغيرات التي تتفاعل في المنطقة مما يصعب تجاهلها في تحديد اتجاه السياسة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس جو بايدن اتجاه إيران والتي من أهمها فاعلية في تحديد اتجاهات السياسة الأمريكية هي:

أولاً: عقيدة بايدن وفريق السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران:

تستند أسس عقيدة بايدن وتحركه السياسي في التعامل مع إيران، على مقاربات مؤسسية ليبرالية، مثل هذا النهج يعني أنه يمكن وضع إيران في حالة من القيود الإستراتيجية من خلال الصكوك الدولية متعددة الأطراف. عدد من أهم أركان السياسة الخارجية في إدارة بايدن يرون الوصول إلى اتفاق مع إيران ضرورة لترتيب قدر من الاستقرار في الشرق الأوسط والخليج العربي. وعلى الرغم من أن جو بايدن كان جزءاً من

الفريق الاستراتيجي لباراك أوباما في عملية التفاوض على خطة العمل المشتركة الشاملة، فإن اتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المرحلة المقبلة، ستكون مرتكزة على معادلة ميزان القوى.

أي إن أية دبلوماسية مستقبلية هي استجابة لأهداف الفاعلين الذين لديهم قدرات مختلفة ويسعون لتحقيق أهداف مختلفة كذلك. وفي ظل الظروف الحالية، لن تسمح المؤسسات السياسية والبيروقراطية الأميركية لجو بايدن بالعودة إلى خطة العمل المشتركة.

يحاول بايدن بدء دبلوماسية جديدة مع إيران تتمحور حول القضايا الاقتصادية، وتخفيف العقوبات وبدء مفاوضات جديدة حول القضايا الإقليمية والإستراتيجية انطلاقًا من فكرة "العودة المتوازنة" فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران، لذلك أي تحرك دبلوماسي يقوم به جو بايدن تجاه إيران، سيؤثر بشكل مؤكد على ميزان القوى في المنطقة وسلوك الفاعلين في السياسة الدولية والتوازن الاجتماعي في إيران، حيث يعتقد بايدن وفريق السياسة الخارجية الأميركية أنه إذا واجهت إيران أزمات اجتماعية جديدة، فسوف تتضاءل قوتها الإقليمية. من وجهة نظر جو بايدن، عملية احتواء إيران لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال آليات تقوم على التعددية والقانون الدولي. إن مفهوم العودة المتوازنة للولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي مهم للغاية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها أي حافز لتسريع المحادثات الدبلوماسية مع إيران، وذلك لأن سياسة "الانتظار والترقب" تخلق فائضاً استراتيجياً أكبر للولايات المتحدة الأمريكية.

هذا النهج يعني أن عقيدة جو بايدن وأدبياته السياسية، لا يمكن أن تركز على قبول إيران الشامل لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لدى بايدن موقف مماثل نسبياً لدور إيران الإقليمي، حيث يشير إلى أنه يجب السيطرة على موقع وقوة إيران الإقليميين على مراحل، حيث إن المحور الرئيسي في عقيدة بايدن تجاه إيران، هو التوازن الإقليمي والاستراتيجي، فجو بايدن، من حيث خلفيته في العمل السياسي ومكانته في هياكل السلطة الأميركية، كان دائماً يتابع قضية إيران على أساس الحاجة إلى توازن في السياسة الإقليمية، التي تقوم على أن إيران هي دولة تحاول من ناحية تحسين موقعها الجيوسياسي وتقوم بالاستغلال الأمثل لمناطق نفوذها كمنطقة جيوسياسية للأمن القومي الإيراني.

ثانياً: دوائر النفوذ في الولايات المتحدة الأمريكية:

هناك لوبيات (دوائر نفوذ) تعمل في واشنطن من أجل ضرب فرص أي اتفاق. صحيح، أن إدارة بايدن في أول شهورها أقل تعرضاً لضغوط دوائر النفوذ، لكن حساب الانتخابات موجود دائماً في عقل أي إدارة والحزب الذي وراءها، في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي لعقد اجتماع قريب في فيينا، من أجل بحث الحلول المتاحة لإنقاذ الاتفاق النووي، يسعى نواب داخل الكونغرس الأمريكي لإجهاض أي محاولة تقارب يقوم بها الرئيس الأمريكي جو بايدن، مع طهران، قدم بعض النواب، من بينهم النائب الجمهوري

جو ويلسون، مشروع قانون، لمساءلة إيران عن انتهاكاتها الحقوقية، وكذلك ممارسات "الميلشيات المسلحة" التي تحظى بدعم من الحرس الثوري الإيراني، في سوريا والعراق واليمن، ومن بينها حزب الله اللبناني.

ثالثاً: إسرائيل

الأمن الإسرائيلي جزء لا يتجزأ من أمن الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك سيحاول بايدن أن يكون أكثر صداقة وتعاوناً مع قادة اليمين الإسرائيلي والمتطرفين مثل نتنياهو، من باراك أوباما. ففي العديد من خطاباته، سعى بايدن إلى جذب الرأي العام لجماعات الضغط الإسرائيلية داخل الهيكل الداخلي الأميركي. حيث أن الجماعات اليهودية والجماعات الداعمة لإسرائيل بشكل عام، تعمل كقاعدة اجتماعية للحزب الديمقراطي، حيث صوتت نسبة كبيرة من هؤلاء الأفراد، لصالح بايدن في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي تم إجرائها في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020م. يعمل بايدن على ابتكار شكل جديد من المعادلة السياسية ونموذج للتفاعل في الشرق الأوسط يحافظ على أمن إسرائيل، ويحقق توازنًا للقوى، ويرسي قواعد وأسس لقبول الدول العربية لشرق أوسط ديمقراطي بشكل نسبي.

رابعاً: دول الخليج العربي

تكثف دول الخليج وفي مقدمها السعودية جهودها الدبلوماسية لتجريد إيران من مفتاح نفوذها العسكري من خلال ضم برنامج الصواريخ الباليستية إلى أي اتفاق تتوصل له إدارة بايدن بالتنسيق مع أوروبا، وهو ما دفع الخارجية الإيرانية إلى رفض دعوات الرئيس الفرنسي ماكرون إشراك الرياض في أية محادثات جديدة. في الوقت الذي يواكب فيه النظام الإيراني الحراك الروسي الذي يقوده وزير الخارجية سرغي لافروف مع الدول الخليجية إن كان على خط علاقة هذه الدول مع تركيا، أو على خط الملفات الإقليمية التي تعني هذه الدول وتركيا بالمستوى نفسه، وتشكل نقطة اشتباك مع طهران.

التوافق الأمريكي الإيراني غير المعلن على إعطاء الشريك الأوروبي الممثل بدول الترويكا (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) دورا ناشطا لبحث سبل خروج الطرفين من نفق الشروط المتبادلة والجهة التي يجب أن تتخذ الخطوة الأولى للعودة إلى طاولة التفاوض، يقابله تمسك إيراني واضح وقاطع برفض إي بحث أو نقاش يتعلق بإمكانية توسيع دائرة الدول المشاركة في هذه المفاوضات ليشمل بعض دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصا ان إيران تعتبر أي تنازل في هذا المسار أو القبول بمناقشة هذه المساعي أو المطالب يشكل ضربة لمشروعها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وأي خطوة إلى الخلف في موقفها الرافض لتوسيع دائرة الدول المشاركة سيكون بمثابة هزيمة لها وتكريس هذه الدول شريكة لها على

قدم المساواة في القضايا الإقليمية وعملية التجاذب مع واشنطن على رسم مستقبل المنطقة وحجم الإطراف الفاعلة والمؤثرة في مسارات لعبة تقاسم النفوذ والهيمنة .

تراهن طهران على دور فاعل لروسيا في تفكيك عقدة موقف دول مجلس التعاون التي تتمسك بمطلبها الجلوس إلى أي طاولة تفاوض السداسية الدولية مع إيران في المرحلة المقبلة، ومرد هذا الرهان على التقارب في الرؤية بين طهران وموسكو حول موقفهما من مسألة امن منطقة الخليج والطرق الدولية لنقل الطاقة، والذي تبلور في طرحين متقاربين ومتزامنين حول هذه المسألة، اذ يضمن الطرح الروسي الأمن الإقليمي دورا فعالا لموسكو يعطيها موقعا استراتيجيا متقدما في ترجمة طموحها بالدخول العملي على قضايا الشرق الأوسط وتثبيت موقع متقدم كلاعب مؤثر في هذه المنطقة إلى جانب الدور الأمريكي، في حين يشكل طرح "امن هرمز" ومبادرة "معاهدة عدم الاعتداء" دورا محوريا لإيران يساعدها في استعادة الدور الذي لعبته في الماضي زمن الملكية كشرطي للمنطقة، والذي يوفر لها تفوقا على شركائها الإقليميين مستفيدة مما حققته من انجازات في البرنامجين النووي والصاروخي وما وفره له نفوذها الإقليمي وحلفاؤها في المنطقة من دور متقدم على حساب الآخرين.

خامساً: الصين وروسيا

في 27 آذار مارس 2021م، وقعت الصين وإيران مذكرة تفاهم شاملة للشراكة الإستراتيجية بين البلدين مدتها خمسة وعشرون عاماً، وتهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية طويلة الأمد بين البلدين، فيما يتعلق بالطاقة والبني التحتية والجوانب العسكرية والأمنية والاستثمارات الصناعية، وإنشاء مناطق تجارة حرة في السواحل الجنوبية لإيران. جاء الاتفاق عقب لقاءات أمريكية صينية في مدينة آنكريج في ولاية ألاسكا، كشفت عن حجم التوتر الأمريكي الصيني، إضافة إلى تأزم العلاقة بين أمريكا وإيران من جهة، وبين أمريكا والصين من جهة أخرى، مع التطلعات الصينية إلى تنفيذ مشروع الحزام والطريق الذي تسعى من خلاله إلى السيطرة على الأسواق العالمية، وتحقيق النفوذ الاقتصادي في العالم. يبدو أن الاتفاق سيؤدي إلى تقارب العلاقة أكثر بين روسيا والصين، وقد دفعت العقوبات الأمريكية البلدين إلى مزيد من التقارب، وهذا ما يفسر الإشادة الروسية بمشروع السلام الصيني في منطقة الشرق الأوسط، حيث علقت الخارجية الروسية بـ "أن هذه الأفكار تتماشى مع النهج الروسي، وأن موسكو مستعدة لمواصلة التفاعل مع بكين للحفاظ على السلام في المنطقة"، كما أشاد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بالعلاقات الروسية الصينية، وأنها توطدت نوعياً وسوف تستمر في التوطيد.

ترتيب أمن هذه المنطقة مهم في أي مواجهه تدخلها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين، ذلك لأن الخليج أهم مصدر طاقة للصين، كما أنه المنطقة الوحيدة من بحر الصين إلى شرق أفريقيا التي ما زالت

بلا وجود تجاري أو صناعي صيني كبير قابل أن يتحول بسرعة إلى وجود عسكري. فإيران لاعب مهم في الجانب المضاد للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن الوصول إلى اتفاق معها يضعِف ذلك الجانب المواجه للولايات المتحدة الأمريكية.

بناء على ما تقدم من عوامل مؤثرة يمكن القول بأنه ستكون السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد بايدن استمراراً لإستراتيجية التوازن الإقليمي. وبحسب هذه النظرية، فإن الدبلوماسية والتوازن الإقليمي سيحلان محل الخيار العسكري. يعتقد بايدن بأن إعادة بناء العلاقات بين إيران ودول المنطقة ستخلق توازناً جديداً في البيئة الإقليمية. كما أن سياسة بايدن تجاه إيران تستند إلى سياسة العصا والجزرة، وهذا النهج يعتمد على العقوبات المتزامنة وإرسال إشارات للمفاوضات والتعاون متعدد الأطراف مع الجهات الإقليمية الفاعلة من أجل الحد من قوة إيران. لذلك تبنى بايدن سياسة العودة التدريجية إلى الاتفاق النووي، حيث يعمل بايدن على محاولة إيجاد شكل جديد من المعادلة السياسية ونموذج جديد للتفاعل في الشرق الأوسط يحافظ على أمن إسرائيل، ويخلق توازناً للقوى الفاعلة في الإقليم بما لا يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة. يمكن إرجاع العامل المؤثر الرئيسي للتفاعل الأمريكي– الإيراني في عهد الرئيس جو بايدن، إلى التوقعات المختلفة للطرفين .

المحور الثالث: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران وتداعياتها المحتمله

في إطار المحاولة لاستشراف مستقبل السياسة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس جو بايدن اتجاه إيران، وذلك ضمن المؤثرات الحالية وطبيعة العلاقات المتشابكة بين الأطراف الفاعلة أو الأطراف التي لها مصالح أو مخاوف في الإقليم، فالبرنامج النووي الإيراني بات يشكل مشكلة إقليمية تلقي بظلالها على النظام الإقليمي، وربما الدولي وذلك لتعدد الأطراف الفاعلة، وجسدت تصادم المصالح الإقليمية والدولية، فتداعياته ونتائجه ستترك تأثيراتها وبصماتها على دول الإقليم، والتي –بطبيعة الحال– تكون معنية بتحقيق مصالحها اعتماداً على أشكال من توازنات القوى القادمة والتي يتم محاولة صياغتها في الإقليم.

هناك مخاوف كبيرة تهدد الإقليم، بسبب مصالح ومخاوف القوى الفاعلة والمؤثرة فيه، قد يكون أخطرها الصدام العسكري في المنطقة، وهذا ما سنحاول استشرافه من خلال هذا المبحث من خلال تناول الخريطة الإقليمية، في ضوء ما هو متوقع من سيناريوهات ستؤول إليها السياسة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس جو بايدن اتجاه إيران، بحيث تم تصنيف هذه السيناريوهات اعتماداً على حالتين: الأولى تقول بعدم حدوث صدام أو عمل عسكري، والثانية تقول بحدوث تدخل عسكري لمعالجة البرنامج النووي الإيراني

أولاً: في حالة التوصل إلى اتفاق مع إيران

من خلال قراءة موضوعية لأهم العوامل المؤثر في السياسة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس جو بايدن اتجاه إيران، نجد أن هذا السيناريو يعد الأكثر احتمالاً وهو نتيجة لما يترتب عليه تعيين روبرت مالي مبعوثاً أمريكياً للشئون الإيرانية، وهو الذي يشتهر بتعاطفه مع إيران منذ أن كان عضواً في المجلس الأعلى للأمن القومي وهو ما قد يعيد الطرفان مجدداً لمائدة المفاوضات وعقد اتفاق إضافي تكميلي إلى الاتفاق النووي السابق وهو الذي قد يسوق على أنه انتصاراً للطرفين. يمثل هذا السيناريو اغلب الاتجاه السائد للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، كما هو الغالب عليها، أي أن تتنازل إيران مؤقتاً عن إيصال برنامجها النووي لمرحلة إنتاج السلاح، وفي الوقت نفسه ترفع الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات عن إيران وتتوصل إلى صيغة معها تتمثل في حصر صراعات البؤر المشتعلة في الإقليم فلا تستخدم إيران الحوثي في توجيه ضربات خارج حدود اليمن وأن تمتنع إيران عن ضرب إمدادات النفط القادم من الخليج وفي الوقت نفسه تقبل الولايات المتحدة الأمريكية في إشراك إيران في ملفات المنطقة كونها صاحبة نفوذ وتأثير قويين في الإقليم. أي سيكون ذلك على أساس ثلاث محاور هي: تفعيل الاتفاق، وتعديل الاتفاق، وربما توسيع الاتفاق بما يشمل برامج الصواريخ الباليستيه والذي من المستبعد جداً أن تقبل إيران أن يكون محل نقاش أو مساومة كونه يعد من أهم قوى الردع الإيراني في المنطقة .

ثانياً: تدخل عسكري وحدوث صدام

يعتبر هذا السيناريو مستبعد إلى حد ما، إلا إنه يظل على درجة ولو قليلة من احتمالية الوقوع، حيث إنه في حالة اقتراب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من دائرة التهديد الحقيقي، أو اقتراب إيران من مرحلة الوصول إلى السلاح النووي، يأتي خيار العمل العسكري، وهو سيناريو ضربة عسكرية مركزة محدودة توجهها الولايات المتحدة الأمريكية لإيران تجبرها بها على الخضوع للمطالب الأمريكية، وأولها كبح جماح برنامجها النووي وفي الوقت نفسه منع عرقلة إيران لإمدادات النفط، وتحاول إيجاد صيغة توافقية في بقية الملفات.

هذا السيناريو في حالة تحققه قد يؤدي إلى اشتعال المنطقة، فحلفاء النظام الإيراني (حزب الله اللبناني، والجماعات الشيعية في العراق، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة) لن يقفوا مكتوفي الأيدي، وسيحاولون ضرب المصالح الإسرائيلية وجر إسرائيل إلى المواجهة، وبالتالي الذهاب سيناريو الحرب الشاملة التي تخرج عن السيطرة حيث لا يستجيب النظام الإيراني للشروط الأمريكية حتى بعد تلقيه ضربات عسكرية محدودة وقد يؤدي خطأ أو سوء تواصل إلى نزاع أشمل حينئذٍ تغلق إيران مضيق هرمز تماماً ويتم تدمير منشآت نفطية في الخليج ويتسع نطاق الرد الأمريكي العسكري، وعندها لن تكون البحرية

الأمريكية فقط في اللعبة بل ستشارك القوات الجوية الصهيونية أيضاً بمعاونة دول من الإقليم المناهضة لإيران.

لكن هذا السيناريو يعد الأقل احتمالاً حيث يبتعد تاريخياً عن المسار السائد لهذه العلاقة التي يغلب عليها التوافق ويتحاشى فيها الطرفان المواجهة العسكرية المباشرة لوجود القاسم الأكبر من المصالح التي يمكن التوافق حولها في ما بينهما.

الخاتمة:

هناك تحولات بطيئة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جو بايدن، لمعاجلة قضايا النفوذ والملف النووي الإيراني الذي ورثته من إدارة دونالد ترامب. ولكن هذه الجهود لإحداث تحول كهذا ستواجه بصعوبات أهمها: أنه ليس من السهل التراجع عن الكثير مما فعله ترامب، إذ تغيرت العلاقات مع كل من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وخصومها، وفي بعض الحالات تغيرت بشكل يصعب معه إعادتها إلى سابق عهدها مستقبلاً، وكذلك التحديدات والأزمات الداخلية التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة ترامب، ستدفع بايدن إلى التركيز في بداية إدارته على إعادة ترتيب الداخل الأمريكي .

سيحاول الرئيس المنتخب جو بايدن البناء على إرث ترامب في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعد نجاحه في تحقيق تغييرات في بعض الملفات الجامدة في المنطقة منذ سنوات، إذ قد يوظف العقوبات الشديدة التي أعاد ترامب فرضها على إيران لإرغامها على التفاوض على ملفات لم يتم إدراجها في خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015م، خصوصاً أنه يى بأنه يتخللها بعض العيوب التي تفرض على الإدارة الجديدة إصلاحها، المتمثلة في برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية، والنفوذ الإيراني في الإقليم، وتضمينها بنود تقوض من النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط .

تشير الإستراتيجية الأميركية خلال رئاسة بايدن في تعاملها مع إيران، إلى بوادر تعاون مشروط، وهو عودة إيران للالتزام ببنود الاتفاق النووي كافة. إنهم يرون مثل هذا النهج على أنه مقدمة لمفاوضات جديدة ويسعون إلى فرض ضغوط أمنية وإستراتيجية أكثر شمولًا على إيران، من خلال سياسة العقوبات والقيود. فالسياسة الإستراتيجية الأميركية بالنسبة للاتفاق النووي لا تتماشى مع وجهة نظر المسئولين في إيران. يحاول كل من روبرت مالي، ووليام بيرنز، وبلينكين تحديد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتدرجة تجاه إيران على أساس نمط من التفاعل والتعامل.

المراجع:

البحوث والدراسات:

1- برومبيرغ، دانيال، (2021م)، إدارة بايدن وإيران وتحدي إحياء الاتفاق النووي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2- متقي، إبراهيم، (2021م)، المستقبل الصعب للعلاقات الإيرانية-الأميركية في عهد بايدن،مركز الجزيرة للدراسات.

3- عبد الرحيم البخاري: إيران التي لم نعرفها، سرد تاريخي للأحداث التي شكلت سلوك إيران وسياساتها، التقرير، الاثنين، الثلاثاء 14 أكتوبر 2014م.

4- ديفيد كريست، الحرب الخفية: التاريخ السري لصراع أمريكا ثلاثين عاماً مع إيران، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 2 أغسطس 2012م.

5- بشارة، جواد، (2005م)، أمريكا ومعضلة دول محور الشر، الحوار المتمدن، العدد 1343.

6- الرشيدي، حسن، (2019م)، الحرب القادمة.. بين السيناريو الممكن والسيناريوهات المحتملة، مجلة البيان العدد 387.

7- أحمد، سيد أحمد، (2017م)، أمريكا أولا: في إستراتيجية ترامب للأمن القومي، مؤسسة الأهرام، العدد 47869.

8- فرحان، شيماء معروف، (2019)، السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب، مجلة مدارات إيرانية.

9- النداوي، خضير عباس، (2019م)، العلاقات الإيرانية-الأمريكية: المتغيرات والمسارات، مركز الجزيرة للدراسات.

10- على، سليم، (2015م)، البعد الإيراني في السياسات الخارجية الأمريكية، دراسات دولية، العدد 60.

المواقع الالكترونية:

1- أحمديان، حسن، (2020م)، سياسة بايدن اتجاه إيران، الشرق للأبحاث الإستراتيجية: https://cutt.us/J5gBr

2- موقع عربي:مشروع محاسبة إيران ودعاوى العقوبات... لماذا يحاول الكونغرس إجهاض محاولات بايدن للتقارب مع طهران؟،2التاريخ، نيسان (أبريل) 2021م، مرجع الكتروني، https://cutt.us/w9J3F

3- موقع اندبندنت عربية: نهاري، عيسى، (2021م)،ما هي حسابات دول الخليج في مواجهة "إيران النووية"؟، التاريخ 26 شباط (فبراير) 2021م، مرجع الكتروني، https://cutt.us/y88Hw

4- موقع: المدن، فحص، حسن، إيران وفصل المسار النووي..عن الخليج، التاريخ 13 أذار (مارس) 2021م، مرجع الكتروني، https://cutt.us/pbgWy

5- موقع: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،الاتفاق الصيني الايراني الدوافع والانعكاسات الجيوستراتيجية، التاريخ: 8 نيسان (أبريل) 2021م، مرجع الكتروني، https://cutt.us/aCWUa

Biden Administration: Transitions of US Foreign Policy Towards Iran

Dr. Mohamed Abdelaziem Elchime

Associate. Prof. Political Science

Helwan University

Abstract:

The developments regarding the US relationship with Iran are proceeding with the changes that took place after the election of Joe Biden as President of the United States, at an accelerating pace, as the comparison of goals and priorities for both the administration of former US President Donald Trump and the administration of the current President Joe Biden, they intersect on three axes, this arises a question about aspects of change in US policy in the Middle East during the Biden era.

Biden's success has contributed to this momentum related to the Iran file, as the parties concerned, based on his positions, and the positions of members of his transitional administration, rushed to lay down their perception and demands, at the same time that the two main parties in the crisis are trying to develop an appropriate conception to enter the new phase of the expected negotiations, while strengthening all Party to his cards to achieve the maximum possible gain. In light of these positions, and the perceptions of the parties and the clear divergences, the question arises about which options the Biden administration can head to in dealing with the Iran file, what are the opportunities, and challenges facing each option, and which options can be predicted more realistic?

Key words: US foreign policy, Middle East Politics- Iran, Donald Trump, Joe Biden.

Introduction:

The prowess of the American president is measured by his effective performance in the foreign policy file. Therefore, every new elected president seeks to adopt a different approach from his predecessor, and to prove that he has surpassed all his mistakes. Perhaps the administration of US President "Donald Trump" is a good example of this, as his administration sought to adopt a different approach from former President "Barack Obama" in US foreign policy files. Therefore, the new democratic administration will seek to adopt a different approach to President Trump's approach to foreign policy, on the pretext that it has several flaws [1].

In opposition to President "Trump" orientations based on the "America first" approach, and his open hostility to multilateral international organizations, which was reflected in his decisions to withdraw the United States from the World Health Organization and the United Nations Human Rights Council, and the threat to withdraw from NATO, Pulling the United States out of Paris Climate Change Agreement; The Democratic President, "Joe Biden" adopted a foreign policy that affirmed the United States' leadership of International regime and its institutions established by Washington in the wake of the end of World War II, as he pledged to return to the World Health Organization and other United Nations bodies, and to revive American companies and alliances in Europe and East Asia, Which was the cornerstone of US foreign policy for decades, which Trump worked to scorn, and the United States built a network of allies and companies to help them face global challenges, especially the abusive behaviors and human rights violations by China, and the US commitment to international agreements, foremost among which is Paris Agreement Climate change, and the Iran nuclear deal if Tehran returns to compliance with its provisions [2].

Therefore, Iran is relying on the administration of US President, "Joe Biden" to renegotiate with it on the nuclear deal, and thus the possibility of gradually lifting the economic sanctions imposed on it, and re-exports of Iranian crude to international markets, after it faced severe difficulties in exporting as a result of

[1] Ellie Geranmayeh, Reviving the Revolutionaries: How Trump's Maximum Pressure Is Shifting Iran's Domestic Politics, European Council on Foreign Relations, June 23, 2020, https://www.ecfr.eu/publications/summary/reviving_the_revolutionaries_how_trumps_maximum_pressure_is_shifting_irans.

[2] Democratic Party of the United States, 2020 Democratic Party Platform, July 31, 2020, https://www.demconvention.com/wp-content/uploads/2020/08/2020-07-31-Democratic-Party-PlatformFor-Distribution.pdf.

the “maximum pressure” campaign. The administration of former US President, “Donald Trump” imposed it on it in the past two years.

Although there are some analyzes that indicate that the new US administration will not give importance to addressing major foreign policy issues immediately during its first days, as there will be a focus on dealing with the domestic challenges that resulted from the Covid 19 pandemic, but that strategy will have an international dimension, and connect the states United with free societies and western democratic countries in the global response to the virus. So Biden advisers have warned that he may be slower to engage with the Middle East than some are expecting.

So, if we may wonder, will US President Joe Biden bring something new to the Middle East? Yeah. This is the direct answer to this question. It is over in American foreign policy. The difference between US foreign policy under President George W. Bush and President Bill Clinton is negligible, just additional initiatives in making it roughly the same. The Cold War ended while Republican George Bush was leading the United States. President George Bush acted this development in the legal system, the trade system, and the commercial institutions, mainly multilateral, and President Bill Clinton did so with wisdom and moderation the experienced, as he was matching the policies of international liberalism without exaggeration.

This was a wonderful stage of continuity in US foreign policy, in which you hardly notice the difference between the policies of a Republican and a Democratic president. The ruling party and the conservative Democratic Party. This stage ended with the second coming of George Bush to the presidency, and from that day every new American president comes to the presidency with a party agenda and ideological biases different from his predecessor, even President Donald Trump, who carried with him the agenda and ideology of his party, a column of his own concepts and methods, so the unique American foreign policy we witnessed was During the forty-year sentence. So, the new democratic president, bringing with him his party's ideology on the one hand, and his method. On the other hand. What will US foreign policy look like during his era[1].

Thus, this research paper presents a hypothesis about the mechanisms of changes in US foreign policy within the framework of the plans and approach of President Trump about and approach of the current president, Biden. And to

[1] A. Applebaum, (2021, 7 January), What Trump and His Mob Taught the World About America, The Atlantic, https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2021/01/what-trump-and-his-mob-taught-world-about-america/617579/

answer questions regarding analysis and describe the approaches of each of them? And what are the foundations of their approach in dealing with Iran and the orientation of the future of these approaches during the term of the current president, Biden? And studying the cards that could achieve gains that Iran and the Biden administration are preparing to enter the negotiations phase.

First- Why did Trump refrain from attacking Iran?

The recent shift by US President Donald Trump may be the most important calm whistle the Middle East has received in recent times. All the key factors that could justify US military attack on Iran seem to have come together in a convincing mix. Boiling in the Gulf was fast and many factors [1].

When oil tankers — Saudi Arabia, Japan and others — were hit by naval attacks, the finger was pointed without any clear signs of Iran. Then the Houthis in Yemen, supported by Iran, entered the picture. On several occasions, they fired rockets at Jizan airport and Abha airport in Saudi Arabia. After that Tehran's statement said it had shortened the period of time limiting the amount of uranium enrichment, meaning that it would break the nuclear agreement. There have been other statements, such as statements by army and Revolutionary Guard commanders who have threatened that although they are not interested in a violent confrontation, they will not hesitate to hit American targets if Iran is attacked.

A day later, we reached a climax: the downing of the American aircraft marching by Iran. The legitimacy of the attack is maturing. “The Bank of Objectives” opened its doors, I gave the order to activate the forces, and suddenly there is nothing. They returned to the starting point.

Thus, the justification for attacking Iran (hitting tankers and dropping the plane) was based on weak proofs. There is not enough evidence to ignite a confrontation that could develop by a blink of an eye into a regional war. Also, regarding the details of the marching plane there was no agreement. The Americans said they did not violate Iranian airspace, and in Tehran they offered a contradictory explanation.

Evidence of this kind serves Israel in order to justify attacking Hamas in the local arena which does not affect the entire Middle East, but it cannot be enough for a superpower that wants to prepare for its allies to be directly hit. Saudi

[1] Quint Forgey, (June 20, 2019). "Biden slams Trump's Iran strategy as a 'self-inflicted disaster'". Politico. January 21, 2021, https://www.politico.com/story/2019/06/20/joe-biden-trump-iran-1372607

Arabia and the UAE, at least publicly, have declared that they do not want war in the Gulf [1].

The third proof in the Allied Triangle is Israel. The security community here estimates that Iran can operate its actors in Lebanon and Syria, either as a response to the attack or as a means of pressure on the US administration. But the Israeli government, which had to adopt Saudi Arabia's position — because it was on the Iranian agenda — was silent. Trump chose to explain his reluctance to attack because he wanted to prevent the killing of 150 Iranians. This human explanation would have shaken feelings if Trump had not been the one who continued to arm the Saudi army that would kill thousands of people in Yemen; if he was not the American president who was not in the act because thousands of Syrians and Iraqis had been wounded in the US war against a " Who does not see the distance meters immigrants trying to enter his country from Mexico. In general, was the estimate of the expected death of 150 people unknown prior to the decision to attack?

We can attribute to US intelligence agencies that they know how to estimate the expected death toll. It is only important to know when dealing with these dead people have changed from unavoidable environmental damage to a humanitarian disaster the United States cannot allow itself to happen. But the important thing is not only Trump's decision-making process, if it is possible to analyze how the orders are derived, but the effects of his recent decisions on the battlefield in the Gulf and beyond. The US administration has a vision and aspirations for Iran's behavior, but has no strategy to achieve them. The sanctions imposed by Trump on Iran are one of the most painful sanctions the state has ever known. But eight months after it was imposed, Tehran did not back down.

Analysis and standard explanations indicate that large losses received by Iran as a result of the withdrawal of major companies from investing in the state, and that most of its oil customers stopped buying oil from them, but there is no information, or estimates of the period of time that Iran can continue to withstand In these difficult circumstances. Saddam Hussein's Iraq continued to survive for more than a decade under a more severe sanctions regime imposed

[1] Michael Sharnoff, “Iran has driven Israel and the Gulf Arab states together,” The Washington Post, January 3, 2018. (https://www.washingtonpost.com/news/made-by-history/wp/2018/01/03/iran-has-driven-israel-and-the-gulf-arabstates-together)
-Jared Malsin, “U.S. Forces Return to Saudi Arabia to Deter Attacks by Iran,” The Wall Street Journal, February 26, 2020. (https://www.wsj.com/articles/u-s-forces-return-to-saudi-arabia-todeter-attacks-by-iran-11582713002)
-Farnaz Fassihi and Ben Hubbard, “Saudi Arabia and Iran Make Quiet Openings to Head Off War,” The New York Times, October 4, 2019. (https://www.nytimes.com/2019/10/04/world/middleeast/saudi-arabia-iran-talks.html)

on Iran, until a total war only defeated the regime. There is no evidence that the regime in Iran will act anymore. But the administration is not proposing any real strategy for a situation in which Iran sticks to its policy and does not agree to negotiations on a new nuclear deal. Does he ready to launch a full-scale war to overthrow the regime in Iran? [1]

Tehran's decision to go beyond the limits of the nuclear deal appears to give the United States and Western countries that have signed it a pretext to attack Iran. But such coordinated action requires agreement between the signatories, which is not there, and there is a doubt that it will be reached. A number of EU countries are working hard, albeit without much success, to form a path that goes beyond sanctions. Russia and China certainly will not support the war against Iran.

The United States can at the same time, find itself as a sole competitor to Iran and to international hostility. It is true that the international anti-American coalition created following Washington's withdrawal from the nuclear agreement did not satisfy Trump, but there is a fundamental difference between political action and war. In such circumstances, Washington does not seem to have a convincing road map.

The dilemma that any military confrontation should face is whether it is divided into several attacks aimed at "conveying a message" or "preserving the attack as a last resort," but at the time using full force. In other circumstances, the process of responding to operations in the Gulf could have been exhausted by, "message-oriented attacks", painful and one-time. But in this arena too, certain attacks can rapidly develop into international war. It seems that this consideration, not the loss of the lives of Iranian citizens, is what stopped Trump this time from the implementation of the US president's decision. Israel will certainly tell him that he has raised this rate of response and that Iran will interpret it as an American weakness. On the one hand, Israel has lost a double chance to convey a strong message to Iran, as well as the United States, not Israel, to send the message. But even if the message is sent. It is not a linear process that ensures the desired result. Israel has learned this well on other fronts when the United States has applied this lesson in its arena [2].

Second-The Biden Administration and Foreign Policy

[1] Vice President Joe Biden, "There's a smarter way to be tough on Iran," CNN, September 13, 2020. (https://www.cnn. com/2020/09/13/opinions/smarter-way-to-be-tough-on-iran-joebiden/index.html)
[2] Katrina Manson, "Biden plans to reset 'America First' foreign policy", The Financial Times, October 19, 2020, https://www.ft.com/content/dc11d51e-71bb-46ac-9dfb-6e2b5f43b452

President Biden's Middle East policy is part of his foreign policy in general, which is affected by a number of factors, and bears some characteristics, as follows [1]:

1- US President Joe Biden has a special interest in foreign policy. He was a member of the Senate Foreign Relations Committee for several years, including four years during which he chaired this committee. President Biden's membership and activity on the Foreign Relations Committee afforded him the opportunity to build significant international experience. The experience and foreign interests of President Biden suggest he will take an active role in the foreign policy during his presidency.

2- President Biden has clear visions about foreign policy and international relations. During his long years as a member of the Senate Foreign Relations Committee, Biden consistently expressed a vision drawn from the values and ideology of international liberalism, and this vision will represent an important source for foreign policy for his administration around the world, Including the Middle East.

3- The ideological beliefs and political positions of President Biden are characterized by moderation, as he represents the moderate wing in the Democratic Party. For President Biden, ideology seems closer to advice than to political doctrine that is being pursued rigidly.

4- A large number of President Biden's administration staff comes from a professional, not political, background, which limits the impact of ideological and political factors in making foreign policy decisions, and gives more weight to the views of institutions related to foreign policy-making and defense. The Minister of Defense is a former general, and the head of the CIA is a professional diplomat, while the Secretary of State comes from a professional background in the National Security Council, and the Director of National Intelligence comes from a professional background in the field of intelligence and national security.

5- President Biden believes that the United States should return to lead the world again. He expressed this view in a lengthy article published during the presidential election campaign. In this sense, President Biden will adopt a foreign policy that contradicts the foreign policy applied by former President Trump, which started from an isolationist ideology that did not see in the world partners and allies of the United States, but only saw in it countries trying to

[1] Joe Biden, "Joe Biden: There's a Smarter Way to Be Tough on Iran," CNN, September 13, 2020, https://edition.cnn.com/2020/09/13/opinions/smarter-way-to-be-tough-on-iran-joe-biden/index.html.

exploit the United States and seize its wealth, or countries that could be held Profitable deals with it.

6- President Biden does not have any vengeful motives that push him to oppose former President Trump's policies simply because they came from his politically and ideologically different predecessor. Despite the deep ideological divide in the United States, the next stage in American politics will not be a simple opposite application of President Trump's policies, but rather it will involve some of the continuity of the policies that have been implemented during the last four years.

7- As described by former President Trump, China will continue to be the most important strategic threat to the United States, and in this very important aspect, the US foreign policy of the Trump administration will be largely a continuation of the policy of the previous administration, and different from the policy that was followed during the era of President Obama. The National Security Strategy issued during the era of President Trump described the situation in International regime as a system of strategic competition between major powers, and President Biden does not have a view that is contrary to that. Rather, this understanding of the nature of China and International regime represents a new consensus in the United States, regardless of party affiliation. This is a major shift in US foreign policy. If we compare what President Biden said and wrote about China recently, we would find that it differs significantly from the US national security strategy issued in 2015, under President Obama, indicating that the Biden administration is not a new administration for President Obama, despite That a large number of key figures in the new administration were part of the Obama administration.

8- Rebuilding the Western Alliance is the most visible issue on Biden's foreign policy program. The Western alliance has come under a lot of pressures during the years of President Trump's rule. In this context, the United States will strengthen the relationship with the main European allies, as President Biden believes that the United States is more powerful to the extent that it has allies, and that it will be more able to achieve its goals as long as it works in a collective framework.

9- Democratic values represent the most important link between members of the Western alliance, as President Biden sees it. The US President promised to organize a democratic summit during the first year of his presidency. This

suggests that the issues of democracy and rights will return to play an important role in US foreign policy [1].

10- Confronting China and rebuilding the Western alliance are two interlinked issues in the vision of President Biden, who believes that the United States will be stronger against China if it engages in this confrontation through an international alliance and not alone.

11- Super national global issues, especially issues of a climate change, and an epidemic control, occupies a prominent place in the Biden administration's foreign policy.

Third- The Middle East is on Biden's list of interests

The presidential winner Joe Biden was not interested in explaining his platform for the Middle East, during the campaign. Although there is an important section on a foreign policy in Biden's an election program, this part did not include anything useful regarding the Middle East, except for a criticism that was repeatedly repeated for former President Trump's withdrawal from the nuclear agreement with Iran. Because the foreign policy row occupied only a small area of the controversy during the election campaigns, there was no opportunity to develop and clarify President Biden's vision for the Middle East [2].

President Biden is no stranger to the Middle East. His long experience in the Foreign Affairs Committee in Congress, and his position as Vice President enabled him to get close to the issues of the region. President Biden's staff has a lot of experience in the region. Defense Secretary General Lloyd Austin was commander of Central Command responsible for the Middle East. William Burns, the CIA chief nominee was ambassador to Jordan, in addition to his previous position as Deputy Secretary of State. Secretary of State Anthony Blinken was on the team of National Security Advisors to President Obama and Vice President Biden. Perhaps these experiences helped shape the Middle East's position within the new administration’s areas of interest. In addition to scatter, statements issued by President Biden regarding the Middle East, the most important and detailed source of what this administration intends to do in the region is the appointment and confirmation hearings, which the Senate held for President Biden's candidates to fill positions related to foreign affairs, in which he participated even Now the foreign and defense ministers, and the director of national intelligence. These sessions indicated that the Biden

[1] Democratic Party of the United States, 2020 Democratic Party Platform, July 31, Op.cit.
[2] Josh Rogin, "U.S. foreign policy might be too broken for Biden to fix", The Washington Post, October 8, 2020, https://www.washingtonpost.com/opinions/global-opinions/us-foreign-policy-might-be-too-broken-for-biden-to-fix/2020/10/08/b82cfcf0-09a0-11eb-859b-f9c27abe638d_story.html

administration does not intend to get involved militarily in the region, as neither the administration nor the public opinion is ready to digest new American wars in the Middle East. At the same time, this administration is not with the American withdrawal from the region. It is more likely that President Biden's administration will maintain an appropriate level of military presence in the region, even if it hopes that it will not be forced to use it. In return, the Biden administration intends to rely heavily on diplomacy, and work with its regional allies, hoping that the combination of a limited military presence, active diplomacy and work with allies will be sufficient to achieve US goals [1].

The real problem facing this administration is the lack of clarity of American objectives in the Middle East. It is not known exactly what goals the US administration is seeking to achieve in the region, after the importance of oil declined and Israel was able to defend itself. These goals were replaced at an earlier stage by the policy of promoting the democracy, which caused the region to enter into a major crisis, and it was abandoned, without being replaced by a new consistent policy.

The follow-up to the statements of the new administration's officials showed that this administration has a clear interest and the position related to the Iranian nuclear program, the war in Yemen, human rights, the American presence in the region, and work with allies, while it seems that it is still at the stage of developing its policy on other issues, especially Libya, Syria and the issue. Palestinian and Russian presence in the region[2].

Fourth- Iran and the Nuclear Program

The agreement with Iran regarding its nuclear program is Biden's most obvious Middle East a policy point, and it is administration's most important priority in the region. Preventing Iran from acquiring a nuclear weapon is a part of the United States' policy to prevent nuclear proliferation in the world. The United States believes that Iran's possession of nuclear weapons will trigger nuclear arms race in the region, and will also increase the possibility of an armed conflict between major regional powers, as the part of Iran's regional competitors' insistence on preventing latter from becoming a nuclear power, even if this necessitates launching War against it.

[1] Karen DeYoung, "Biden foreign policy begins with telling the world: 'America's back'", The Washington post, October 21, 2020, https://www.washingtonpost.com/national-security/biden-foreign-policy-begins-with-telling-the-world-americas-back/2020/10/21/2fc0e528-1348-11eb-bc10-40b25382f1be_story.html

[2] Ishaan Tharoor, "What the U.S. election means for the Middle East", The Washington Post, October 13, 2020, https://www.washingtonpost.com/world/2020/10/13/us-election-biden-trump-middle-east-netanyahu-israel-iran-saudi-arabia/

President Biden was close to the negotiations that ended with the signing of the nuclear agreement with Iran in 2015, ex officio as Vice President Barack Obama; A number of officials who had chosen them to occupy key positions in his administration also participated in these negotiations which may reinforce the belief that a number of officials in the new administration view the nuclear agreement with Iran as their own achievement, and they seek to restore it, after it was undermined by the previous administration [1].

A return to the 2015 agreement is what Tehran is demanding, but such a return will not be easy, as many waters have flowed under bridges in the Middle East, during the past five years, and the most important of these changes are that more than half the life of the nuclear agreement with Iran, which is to be entered into. At a sunset clause in 2025. It has passed. The short period remaining in the life of the agreement does not make a simple return to it attractive, especially since Iran has already upgraded its nuclear capabilities since President Trump's administration withdrew from the agreement. The process of reaching the nuclear agreement with Iran included many mechanisms and tests of confidence between the two parties, but after the withdrawal of the United States and the resumption of uranium enrichment by Iran, the trust between the two sides suffered a major setback, and it will take a time and an effort to restore it [2].

When the Iran a nuclear deal was reached in 2015, the Obama administration ignored many of the fundamental reservations expressed by the US allies in the region, especially the Arab Gulf states and Israel. The experiences of the last five years have shown that these reservations were not merely unfounded illusions or fears. The Iranian missile program has achieved very rapid progress, which has made it a real securities' threat to the countries of the region, and Iran has been involved in the actual use of its missile capabilities when it attacked Saudi oil facilities in the summer of 2019, and it exported missiles of its production to various militias around the region, from the Houthis to Hezbollah to organizations. The Palestinians in the Gaza Strip. In addition, Iran has strengthened its ability to interfere in the internal affairs of the countries of the region through the militias that it helped form in Lebanon and Iraq [3].

[1] S. E. Rasmussen, and L. Norman, (2021, 13 January), Iran's Nuclear Program: How Close Is Tehran to Developing Nuclear Weapons? Wall Street Journal, https://www.wsj.com/articles/iran-nuclear-program-11610564572.
[2] Josh Rogin, "U.S. foreign policy might be too broken for Biden to fix", Op.cit.
[3] Fabian Hinz, A Roadmap to Pragmatic Dialogue on the Iranian Missile Programme, European Leadership Network, March 6, 2019, https://www. europeanleadershipnetwork.org/policy-brief/a-roadmap-to-pragmatic-dialogue-on-the-iranian-missile-program/.

These risks are as difficult to ignore now as they were five years ago. This was reflected in statements issued by US officials during the appointment confirmation sessions. Among the most important things that Anthony Blinken said in this context, and other officials confirmed it, is the timeframe of the nuclear agreement, as well as the Iranian missile program, and Iran's interference in the internal affairs of other countries will be on the negotiating table with Iran.

The new American thinking on the Iranian nuclear file included a change in the framework of the negotiations, by proposing the participation of Gulf states and Israel, in the negotiations, directly or indirectly, in an order to take into an account the concerns of these parties, concerns that were ignored when the nuclear agreement was first reached.

These new ideas are very important, but several problems remain. Presenting these ideas are, in fact, equating to negotiating a new agreement, not just returning to the previous agreement, which Iran rejects. On the other hand, there are the US partners in negotiating the nuclear deal, especially the European trio: Britain, France and Germany. The United States places high hopes on restoring the cohesion of the Western alliance, and it is not known whether these countries share their desire to negotiate new elements that were not included in the previous agreement or not [1].

Furthermore, it is not clear until now whether the Biden administration will stick to these positions until the end, and what alternatives it has if these positions cause negotiations to stumble, and whether this actually reflects its policy, or whether the issuance of these statements are to satisfy Hardcore members of Congress, or it is an opening offer in negotiations with Iran.

An indirect contact has already begun between the American and Iranian sides, as reports indicate that representatives of the new administration has met with representatives of Iran, which means that the Biden administration places this issue at the top of its priorities[2]. The United States may take steps to show good intentions towards Iran to encourage latter to act in a positive behavior, including the possibility of facilitating Iran's access to a loan from the International Monetary Fund to counter the effects of Covid-19, or making available some of the Iranian seized assets to finance the purchase of

[1] France's Ministry for Europe and Foreign Affairs, Joint statement by the Foreign Ministers of France, Germany and the United Kingdom on the Joint Comprehensive Plan of Action, joint statement, January 14, 2020, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/iran/news/article/joint-statement-by-theforeign-ministers-of-france-germany-and-the-united.

[2] U.S. and Iran to start indirect talks to salvage nuclear deal, April 3,2021, https://www.japantimes.co.jp/news/2021/04/03/world/politics-diplomacy-world/iran-nuclear-deal-us/

humanitarian needs linked to the global epidemic. While measures such as these is not a fundamental concession on the part of the United States, they may be sufficient to encourage Iran to act positively [1].

Conclusion

The US election at 2020 is a particular importance to Iran. Although Iranian leaders expressed their indifference to the results, they indicated that Tehran would welcome any change in Washington's policy towards Iran. Before the elections, Iran believes that, Trump's re-election meant another four years of a confrontation and severe sanctions on the Iranian economy. On the other hand, Biden's election with his different rhetoric and experience in dealing with Iran, during the Obama era, before Trump's arrival in a power, could lead to change and break the deadlock between Iran and the United States.

While President Trump scrapped the Obama nuclear deal with Iran in 2018 and imposed a strategy of "maximum pressure" based on renaming the agreement in his name, Biden promised to reinstate the deal itself. The Joint Comprehensive Plan of Action is pivotal in any future dealings between Iran and the United States, not only because it was the biggest achievement in the past four decades, but also because it could represent the true test of Biden's shift toward Iran, thus partially restoring Iran's confidence in dealing with Washington, that trust that Trump has destroyed [2].

Biden's foreign policy rhetoric toward the Middle East indicates a change that could restructure US-Iranian policy on the JCPOA and beyond. Biden is ready to return the United States to the Joint Comprehensive Plan of Action, marking a fundamental shift from Trump's approach. If Biden's proposed policy towards Iran is realized on the ground, he will end the strategy of maximum pressure — after reaching an understanding with Tehran — and will take a conciliatory approach toward Iran.

Although Biden's compliance-versus-compliance methodology is not ideal for dealing with Iran, which will focus on the need to address the scars of violation of the JCPOA by Trump, it can still be used as a transitional framework for moving towards a normal engagement policy. Although this will be a difficult and possibly long process, a return to the JCPOA can pave the way for more

[1] Lara Jakes,; Crowley, Michael; Sanger, David E.; Fassihi, Farnaz (February 18, 2021). "Biden Administration Formally Offers to Restart Nuclear Talks With Iran". The New York Times. February 20, 2021. https://www.nytimes.com/2021/02/18/us/politics/biden-iran-nuclear.html

[2] Andrew England and Katrina Manson, "US and Middle East: strongmen contemplate post-Trump era", Financial Times, September 20, 2020, https://www.ft.com/content/132ad76d-0ad4-4cf8-9dc7-acd1797c9e6d

cooperation on other issues. There are legal, technical, and political issues — which are the most important — that will hinder this methodology, but it will not be able to stop it provided there is strong political will in both Washington and Tehran.

Biden's policy toward the Middle East will also have a decisive effect on his policy toward Iran. Unlike the Joint Comprehensive Plan of Action, it is unlikely there will be a fundamental change in Trump's policy towards the Middle East, yet there will be changes in the rhetoric and policy. Biden's rhetoric about Iran's regional enemies and rivals suggests that his approach will be more balanced compared to his predecessor's obsession with Iran. Although the Biden administration is expected to maintain close ties with its traditional clients, and allies in the Middle East, it is also likely to pursue a more balanced approach for two main reasons: to reduce direct US engagement on unnecessary issues and direct its focus towards the growing power of China [1].

However, some clear differences between Iran and the United States in the Middle East will remain. Biden's speech indicates that although his administration's priorities will focus more on Iranian nuclear issues than on the Middle East, he will not deviate much from the American tradition of putting pressure on Iran in addition to rhetoric demanding a change in its regional behavior. However, it is not yet clear what kind of change his administration will seek. This is important; Because there is not much that the United States can do to advance its interests in the main regional files that Iran is undertaking, including Iraq, Lebanon, Syria, or even Yemen.

Trump's policy toward Iran and the way his administration handled the Joint Comprehensive Plan of Action will overshadow Iran's approach to the new U.S. administration. For Iranians, a departure from Trump's approach — based on making gains at the expense of losing others — is welcome, but the new framework for cooperation and the Biden administration's willingness to take responsibility for violating the JCPOA while addressing the scars of three years of the maximum pressure strategy will determine Tehran's dealings with that administration. As for regional issues, the failure of the United States to return to the JCPOA commitments, and the guarantee of Iranian gains will make it unlikely that Iran will cooperate with the United States on regional issues. It is

[1] Joseph R. Biden, Jr., "Why America Must Lead Again," Foreign Affairs, March/April 2020, https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-01-23/why-america-must-lead-again.

therefore, difficult to envision a change at Iranian regional policy as long as the JCPOA remains restricted [1].

References:

1. A. Applebaum, What Trump and His Mob Taught the World About America, The Atlantic, 7 January, 2021, https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2021/01/what-trump-and-his-mob-taught-world-about-america/617579/
2. Andrew England and Katrina Manson, "US and Middle East: strongmen contemplate post-Trump era", Financial Times, September 20, 2020, https://www.ft.com/content/132ad76d-0ad4-4cf8-9dc7-acd1797c9e6d
3. Democratic Party of the United States, 2020 Democratic Party Platform, July 31, 2020, https:// www.demconvention.com/wp-content/uploads/2020/08/2020-07-31-Democratic-Party-PlatformFor-Distribution.pdf.
4. Ellie Geranmayeh, Reviving the Revolutionaries: How Trump's Maximum Pressure Is Shifting Iran's Domestic Politics, European Council on Foreign Relations, June 23, 2020, https://www.ecfr.eu/publications/summary/reviving_the_revolutionaries_how_trumps_maximum_pressure_is_shifting_irans.
5. Fabian Hinz, A Roadmap to Pragmatic Dialogue on the Iranian Missile Programme, European Leadership Network, March 6, 2019, https://www.europeanleadershipnetwork.org/policy-brief/a-roadmap-to-pragmatic-dialogue-on-the-iranian-missile-program/.
6. Farnaz Fassihi and Ben Hubbard, "Saudi Arabia and Iran Make Quiet Openings to Head Off War," The New York Times, October 4, 2019. (https://www.nytimes.com/2019/10/04/ world/middleeast/saudi-arabia-iran-talks.html)
7. France's Ministry for Europe and Foreign Affairs, Joint statement by the Foreign Ministers of France, Germany and the United Kingdom on the Joint Comprehensive Plan of Action, joint statement, January 14, 2020, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/iran/news/article/joint-statement-by-theforeign-ministers-of-france-germany-and-the-united.
8. Ishaan Tharoor, "What the U.S. election means for the Middle East", The Washington Post, October 13, 2020, https://www.washingtonpost.com/world/2020/10/13/us-election-biden-trump-middle-east-netanyahu-israel-iran-saudi-arabia/

[1] Parisa Hafezi, "Iran hopes for a change in 'destructive U.S. policies' after Biden win," Reuters, November 7, 2020. (https://www.reuters.com/article/uk-usa-election-iran/iranhopes-for-a-change-in-destructive-u-s-policies-after-bidenwin-idUSKBN27N0N8)
- Reuel Marc Gerecht and Ray Takeyh, "Trump's Iran Achievement," National Review, December 17, 2020. (https:// www.nationalreview.com/magazine/2020/12/31/trumpsiran-achievement)

9. Jared Malsin, "U.S. Forces Return to Saudi Arabia to Deter Attacks by Iran," The Wall Street Journal, February 26, 2020. (https://www.wsj.com/articles/u-s-forces-return-to-saudi-arabia-todeter-attacks-by-iran-11582713002)
10. Joe Biden, "Joe Biden: There's a Smarter Way to Be Tough on Iran," CNN, September 13, 2020, https://edition.cnn.com/2020/09/13/opinions/smarter-way-to-be-tough-on-iran-joe-biden/index.html.
11. Joseph R. Biden, Jr., "Why America Must Lead Again," Foreign Affairs, March/April 2020, https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-01-23/why-america-must-lead-again.
12. Josh Rogin, "U.S. foreign policy might be too broken for Biden to fix", The Washington Post, October 8, 2020, https://www.washingtonpost.com/opinions/global-opinions/us-foreign-policy-might-be-too-broken-for-biden-to-fix/2020/10/08/b82cfcf0-09a0-11eb-859b-f9c27abe638d_story.html
13. Karen DeYoung, "Biden foreign policy begins with telling the world: 'America's back'", The Washington post, October 21, 2020, https://www.washingtonpost.com/national-security/biden-foreign-policy-begins-with-telling-the-world-americas-back/2020/10/21/2fc0e528-1348-11eb-bc10-40b25382f1be_story.html
14. Katrina Manson, "Biden plans to reset 'America First' foreign policy", The Financial Times, October 19, 2020, https://www.ft.com/content/dc11d51e-71bb-46ac-9dfb-6e2b5f43b452
15. Lara Jakes,; Crowley, Michael; Sanger, David E.; Fassihi, Farnaz (February 18, 2021). "Biden Administration Formally Offers to Restart Nuclear Talks With Iran". The New York Times. February 20, 2021. https://www.nytimes.com/2021/02/18/us/politics/biden-iran-nuclear.html
16. Michael Sharnoff, "Iran has driven Israel and the Gulf Arab states together," The Washington Post, January 3, 2018. (https://www.washingtonpost.com/news/made-by-history/wp/2018/01/03/iran-has-driven-israel-and-the-gulf-arabstates-together)
17. Parisa Hafezi, "Iran hopes for a change in 'destructive U.S. policies' after Biden win," Reuters, November 7, 2020. (https://www.reuters.com/article/uk-usa-election-iran/iranhopes-for-a-change-in-destructive-u-s-policies-after-bidenwin-idUSKBN27N0N8)
18. Reuel Marc Gerecht and Ray Takeyh, "Trump's Iran Achievement," National Review, December 17, 2020. (https:// www.nationalreview.com/magazine/2020/12/31/trumpsiran-achievement)
19. S. E. Rasmussen, and L. Norman, Iran's Nuclear Program: How Close Is Tehran to Developing Nuclear Weapons? Wall Street Journal, 2021, 13

January, https://www.wsj.com/articles/iran-nuclear-program-11610564572.
20. Quint Forgey, "Biden slams Trump's Iran strategy as a 'self-inflicted disaster'". Politico. January 21, 2021, https://www.politico.com/story/2019/06/20/joe-biden-trump-iran-1372607
21. U.S. and Iran to start indirect talks to salvage nuclear deal, April 3,2021, https://www.japantimes.co.jp/news/2021/04/03/world/politics-diplomacy-world/iran-nuclear-deal-us/
22. Vice President Joe Biden, "There's a smarter way to be tough on Iran," CNN, September 13, 2020. (https://www.cnn.com/2020/09/13/opinions/smarter-way-to-be-tough-on-iran-joebiden/index.html)

Turkey and the West (Western alliances) as a model

Assistant Professor Dr. Ahmed Jassim Ibrahim
Babylon Center for Cultural and Historical Studies
Babylon University-Iraq

Abstract:

Since the establishment of the first Turkish Republic in 1923, Turkey has influenced the orientation towards the West and contributed to the alliances established to encircle the Soviet Union and the Arab region, in a manner that guarantees the protection of the security, economic and strategic interests of the United States and Western countries, as it accepted aid under the Truman principle, and joined all Western alliances in the region to confirm its pat From the West, and if it accepts under economic pressure and certain international developments on the Cyprus issue, it will adjust its stance towards the Arab countries, but its choice towards the West is more likely and it always wants Western Turkey to appear more than it is Muslim Turkey.

Despite the dear reasons for Turkey's delinquency towards the United States and Western European countries due to the Soviet threats and ambitions in its territories after World War II, as well as the financial distress and deterioration of its economy at the time. However, Turkey was used to implement the American-Western strategy in the Middle East, so it tried to link some Arab countries to bilateral agreements and defense alliances with them, and tried to exploit its position to play an active role in the regional conflict in the region, taking advantage of events on the international scene in order to implement its set policy towards Western countries and countries of the region. The Middle East, especially the countries of the Arabian Gulf, Western countries have found that Turkey is very close to the Arab countries in this case to play the role of enforcing its policy in this region, and that Turkey has the ability to defend its lands and may have the desire to reach other regions (the countries of the Arab East) to implement the Western policy, and from thi. The premise that Turkey played a prominent and indirect role in defending the region, and the goal of the United States, Western countries, and Turkey, of alliances in the Middle East, was to link the region with NATO through Turkey's association with it. To tighten control over the Arab Gulf region and protect the region's security due to its association with American security, according to their claim. Therefore, the United States relied on Turkey to implement these projects because it considered it an eastern complement to Western defense. Therefore, Turkey

considered itself a bulwark in the Middle East, as it played an indirect role to defend the region

Key words: Strategy, Regional Neighbourhood, Turkey, West, Importance

The first axis:The historical dimension of Turkey's relations with the West.

After the establishment of the Turkish Republic in 1923 under the leadership of Mustafa Kemal (1881-1938) [1] (Ataturk) adopted the concept of secularism by isolating religion from politics, abolishing the caliphate system, adopting European law instead of Islamic legitimacy, and replacing the Hijri calendar with the Gregorian, and Latin letters replaced the alphabet Arab countries, and sought to turn towards the West in all fields [2], and Turkey's relations with its neighbors, as well as with the countries of Western Europe, gradually entered after the signing of the Treaty of Lausanne in a friendly and normal phase, so a treaty of friendship and neutrality was concluded with the Soviet Union in 1925, and its relations with Britain settled over the mandate Mosul retained it within the Iraqi sovereignty in 1925 also, and sold its share in the Mosul Oil Company for half a million pounds sterling to Britain, and in agreement with Greece, it undertook a huge population exchange, and its rapprochement with the Balkan countries increased [3], and in the war of independence against Greece and its

[1] He was born in the city of Thessaloniki in Turkey in 1881, graduated from the War College in Istanbul in 1905, and in 1910 he traveled to France on a military mission, then he fought in Tripoli in the West during the Italian War in 1911, participated in the Balkan War in 1913, and was appointed a military attaché in Sofia later. He became commander of the (19) division in the Ottoman army during World War One, and for his distinction in fighting Arabs (Kamal Pasha). He later led the national war of independence and the establishment of the modern state of Turkey after the Treaty of Lausanne in 1923, then became president of the republic. He carried out many reforms in the country with a Western character aimed at separating Turkey from its Ottoman past, and he was extreme in that, as he supported the modernization trend in legal legislation I reached the limit of clothes. The rule of Mustafa Kemal, who was called (Ataturk) meaning the father of the Turks, continued until his death in 1938. For details, see: Mustafa Al-Zein, Ataturk and his successors, 1st Edition, Beirut, 1982, pp. 111-113; Written by a former Turkish officer, The Idol Man, translated by Abdullah Abdul Rahman, Al-Risalah Press, 2nd Edition, Beirut, 1978, P.57; Muhammad Zaki Abdel Qader, Freedom and Human Dignity, Cairo, 1959, p. 234; IsmetBozbag, Bitmryehkavga: Ataturk- Inonu, Inoni- Bayar, Istanbul, 1993, PP. 11-78.

[2] Ahmed Nuri Al-Nuaimi, Turkish foreign policy after World War II, published master's thesis, Freedom House for Printing, Baghdad, 1975, p. 22; Batoul Hillel Jabir Al-Mousawi, Turkish policy towards the Arab Gulf region since 1991 and its future prospects, unpublished doctoral thesis, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 2005, p.6.

[3] A pact was concluded between the Balkan countries (Greece, Turkey, Yugoslavia, Romania) on February 9, 1934, in which the states pledged to guarantee each other's borders and consult in the event of any threat to peace in the Balkans and to adopt cultural and economic cooperation projects to enhance the spirit of unity. It is mentioned that this charter Is The charter of small and weak states that did not take into account the protection of their borders from the aggression of large countries, for more see: Roy McCreds, Approaches to Foreign Policy in the Countries of the World, Translation, Hassan Saab, Edition 2, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1966, pp. 580-581; Mehmet Gonlubol-cen sar ,Ataturk ve Turkiyenin Dispolitikasi (1919-1938) , Ankara,1990 ,p. 149-150 , Bulent Ecevit , Turkey s security policies , survial , sept . / oct . , 1978 , p .198.

western protectors, Turkey requested Helping the Soviet Union despite Turkey's knowledge of the Soviet's intentions. When the United Nations Assembly in 1925 granted Mosul to Iraq, Turkey resorted to the Soviets and concluded a treaty of friendship and cooperation with them. In 1934, an agreement was concluded with the Sove granted a loan of eight million dollars to be spent on industrial equipment and paid for goods without interest.[1]

As a result of the increased risk of Italian fascist expansion in Asia and Africa, it led to an increase in rapprochement between Turkey, Britain and France, which resulted in an increasing coolness in Turkey's relations with the Soviet Union, and the Montreux Conference was held on July 20, 1936, where a new system of Turkish harassment was established to stand in the face of Italian ambitions, Under this agreement, the passage system in the straits was amended[2], recognition of Turkish sovereignty over them, and the guarantee of their right to close them in case of war, as well as the abolition of the conditions for disarming them. It is worth noting that Turkish-British relations have worsened a lot in the post-World War I period due to the hard-line position of the British From Mustafa Kemal on the one hand and Britain's support for Greece in heritage on the other hand, but the British government quickly changed its position on the Turkish government, taking advantage of the terms of the Lausanne Agreement,[3] Turkey settled its differences with France to amend the latest post-World War I arrangements over the Alexandretta Brigade, and regained full sovereignty over the straits of the Black Sea, as it held an alliance with Britain and France in October 1939 in which the three parties pledged to unite each other if one of them entered the war as a result of the Aggression in the Mediterranean, or against Turkey, and under this alliance, France obtained gains by opening the Turkish straits in the face of the French ships after they were closed to them in return for cutting off the Syrian brigade (Iskenderun), which was under the French mandate and making it under Turkish sovereignty.[4] Thus, France took advantage of the issue (the Alexandretta Brigade) to the appropriate time to put pressure on Turkey, improve its relations with it, and open its straits to French shipping.[5] And when the war extended to the Mediterranean and the Balkans, after Italy attacked France and Greece from the Balkans, the Turkish Franco-British alliance held in 1939 did not apply, and the

---

[1] Khalil Ibrahim Mahmoud al-Nasiri, Turkish foreign policy towards the Middle East for the period from 1945 to 1991, unpublished doctoral thesis, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 1995, pp. 32-33.

[2] McCrides, previous source, pp. 582-584.

[3] Riad Al-Samad, International Relations in the Twentieth Century, Part 1, the evolution of events between the two wars 1914-1945, An-Nahar Publishing House, Beirut, dt, p. 371; Norman Hill , international Polities , New York ,harper and row ,1963 ,p.239.

[4] Same source, p. 371.

[5] McCrides, previous source, p.585.

Balkan alliance held in 1934 did not fulfill its promise. So Turkey is facing the danger of Germany and Italy on the one hand, and the Soviet on the other hand, so it mobilized its forces, but it became firmly determined to stay out of the war unless there was direct aggression on its territory.[1]
The pressure of the Allies increased on Turkey in 1944 in order to cooperate with it, and Turkey cut off its relations with the Axis powers in August 1944, and finally declared war on it on February 23, 1945 shortly before its end, aiming to avoid being invaded or entering a war that would deprive Turkey of the War of Independence. And the achievements of the Kemalist Revolution.[2]

Soviet ambitions began to increase towards Turkey, especially with the end of World War II, as the Soviet Union demanded the revocation of the Treaty of Friendship and Neutrality signed between them in 1925 and announced in June 1945 the price it wanted to continue the friendship, which is (establishing bases in the Turkish straits, and recovering the provinces of Kars and Ardhan, and gaveThe Soviet proposed a proposal to amend the Montreux Charter and replace it with what they called the joint defense of the straits), but Turkey withstood the Soviet demands despite the embarrassment of its geographical and diplomatic position.[3] Therefore, Turkey decided to go to the United States of America and Western countries to protect its security and achieve its interests.[4]
After World War II, the Soviet Union tried to turn Turkey, Iran and Greece into communist areas so that it could move freely in warm waters, and in order to control strategic areas, and Turkey was the most confronting of these countries with Soviet goals, and Turkey had two options, the first of which was to enter the Soviet camp and lose its entity to become a state Communist or heading to the United States, which is geographically distant, and asks for its assistance to be an independent state, so I preferred the second option. The Second World War had an impact on the politics of both the United States and Turkey. It has led to the crystallization of considerations of the American national interest towards the Middle East in general, which (it has become Turkish as a part of it) after it was in the past the owner of influence and power in it. The interests of America, which were dominated by the economic and cultural character in the previous period, And which expanded in the period between the two wars, it is no longer sufficient to express and achieve that interest. And "American national security" requires effective policy and diplomacy to support the military effort In addition to protecting oil resources, it also requires active

[1] Al-Samad, the previous source, p. 382.
[2] McCreds, ibid., P. 58 ; Philip k.hitti,the near east in history ,von nostrand , u.s.A. 1960 , p .372 .
[3] Same source, p. 589.
[4] Riad Al-Samad, International Relations in the Twentieth Century, C1, The Post-World War II Period, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1983, p. 197.

diplomacy to confront the forces that could prevent the allies' freedom to benefit from the Middle East oil fields.[1]

The interest of the United States and Western countries in Turkey increased after the Second World War due to its strategic importance, its proximity to the sources of oil, the emergence of the Soviet Union as a superpower after World War II and fear of communist infiltration in Turkey, Iran and Greece and its extension to the Mediterranean and the Persian Gulf region,[2] To exist And the exit of the British from it and the establishment of the State of Israel in it, and the positive role of Turkey towards the Zionist entity, as the United States promised that Turkey was the true focal point for directing and implementing its policy in the Middle East region, especially since the rest of this region was entering the British sphere of influence until then. Britain was still maintaining its bases in the Suez Canal and in Sudan, Libya, Iraq, Jordan, the Persian Gulf region and in southern Arabia.[3] Therefore, the United States headed to Turkey to implement its plans and protect its interests in the Middle East after it was included in the aid of the Truman Principle in 1947, in an attempt to link it to alliances in the name of (the Joint Security Agreement of 1951, and according to this new agreement, American aid to Turkey was doubled)[4] Thus, Turkey **entered the strategic plan of the United States because**:

-Its geo-political position is important to the West in general and the United States in particular, as it forms the southern flank of the West in general.

-Its common civilizational legacy with the Arab countries and the role that bilaterarlrelations between them and these countries can play in bringing them closer to the United States and the West, especially since the countries of the region are considered to be newly independent despite their long-standing civilization and civil past, and possess religious characteristics that have an important influence in the composition . Its political, economic, social and cultural systemsNot to mention the dynamics of change in that structure, politically and economically, its importance, its impact on the stability of the region, and its implications for US interests..

-Considering Turkey as an acceptable candidate to play an important role in any political-security arrangements for dealing with Arab countries in the event of

---

[1] Seizai Orkont, US-Turkish Military Relations, translation, Research and Information Center, Revolutionary Command Council, Dr T, pp. 92-93; Ahmed Nuri Al-Nuaimi, Turkey and NATO, The National Press, Amman, 1981, p. 343. Britain's fear of the possibility of Germany's invasion of the Caucasus and access to Baku's oil did not mean that it had obtained the oil that it began to badly need, but also meant its destruction of the Russian fleet and the loss of the leadership of the Black Sea, which would prolong Turkish safety and necessarily pose a threat to Iran, Iraq, Syria and Palestine and thus threaten the Suez Canal (That is, oil sources and their supply routes): the war speechs of the r thon Winston Churchill , vol .2, cassell and company .ltd ., g.b.1952,p.169. p.41.

[2] Al-Samad, The Post-World War II Period, previous source, p. 131.

[3] Muhammad Kamal Abdel Majid, The Middle East in the Strategic Balance, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1972, p. 438.

[4] .Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, previous source, p. 22.

failure to contain it to the extent that it serves the achievement of the American strategy that has come to consider the Middle East, the Arab world, important to the American national interest because of its oil reserves whichIt is considered a supplement to its reserves, and because it is a necessary market for its commercial interests.[1]

The interest of the United States in Turkey and Greece led to its admission into NATO on the grounds that Turkey is a country that enjoys political stability in the Middle East, and that it possesses the largest military force in the Mediterranean basin at that time, and that its strategic location is particularly important as a direct meeting point between Asia and Europe, And for its control over the main waterway and for its supervision over the Mediterranean and Black Bahrain and the immunity of its land and its many topography, which constitutes a ground barrier against the expansion of Russia towards the south, the Mediterranean and the Persian Gulf, and its ideal location for securing American military bases on its lands to attack Russia's industrial heart in the Caucasus, Donets and Southern Siberia, and being a base Boss From it America draws its espionage information about the Soviet Union[2]. Turkey has a diplomatic role that is no less important than its defensive role, because with its participation in the alliance it helped extend Western defense to the Balkans and the Near East, and the importance of this role was reinforced by the failure to establish the Middle East Command in 1951[3].Turkey has a major role as a link between the colonial alliances (NATO, SANTO, SIATO) and its proximity to the Arab countries and the Arab Gulf states, and for its mediation of the Caucasian oil fields,[4] Bulgaria, the Arab Gulf and increasing American-Western dependence on it to protect their interests in the region and to ensure the flow of oil to those country, And because of Turkey's importance as a land and air route between Asia and Europe, and because it is the main focal point for American policy and Western countries in southwestern Asia, and its importance has increased to link it to the policy of Western military alliances[5] .The United States and Western countries, and the defiant United States and to a lesser extent Western countries have welcomed this trend in Turkish foreign policy. [6]

Whatever the case, the "Truman Doctrine" was the actual beginning of the growth of American influence in Turkish affairs. And the aid provided according to it came as a result of the United States 'interest in Turkey's political, economic and military security, in the service of American national interest and security considerations as the first consideration. This is because its

[1] Nabil Muhammad Selim, The Development of Turkish-American Relations, pg. 27

[2] Revolutionary Command Council, Turkey, Greece and NATO, Research and Information Center, Political Studies Series No. (21) 1982, p. 6, Abdul Hamid, the previous source, pp. 439-440

[3] McCrides, previous source, p. 593.

[4] Abdul Hamid, the previous source, pp. 439-446 ; Orkent, ibid., Pp. 97-98

[5] Al-Nuaimi, Turkey and NATO, previous source, p. 343..

[6] Khalil Ahmad Ibrahim and others, Contemporary Turkey, Center for Regional Studies, University of Mosul, 1988, p. 207

inclusion in the aid program came because of the situation in Greece to contain Soviet influence in it, to keep such influence away from Turkey, which is close to Greece, and behind it the Arab countries, the oil reserves and the future economic market for American trade, under the pretext of helping free peoples or protecting democratic or moderate regimes. Hence, those regimes were neither democratic nor moderat.[1] In addition, that aid was not intended to provide Turkey with security in any possible confrontation with the Soviets, as it was a tool for linking it to the American strategy of besieging and containing the Soviet Union and keeping it away from Middle Eastern oil in the confrontation and Cold War climate that followed World War II.

The second axis: Turkey and the Middle East Leadership Project

Western countries feared the penetration of the Soviet Union into the countries of the Middle East after World War II, so Britain thought of establishing the Middle East Leadership Organization, so this idea crystallized in the early 1950's, and Western countries made Turkey the best way to penetrate into the countries of the Middle East to deter Soviet ambitions in the regioBecause the Turkish geographical location also constitutes a barrier against the infiltration of the Soviet Union towards the Mediterranean and Western countries, especially the Arab Gulf states.[2] As a result, the Western countries, especially after Egypt canceled the Treaty of Alliance and Joint Defense signed between it and Britain in 1936, advanced a project aimed at establishing a collective military organization to defend the Middle East.[3] Turkey played an important role in establishing the Middle East Leadership Project, because it had previously promised Britain to play a pioneering role in establishing a defense pact in the Middle East after its admission to NATO, as Turkish diplomacy in the Arab region was undertaken to create the appropriate atmosphere for acceptance of this Western defense project. It was known as the "Middle East Leadership Project" or the "Quadripartite Leadership" project, in reference to the four

[1] President Truman's foreign policy of assisting non-communist countries against the "Soviet threat" has drawn objections from many in the United States. For example, Senator IG Thompson pointed out ... that it cannot be said that this (Turkish) country is on the path of democracy. And that there are many considerations that push the United States to help dictatorial regimes that control their nations, and that this military assistance to this government will lead to strengthening the role of the dictatorial military establishment in the long run. See: Al-Nuaimi, Turkey and NATO, p. 84. As for George Kennan, a senior US State Department official and a major official responsible for the encirclement policy, he expressed doubts about the exaggerated nature of this policy and asked whether the United States could provide aid to all nations that might find themselves threatened by communism? And many historians of the left of the Americans expressed their conviction that this policy is linked in principle to economic motives. It lies in the need to secure new markets, and access to the oil-rich fields of the Middle Eas; thomas A. Bryson ,American Diplomatic Relations with the middle east 1784 -1975:A survey , the scarecrow press , U.S.A. 1977,p .147.

[2] .Same source, p. 228

[3] Mukalled, International Political Relations, p. 360.

countries that submitted it to Egypt on October 13, 1951, namely the United States, Britain, France andTurkey.[1]

The governments of the United States, Britain, France and Turkey have submitted similar memoranda to the governments of Egypt, Syria, Lebanon, Iraq, Saudi Arabia, Jordan, Yemen and Israel, requiring the establishment of a project to defend the Middle Eas [2] The project stipulated the establishment of an allied leadership for the Middle East, in which the four countries would participate, and Egypt would be the center for this alliance, provided that Egypt would provide strategic defense facilities in its territory and allow the use of its ports and airports in times of war in exchange for Britain handing over its base in the Suez Canal to Egypt on the condition that it become a base Joint countries participating in the alliance, and the withdrawal of British forces from Egypt, and the four countries also submitted notes to the rest of the Arab countries to join this leadership[3] The necessity of the project of leading the Middle East with violent resistance by Arab public opinion because, that the Arab countries will become military bases for the American, French and Turkish forces in addition to the British forces present in them at the time, and because involving Israel in this leadership means recognition of the reality of Israel, and this is something that the Arabs do not accept.[4]

Egypt's rejection after the July 23, 1953 revolution is based on the fact that the project guarantees to the West the continuation of its control over the Suez Canal base with its special strategic importance, and is inconsistent with Egypt's independence and sovereignty with its desire to take a neutral position in the conflict between East and West just as Egypt cannot enter an allianceIsrael is a member of it, in addition to the Egyptian people's rejection of these proposals and that the Arab League is sufficient to protect Arab national security, and the Western powers did not consult Egypt on this matter before submitting the project.[5]

This violent resistance by public opinion and Egypt's refusal to join it had the greatest impact on the failure of this project, because the Arab countries would become foreign military bases, in addition to the fact that Egypt's acceptance of it would mean an implicit recognition of the reality of Israel, which the Arabs did not acknowledge at the time.

The third axis: Turkey's different relations.

The first topic:- Turkey and NATO

[1] A lecture by Dr. Ahmad Nouri Al-Nuaimi, on the Special National Defense Course, Baghdad, 1985

[2] Spain James. W , middle East Defense : Anew Approach, The Middle East Journal, Vol. 98, No. 39.

[3] Ahmed and others, previous source, p. 215

[4] McCreds, previous source, p. 592

[5] Turkish Affairs Journal, Issue 1, Year Two, MICE, Institute for Asian and African Studies (canceled), Al-Mustansiriya University, 1985, p. 55

The United States and Western countries began to pay great attention to the Middle East region after the Second World War as a result of the communist infiltration in the Balkans and Iran. The United States did not let such activity spread and extend to the Middle East region, so it began to contribute financially and politically in order to limit communism and try not to infiltrate it into the sea basin. The Mediterranean through Turkey and Greece and to the Persian Gulf region via Iran and Iraq.[1] On the occasion of the celebration of US Army Day on April 6, 1946, US President Harry Truman expressed his interest in the Middle East region and its importance to American policy [2], as a result of Soviet pressure and ambitions in Turkey, as mentioned in the introduction to the research,[3] As the United States and Western countries did not stand idly by, the British Foreign Secretary declared in February 1946 that Britain would not allow Turkey to become a subsidiary of the Soviet Union, and the United States saw in the Soviet demands a threat to American influence in the region, and declared in an official statement that Turkey must remain It alone is responsible for protecting and defending the straits, and the Soviet Union should not interfere in this matter.[4] During this period, Turkey sent a memorandum to the US Congress, appealing to it to increase support for its economy, stating, "The weakness of the Turkish wing will pave the way for the Soviet Union to access oil reserves in the Arab region, and penetration into the eastern Mediterranean basin, and therefore it must be taken into consideration the strategic situation of Turkey in case of enteringThe United States is in a war against the Soviet Union, and it also appealed to it between 1946-1947 to increase its economic and military support to avoid the Soviet threats.[5] In it, Truman announced the determination of the United States to provide military aid to the Turkish and Greek governments, with the aim of standing up to political influence in these two countries.[6]

Thus, Turkey began to turn clearly to the side of the West, and it is worth noting that Britain was providing aid during the Second World War to Turkey and Greece, but it declared its inability to fulfill its obligations after a century and a half of bearing that, so the United States became an ally of Britain to maintain the so-called balance of power, In accordance with the Truman principle, the US President announced assistance to Turkey and Greece and promised to defend it as a defense of American national security. Therefore, the United States provided material and military aid to them, if it provided funds of $ 400 million

[1] Turkish Affairs Journal, Issue 1, Year Two, MICE, Institute for Asian and African Studies (canceled), Al-Mustansiriya University, 1985, p. 55.
[2] Naimi, Turkish Foreign Policy, p. 108
[3] Abdul Hamid, the previous source, p. 436
[4] Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, p. 113
[5] -Naimi, Turkish Foreign Policy, p. 116
[6] Al-Samad, International Relations Post-World War II, pp. 127-128

to help Turkey and Greece for the period ending on June 20. 1948.[1] Greece's share became (300) million dollars, and this aid is the first major American movement against the ambitions of the Soviet Union.[2] The program of aid to Turkey and Greece lasted for nine months, as the European Economic[3] Recovery Program issued the Marshall Plan.[4] The US Secretary of State, as a result of the severe economic crisis that the countries of Europe were suffering from, and as a result of the Soviet penetration in these countries and for fear that the Soviet Union would exploit this economic crisis and turn it into a political crisis in which it intervened to control the situation in those countries, so the United States agreed to this project.[5] This project was coordinated with the programs that had been issued, including the Turkish-Greek aid agreement.[6] As the US Secretary of State (George Marshall) spoke at the opening of Harvard University, about preparing a program to help European countries, as well as Turkey and Greece, for standing up to the Soviet expansion in Europe, and this project was discussed and accepted by the United States and Western countries.[7] This American aid was limited to European countries with liberal regimes and did not include European countries traveling with passengers of the Soviet Union.[8] In 1950, the US Congress agreed to aid Turkey and Greece in the amount of (211.380,000) million dollars, as this American aid under the Truman Doctrine reduced the burden on the Turkish budget and the Truman Doctrine considered a new development in Turkish foreign policy, as soon after this principle was announced, it joined Turkey to NATO.[9]

---

[1] Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, pp. 116-117

[2] Orkent, previous source, p. 94; The main motives for the Truman principle, the former Soviet Union after the end of World War II, acts that were interpreted as a threat to Turkey and the interests of the United States at the same time. As soon as the Soviets withdrew from Iran, they found a loyal regime, not to mention that the Soviet leaders began to wage a psychological war with their neighbors, especially Turkey. This prompted the United States to send naval vessels from the American fleet to the eastern Mediterranean as a deterrent element preventing the Soviets from carrying out any action against Turkey. The internal events in Greece (the arrival of the Communists to power) resulted in US President Truman's motives to say and declare in January 1946 (((That if he did not meet the Soviets with an iron fist, the world would be on its way to a third world war)). See: Muhammad Shaker Meshaal, "The Impact of Post-World War II Problems 1945-1965, Actions of the Second Conference on Arab-Turkish Relations", Center for Guarding the Jihad of Libyans Against the Italian Invasion, Studies Series No. (9), Tripoli, December 1982, p. 722.

[3] McCreds, Ibid., 592

[4] McCreds, Ibid., 592

[5] Georges .Troubled Allianee: Turkish – American Problem in Historieal Perspeetive ,1945 -1971 ,Washington .d.c. American en teerprise .institute for publie research , 1972 , p.184 . Harri

[6] Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, p. 120

[7] Orcont, ibid, p. 96

[8] Al-Samad, International Relations Post-World War II, p.131

[9] Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, p. 121

The second topic:- Turkey's accession to NATO

After the Second World War, Turkish diplomacy succeeded in approaching the United States and Western countries through the principle of (Truman), as it was able to convince the United States of its importance in the Middle East region as an instrument of the Cold War between the United States and the Soviet Union and as a result of this it concluded a set of bilateral agreements that Turkey was able to Through it, it obtained economic and military aid from the United States, and Turkey was also able to join the European Council in 1949[1]. The second and important stage in the series of collective security arrangements within the Western world came with the conclusion of the North Atlantic Treaty Organization (NATO). This treaty was signed in Washington on April 4, 1949 and by each of the United States, Canada, Belgium, Denmark, France, Iceland, Italy, Luxembourg, the Netherlands, Norway, Portugal and the United Kingdom. Then Turkey and Greece joined it in 1951, and in 1955 the Federal Republic of Germany became an active member of the alliance under the Paris Accords of 1954 and after the signing of the Treaty of Western European Union[2].

Thus, it became the first military alliance in which the United States of America participated in peacetime, thus provoking the indignation of the Soviet Union on the one hand and the reservation of international bodies (such as the United Nations) on the other hand, and in order to prevent the contradiction between the Atlantic Charter and the United Nations Charter, the member states were keen to include it in Articles 7 and 8 requiring no contradiction. On the other hand, since its establishment, NATO has been clearly directed against the Soviet Union, as was stated in the statements of European leaders during the negotiations, including the statement of the French Prime Minister, who declared that the United States should not allow the Soviet Union to invade France and Western European countries as Germany invaded them. From befor.[3]

After their victory in the 1950 elections, the leaders of the Turkish Democratic Party sought to adopt the political and economic features of Western thought in Turkey, and the goal behind that was to join NATO, because they believed that the bilateral agreements signed between Turkey and the United States within the framework of the Truman Doctrine were insufficient for defenseOn the Turkish national security.[4] However, Turkish diplomacy met many difficulties in this regard, because Turkey, since the inception of NATO in 1949, has expressed its

---

[1] Al-Nuaimi, Turkey and NATO, p.96; Al-Nasiri, the previous source, p. 46.

[2] Ismail Sabry Moqalled, International Political Relations, Study of Origins and Theories, Kuwait University Press, 3rd Edition, Kuwait, 1984, p.

[3]

[4] ference A. Vali , Bridges Across , the Bosphorus , Baltimore: the John Hopkins press ,1971 , p.36

desire to join it, but the presence of opposition trends prevented it from joining it until 1951.

The Turkish leaders at that time could not stand alone in their struggle with the Soviets due to the economic and military conditions of Turkey at the time, and Turkey started looking for a large country to protect its security from external danger and found this guarantee in the West in general and the United States in particular.[1] The goal of the United States was to find the best way to achieve global security by establishing a series of alliances, directly or indirectly, and NATO came as the strongest alliance based on military force, and to be an impregnable dam to preserve the Western capitalist democratic heritage, and to stand against Soviet penetration and influence in Western Europe The United States also provided this alliance with the latest land, air and sea weapons, including nuclear weapons.[2]

Turkey has sought to join NATO since the first steps of its establishment, and the United States supported its desire in this request, but some member states of the alliance refused to Turkey joining it under the pretext that it is not located on the coast of the Atlantic, because the alliance will include a limited geography as well as the small countries in it, especially the countries The Scandinavians were opposed to Turkey's accession on the grounds that its accession would lead to bearing enormous economic burdens, and that its accession to the alliance would lead to an increase in the risk of war with the Soviet Union and thus lead to the alliance expanding its commitments, as well as Turkey's accession to the alliance would cause weakening of the alliance's relations with the countries that want to join it, such as Egypt and Iran. Therefore, Turkey's sovereignty can be guaranteed without joining the alliance through bilateral agreements with the United States, as well as the absence of any common interests between Turkey and the Scandinavian countries, as well as Turkey's non-joining of the European Christian family, and the reasons for the Scandinavian countries 'refusal to join the alliance can also be attributed to it being It was receiving American economic and military aid, and in the event that Turkey accepts, a large portion of this aid will be spent on Turkey, and thus these countries will be affected. Because of it.[3]

On the other hand, Britain opposed Turkey's joining the alliance because it intended to establish an alliance in the countries of the Middle East, and it was preparing Turkey the mainstay to serve its interests in this region, but it retreated

[1] McCreds, ibid., P. 593
[2] Fadel Zaki Muhammad, Foreign Policy and its Dimensions in International Politics, 1st Edition, Shafiq Press, Baghdad, 1985, p. 178
[3] Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, p.128

from its opinion after Turkey promised it to establish an alliance for the countries of the Middle East.[1] The United States wanted to find strategic air bases in Turkey, as US Air Force officers have strongly emphasized Turkey's accession to NATO, since Turkey refused to lease air bases to America in its territory, unless it recognized it to join the alliance, so the Marshal (Montgomery) suggested. Creating two leaderships: the Middle East Defense Treaty, which includes Turkey, Greece, and countries in the Middle East such as Egypt, Syria, Jordan, and Iraq, and possibly Pakistan and Israel, and the formation of a force independent of the Middle East Defense Treaty, which includes the air and sea forces .[2]

The United States played a prominent role in supporting Turkey and Greece to join the alliance, as it was the link between them and the NATO Council in October 1950, and as a result of intensive efforts by Turkey, and the unstable political situation in the Middle East in 1951, and the Iranian crisis helped Britain abandon its previous positionWith regard to Turkey and Greece, that is why Britain announced its support to join the aforementioned alliance, stressing Turkey's role in creating security system arrangements in the Middle East.[3] At the (Ottawa) conference, and based on the recommendation of the NATO Council on September 21, 1951, Turkey's accession to the alliance was accepted as a full membership, and it was decided in the (Lisbon) 1952 conference to invite Turkey and Greece to participate in it after the governments of the twelve countries were approved by their parliaments.[4]

On February 18, 1952, the protocol was implemented with Turkey's accession to the alliance, and by its accession, the defense of the West would extend to the borders of Iran and fill the gap in the eastern flank of the Mediterranean basin .[5] And as a result of America's continued aid and interest in Turkey and Greece, their participation in NATO membership at the end of 1951 and in the same year in which the joint security agreement was signed despite these two countries 'distance from the Atlantic Ocean, but the United States aimed behind their accession to the alliance to strengthen the relationship between the common European group. In it with Turkey and Greece [6], and after Turkey's admission to NATO, it played an important role in the West's defense plans by virtue of its strategic location and the influence of the main NATO bases on its territory, and

[1] Ahmed and others, previous source, p.208
[2] Al-Nuaimi, Turkey and NATO, p. 126
[3] Same source, pp. 129-130
[4] Al-Samad, International Relations Post-World War II, p.124
[5] Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, p. 129
[6] Abdel Hamid, the previous source, p. 441

through the strong army it possesses, in addition to the facilities it provided to obtain information. On Military Movements and Soviet Research[1]

After Turkey joined NATO, Turkey tried hard to bring Yugoslavia to it, but that was met with opposition from its side because the President (Tito) was accusing the alliance of his anti-communism as well as the member states' opposition to joining it, but the West tried to find another solution to reconcile the conditions of Yugoslavia and NATO and on On this basis, the Balkan Pact between Turkey, Yugoslavia and Greece was established on February 28, 1953.[2]

It is worth noting that, following Turkey's accession to NATO, the Soviet government sent a memorandum to the Turkish government describing its acceptance in the alliance as leading to an abuse of the relationship between Turkey and the Soviet Union. Turkey responded to the memorandum that its accession to NATO is to defend its security within the framework of security. On February 30, 1952, the Soviet government sent another memorandum claiming that its accession to the alliance meant that there was a direct hostile plan between the Atlantic bloc against the Soviet Union, and that Turkey would be responsible for that, and the differences between Turkey and Russia continued until the death of Stalin in March 5, 1953.[3]

Turkish leaders sought to strengthen their economic relations with the United States and European countries, especially within the European Common Market, and Turkey concluded many agreements with the United States after World War II, especially after the Truman Principle of 1947, and most of them were economic in exchange for Turkish concessions to the United States to explicitly interfere in affairs. The Turkish Interior[4] .as well as some secret and changing military agreements, most of which were related to the status of NATO forces on Turkish territory, the security responsibilities of these forces and bases, mutual security, and defense assistance issues, the most important of which was the secret agreement on military bases on June 23, 1954, then Joint defense cooperation agreement in July 1969, and on March 26, 1976 an agreement was concluded between the two parties after Turkey announced that all agreements concluded with the United States, including the 1969 defense agreement, lost their legal validity as a result of the US arms embargo on Turkey after the Turkish landing in Cyprus in 1974.[5] The last of these agreements was the

[1] McCreds, ibid., P. 593
[2] Al-Samad, International Relations Post-World War II, p.148
[3] Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, p. 135
[4] Ahmed and others, previous source, p.209
[5] Luqman Mahmoud Omar Ahmed, Turkish-American Relations 1975 - 1991, unpublished PhD thesis, Faculty of Arts, University of Mosul, 2004, pp. 39-40

Defense Cooperation Agreement between Turkey and the United States in March 1976[1]

These agreements brought serious restrictions to the Turkish sovereignty in terms of their translation and interpretation, as it established about (100) American military bases through these agreements, without the knowledge of the Turkish Grand National Council, and there were Turkish military units responsible for the ostensible protection of these bases.[2] The total of the main American military bases (26) are bases to monitor the air and maritime activity of the Soviet Union, including espionage stations, radars to detect tests, Soviet missile launch bases, airports, bases, and stores, and a section of these bases has been designated to monitor the activities and movements of the military units of neighboring Arab countries such as Iraq, Syria, and the Gulf states Arabi.[3] These bases were established after Turkey's entry into NATO, and in light of the bilateral agreements signed between them, and the area of Turkish land allocated to the Americans in 1966 amounted to about (34.5) million square meters, and these institutions and bases are protected by the Turkish forces, as well as entering them. It is not allowed even for Turkish army personnel, and the American bases in Turkey can be divided into the following:
- Air bases: the air base in Gigli in Izmir, the Incirlik base in Adana, which is the most important air base in the eastern Mediterranean.[4]

-Strategic missile bases: the most important of which is the Cigli base in Izmir, then it was lifted after the Cuban missile crisis in 1963, when the United States decided to withdraw it from Turkey and Italy and provide them with submarines carrying Polaris missiles[5]

- Intelligence and intelligence stations: There are three points in Turkey for the stationing of American electronic intelligence units, which are (a mission force in the Gulf of Azmat, in the city of Sinop, and in Samsun on the Black Sea) and there is another station in Diyarbakir that carries out activities (repelling Soviet missiles and military movements, and it is a center To monitor Soviet missiles, and there is an observatory near the capital, Ankara, that monitors and records Soviet nuclear research

-Intelligence and other institutions links: It is (Laurent-Vazvapuru station north of Marmara belonging to the US Navy to detect submarines and ships, and there

[1] Orkont, previous source, p. 185 ;RCC, Turkey, Greece, and NATO, p. 8
[2] Al-Nuaimi, Turkey and NATO, pp. 145-147
[3] Same source, pp. 148-158
[4] Revolutionary Command Council, Turkey, File III, C2, Research and Information Center, DT, p. 197
[5] Orcont, ibid., P. 194

are fourteen NATO control extending from Norway to Turkey that monitors and reports about any Soviet movement or attack at the time, and all have been linked Intelligence centers within a powerful network to the United States[1]

-The leadership of the aid group - local support: there is a leadership of the American support group in (Tuseleg) in Ankara that manages the services and works of the military personnel in Turkey, and there are also groups of warehouses and stores of equipment, ammunition and weapons in separate areas of Turkey, the most important of which is in Yamurtalik in Iskenderun (Hatay).[2]

-Undoubtedly, the United States used some of these bases against the countries of the Arab world. It used the Incirlik Air Base in Adana and (a thousand families) during the Lebanese crisis in 1958, without the approval of the Turkish Army Chief of Staff[3].

This provoked the reactions of the Turkish public opinion and demanded the removal of the American bases in Turkey, and under the influence of this, the US government announced its agreement in August 1967 to hand over the base (Trarli) west of Ankara to the Turkish government and a month after the workers of the military bases demonstrated against the US presence in Turkey The American military bases in Turkey are the main source of American information on the Soviet side, as well as the other duties and facilities provided by these bases[4].

It is worth noting that since the Cyprus crisis in the mid-sixties of the twentieth century, Turkish-American relations became tense, especially on November 17, 1967, when the Turkish government tried to invade the island of Cyprus, as the US government tried to prevent Suleiman Demirel's government (1965-1971)[5] To reverse the decision to intervene on the island.[6] Since that date, the Turkish political parties began discussing the issue of the American presence in Turkey

---

[1] Nassif Jassim Al-Muttalabi, Turkish Armament in the Middle East and Its Impact on Arab National Security, Center for Third World Studies, College of Political Sciences, University of Baghdad, dt, pp. 36-40

[2] Sabah Mahmoud Muhammad, The Geolitical Conflict, in the Arabian Gulf, Baghdad, 1986, pp. 62-64

[3] Al-Nuaimi, Turkey and NATO, pp. 148-152

[4] Ahmed and others, previous source, p. 212

[5] Suleiman Demirel was born in (Islamkoy) of the city of Sparta in 1924, and graduated an architect from the University of Istanbul, and was elected in the second congress of the Justice Party as the head of the party, and was appointed deputy prime minister in the government of Suad Khairyoglu in 1965, and his government resigned in 1971. The effect of the memorandum was announcedUndertaken by Turkish party leadersFor more, see: Ahmed Nuri Al-Nuaimi, The phenomenon of multi-party politics in Turkey, Baghdad 1989, pp. 1750 186.; Saxfi Tashan , Introductory eemarks disoplitika, Ankara, Volume V, No. 5: 4- 4, 1991, 92

[6] Al-Nuaimi, Turkey and NATO, p. 155

and demanding the amendment of some bilateral agreements, and in the midst of that, Turkey submitted during that period a proposal to the American government with a view to amending some bilateral agreements, and Turkey submitted during that period a draft to the NATO conference and announced its desire On the signing of a new agreement on the American military bases in Turkey, and this draft provided for Turkey's supervision of these bases, the United States agreed to the proposal, and in June 1969 an agreement was concluded between the two countries in the matter of re-amending some bilateral agreements, according to which the number of American persons was reduced to Seven thousand people were transferred to the military airports and US radars to the Turkish military forces. As for the other military bases, new principles were established for them, and the means of launching nuclear weapons were also put in the American units stationed in Turkey, as they became available to the Turkish armed forces, except for the Incirlik Air Base in Adana.[1]

NATO went through a crisis during the Turkish landing in Cyprus in 1974, when the United States was forced to ban American weapons and stop economic aid to Turkey, but it returned and lifted the embargo in 1978.[2] Of Turkish significance. Especially after several events, including the fall of the Shah of Iran, the Soviet intervention in Afghanistan, and the outbreak of the Iran-Iraq war. This necessarily led the United States of America to feel the importance of the Turkish strategy as a basic pillar that should be preserved and supported, and high-level military committees were formed between the two countries in order to improve and expand defense cooperation between them, and the United States continued to provide economic and military assistance to Turkey regardless of the reservations it expressed Other western countries[3]
On the other hand, the US Secretary of Defense (Weinberger) affirmed that an industrial and military strong Turkey will certainly be one of the main pillars of NATO and that it will be able to help in stabilizing and maintaining security in the region. He also stressed the United States 'support for Turkey economically and militarily more than it can, and this will continue Support for the coming years for Turkey to be lost and the improvement of its forces. He also stressed on improving its position on weapons to improve the military situation of NATO's southeastern wing.[4]

[1] The same source, p. 156, p. 158
[2] Ahmed and others, previous source, p. 212
[3] Richard N. Hass , Managiny nato s Weakest Flank :the uinieted state ,Greece , and Turkey ,Orbis ,A Journal of world affairs . vol .30,no .3 ,fall , 1986 , p.465
[4] Orcont, ibid., P. 90 13

Turkey and the Balkan Pact The third:- topic

After Turkey and Greece joined NATO in 1952, the member states of this alliance found that there is a void in the right wing of it, and that this wing includes a part of the Balkan countries, and therefore the Western countries devoted their efforts to forming an alliance of the Balkan countries and annexing Yugoslavia to it, after it opposed The last resort to join the North Alliance, because Tito accused this alliance of being anti-communist .[1] And that was when Yugoslavia split and expelled from the Cominform.[2] Since 1948 it has become politically and militarily isolated from the Balkan countries, and the differences between Yugoslavia and Italy over the Trieste region have made it in a difficult position vis-à-vis Western countries. To get out of this isolation, Yugoslavia returned to the policy that it drew after the Second World War and tried through it to make Belgrade a center. For the Balkan alliance, and this policy was one of the important factors in severing its relations with the Soviet Union, and instead of heading to Bulgaria, President Tito decided to go to Turkey and Greece. [3] Therefore, Yugoslavia influenced cooperation with the West and began to depend in its economic policy on American relations in the first place.[4] The first steps to introduce Yugoslavia to this new fold were the establishment of the Balkan alliance between Turkey, Greece and Yugoslavia as a preparatory means for an attempt to include Yugoslavia in the membership of NATO.[5]

It is worth noting that relations between Turkey and Greece improved in a timely manner after its accession to NATO and after a series of reciprocal visits by officials of the two countries, as well as reciprocal visits between officials of Turkey and Yugoslavia, as the exchange of visits resulted in a meeting of the foreign ministers of the three countries Turkey, Greece and Yugoslavia in BelgradeIn January 1953, after the conclusion of the talks, a joint charter was issued recommending a common agreement in the views, especially in the field of the common security of these countries[6] A preliminary meeting was held in Turkey between the delegations of the three countries for the period 17-20 February 1953, during which a new economic agreement was signed between

[1] Al-Samad, International Relations Post-World War II, p.148
[2] The Cominform: The International League of Communist Parties founded in 1947 and comprising the Communist Parties that govern the countries of Eastern Europe For more, see: Ahmad and others, previous source, p. 213
[3] Ahmed and others, same source, p. 213
[4] Al-Samad, International Relations Post-World War II, p.148Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, p. 137;
[5] Abdel Hamid, the previous source, p. 440
[6] Ahmed and others, same source, p. 213

Yugoslavia and Turkey.[1] On February 18, 1953, the Treaty of Friendship and Cooperation was signed between the three countries, and on July 11, 1953, the foreign ministers decided to create a permanent secretariat for the alliance whose function is to prepare conferences for the foreign ministers of these countries.[2]

A flaw in this treaty is that there is no text in it that takes the collective motive in case of aggression against one of these countries, and Turkey has tried to include Italy in the Balkan Treaty, as well as it has made efforts to convert this treaty into a real treaty, as the three Balkan countries signed in (Bled) On the Balkan Pact on August 19,1954,[3]

It stated, "Belief in the principles of the United Nations and the desire to contribute by uniting efforts to strengthen peace and develop international cooperation." The treaty recognized Turkey and Greece's commitments to NATO, and stated that aggression against any of the member states is an aggression against everyone. A permanent grouping of foreign ministers meets twice a year, establishing an advisory council for NATO, and after signing this treaty, Turkey had acquired a prominent international position, and that this policy enabled it to flow economic and military aid from the United States to it, but this alliance did not last long, as it began It loses its power in the spring of 1955 as a result of the rapprochement that occurred between the Soviet Union and Yugoslavia after the death of Stalin and correcting his mistakes, a place for disagreements between Turkey and Greece over the Cyprus issue, the biggest impact on its declin.[4]

Although the Balkan Alliance is a strong right wing of NATO, it did not lay on solid foundations, in addition to that it is not possible to achieve cooperation in the political, economic and cultural fields between countries whose political and economic systems differ, as well as based on unrealistic defense rules. In fact, this The alliance is the result of some international circumstances and circumstances, and with its termination, the alliance has ended.[5]

Conclusions and Recommendations :

Turkey occupies an important strategic position in the Middle East region as it was and is still a link and a linking country between the three continents of the

[1] Al-Naimi, Turkish Foreign Policy, p. 139
[2] Same source, p.140
[3] Nabil Muhammad Selim, The Evolution of Turkish-American Relations in Light of Contemporary International Changes, Unpublished PhD thesis, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 1997, p.159
[4] McCreds, ibid., P. 594
[5] Same source, p. 594

world, which gave it great strategic importance at the regional and international levels, especially after the Middle East region became one of the most important strategic areas in the world due to its possession of oil wealth. And huge global reserves, in addition to its possession of the only global maritime corridor that connects the Black Sea to the Mediterranean, and its proximity to the former Soviet Union. Turkey tried to arrange its internal conditions after the declaration of the republic and the abolition of the caliphate, and it began with a phase of openness to the countries of its regional neighborhood, so it entered into many alliances, projects and Western strategies as a strategic ally since the end of World War II, and benefited from the large economic aid provided by the United States under the Truman and Marshall projects. Its association with the West, especially after entering NATO, has an important role in establishing Western political and military alliances in the Middle East region, with the aim of preserving the interests of vital Western countries, then it entered as a main party to the Baghdad Charter and the Middle East Leadership Project, and did not consider the Arab Mashreq region except within the framework of Its importance to Western strategy and as one of the pillars of that strategy based on containing the former Soviet Union and preventing the extension of communist influence to the region.

Because Turkey is located at the crossroads between Europe, West Asia, the Middle East and Africa, as international conflicts conflict. This strategic geographic location made Turkey a European country, and also made it from the Mediterranean basin and from the Balkan countries as well as from the countries of the Middle East. And Anatolia is a bridge between For this reason, Turkey was called the southern gate to Europe and at the same time the western gate to the east. There is no doubt that Turkey's geographical location enabled it - in addition to the political realities that Turkey could assume a role in the alliance system. Turkey was forced, as is the case in the era of the Ottoman Empire, to search in order to find some concepts related to international balance. The geographical factor, pushed the Soviets after World War II, for strategic motives, to strengthen the position of their fleet in the Mediterranean and the Middle East, and Ismat Inonu realized that Turkey should not remain withdrawn in its struggle with the Soviet Union, and therefore it has created ideological friendly relations with the Western powers.

In view of this, Turkey joined the alliance, after the approval of the North Atlantic Treaty Organization on September 21, 1951, to the alliance, and on February 18, 1952, the protocol regarding Turkey’s accession to the alliance was implemented. The nature of the Turkish relationship with the West regarding the Middle East region is governed by mutual motives for both of them. Turkish

from the West, and what the West wants from Turkey. Although Turkey's relationship with the West will remain constant despite the different ranges of its power, as long as Turkey's regional options in Central Asia and the Middle East are linked to its relations with the West. So Turkey's regional balance is first based on its relations with the West. We have reached the truth and nature of the motives and motives that explain the nature of the Turkish perspective on relations with the United States at the end of World War II, and then follow up the relationship between the two parties through the most important factors that formed the basic or fundamental motives for that perspective, and our main conclusion in this regard is: Despite the great importance of the events and changes that have taken place during that period, they did not change the essence of the Turkish perspective on relations with the United States as much as they led to a Turkish attempt to adapt to them, considering that the Its fight with the United States after World War II was, in essence, based on:

-Providing an effective mechanism to a large extent to achieve a kind of balance of power that protects it from conflicts and potential rivalries of the major powers, especially Russia.

-Its need for a strong ally that would allow it some effectiveness with regard to its policies, as it is a major international party with broad international interests, in addition to what could provide it with reasonable margin of action to achieve its interests.

-To consolidate its position in the face of other external and even internal forces, competing with Turkey if not in conflict with it, such as mainly Greece, Armenia and Bulgaria to some extent, and the Kurdish nationalism at home.

-Turkey's continuing need for US military and economic aid.

-Highlighting its regional role in the region, to maximize its gains, consolidate its position, and use the elements of its power (water, economy, and military influence).

-Seeking to make Turkey the major regional power and the element of stability and balance in the Middle East region. This explains why the successive Turkish governments during the republican era continued to support the approach of the United States in order to preserve the pro-Western and US regimes in the Middle East, in addition to its accession to the European Common Market, and its pragmatic and pragmatic stance on regional issues in the region.

-Seeking to include the Middle East region within the interests of NATO and to find a regional organization that would bring this region together with the West and Turkey to ensure the flow of oil to Turkey as a vital goal.

Based on that, it can be said as a strategic view, aiming to achieve national interest and build self-power. The Turkish perspective on relations with the United States was, and still, indicating motives and goals with regional connotations and orientation in the first place, whether political-security or economic, with the aim of influence and influence It was the mother of expansion in the regional environment of Turkey. On the contrary, we find that the American perspective on the relationship with Turkey is based on motives and goals that have global connotations in its content as well as in its significance and is specific to the Turkish regional environment. And if Turkey is described as an important country from a geo-political point of view, this is largely due to the importance The strategy that the United States attaches to this environment, the Middle East, especially the Arab Gulf region, as a "vital interest for American national security," and then for the political-security function that Turkey can undertake within the framework of the American strategy for the region, in the service of American interests .

Therefore, the Western friendship factor was considered one of the pillars of modern or contemporary Turkish foreign policy, and the emergence of the Soviet power increased (Turkish concerns about the Soviets and their security problems with them pushed it to play a strategic role through its position as a link between East and West and proximity to the Middle East, as a belt against the threat. The Soviet Union aimed at achieving Western and American interests or preventing them from infiltrating them, and then taking them as a main pillar in the region. Therefore, the Turkish fear of the position and the Soviet requests provided a strong incentive for Turkey to search for a strong bond with the West. Starting by seeking to reconcile and unify the views of Western powers with the views And work to convince the United States of America that the convergence of the interests of the two countries constitutes a sufficient ground for American intervention to defend Turkish interests against the Soviets, as well as that a Turkish position gives the United States freedom of action and movement between the West and the East. It is still considered a tool for the West, especially the United States, in the Middle East and will remain so.

List of sources:

1. -Mustafa Al-Zein, Ataturk and his successors, 1st Edition, Beirut, 1982, pp. 111-113

2. -Written by a former Turkish officer, The Idol Man, translated by Abdullah Abdul Rahman, Al-Risalah Press, 2nd Edition, Beirut, 1978, P.57
3. -Muhammad Zaki Abdel Qader, Freedom and Human Dignity, Cairo, 1959, p. 234
4. 4-IsmetBozbag, Bitmryehkavga: Ataturk- Inonu, Inoni- Bayar, Istanbul, 1993, PP.11-78
5. -Ahmed Nuri Al-Nuaimi, Turkish foreign policy after World War II, published master's thesis, Freedom House for Printing, Baghdad, 1975, p. 22
6. -Batoul Hillel Jabir Al-Mousawi, Turkish policy towards the Arab Gulf region since 1991 and its future prospects, unpublished doctoral thesis, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 2005, p.6.
7. -Roy McCreds, Approaches to Foreign Policy in the Countries of the World, Translation, Hassan Saab, Edition 2, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1966, pp. 580-581
8. -Mehmet Gonlubol-cen sar ,Ataturk ve Turkiyenin Dispolitikasi (1919-1938) , Ankara,1990 ,p. 149-150 , Bulent Ecevit , Turkey s security policies , survial , sept . / oct . , 1978 , p .198.
9. -Khalil Ibrahim Mahmoud al-Nasiri, Turkish foreign policy towards the Middle East for the period from 1945 to 1991, unpublished doctoral thesis, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 1995, pp. 32-33
10. -Riad Al-Samad, International Relations in the Twentieth Century, Part 1, the evolution of events between the two wars 1914-1945, An-Nahar Publishing House, Beirut, dt, p. 371; Norman Hill , international Polities , New York ,harper and row ,1963 ,p.239.
11. -Philip k.hitti,the near east in history ,von nostrand , u.s.A. 1960 , p .372
12. -Riad Al-Samad, International Relations in the Twentieth Century, C1, The Post-World War II Period, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1983, p. 197
13. -Seizai Orkont, US-Turkish Military Relations, translation, Research and Information Center, Revolutionary Command Council, Dr T, pp. 92-93
14. -Ahmed Nuri Al-Nuaimi, Turkey and NATO, The National Press, Amman, 1981, p. 343.
15. -Al-Samad, The Post-World War II Period, previous source, p. 131.
16. -Muhammad Kamal Abdel Majid, The Middle East in the Strategic Balance, The Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1972, p. 438
17. Nabil Muhammad Selim, The Development of Turkish-American Relations, pg. 27-

18.-Revolutionary Command Council, Turkey, Greece and NATO, Research and Information Center, Political Studies Series No. (21) 1982, p. 6, Abdul Hamid, the previous source, pp. 439-440

19. -Abdul Hamid, the previous source, pp. 439-446 ; Orkent, ibid., Pp. 97-98.

20.-Khalil Ahmad Ibrahim and others, Contemporary Turkey, Center for Regional Studies, University of Mosul, 1988, p. 207

21.-thomas A. Bryson ,American Diplomatic Relations with the middle east 1784 -1975:A survey , the scarecrow press , U.S.A. 1977,p .147.

Mukalled, International Political Relations, p. 360.

22.-A lecture by Dr. Ahmad Nouri Al-Nuaimi, on the Special National Defense Course, Baghdad, 1985

23.-Spain James. W , middle East Defense : Anew Approach, The Middle East Journal, Vol. 98, No. 39.

24.-Turkish Affairs Journal, Issue 1, Year Two, MICE, Institute for Asian and African Studies (canceled), Al-Mustansiriya University, 1985, p55.

25. -Turkish Affairs Journal, Issue 1, Year Two, MICE, Institute for Asian and African Studies (canceled), Al-Mustansiriya University, 1985, p. 55.

Al-Samad, International Relations Post-World War II, pp. 127-128.

26. -Muhammad Shaker Meshaal, "The Impact of Post-World War II Problems 1945-1965,

27.- Actions of the Second Conference on Arab-Turkish Relations", Center for Guarding the Jihad of Libyans Against the Italian Invasion, Studies Series No. (9), Tripoli, December 1982, p. 722 .

28. -Georges .Troubled Allianee: Turkish – American Problem in Historieal Perspeetive ,1945 -1971

29.-Washington .d.c. American en teerprise .institute for publie research , 1972 , p.184 .

Al-Samad, International Relations Post-World War II, p.131.

30. -Ismail Sabry Moqalled, International Political Relations, Study of Origins and Theories, Kuwait University Press, 3rd Edition, Kuwait, 1984, p. -ference A. Vali , Bri